الحال
توزع مجاناً
«الحـال» - العدد الثامن والثمانون - السنة الثامنة
تصدر عن مركز تطوير الإعلام/ جامعة بيرزيت منذ عام 2005
home.birzeit.edu/media

كفارة يا بلد

عندما نعطش كثيرًا، وأعني كما يعطش السائر في الصحراء وهو بلا ماء، موشكًا على الموت؛ نسعد كثيرًا وترتد لنا الروح إذا بللت شفاهنا قطرة ماء، ونشبط بالخيال متأملين أن بعد هذه القطرة جرعات كثيرة تجلب لنا الرواء. هذا ما حدث لنا عندما انتفضنا ضد الغلاء وضد الجوع، وقلنا إننا ما زلنا أحياء والحمد الله، ومن قال إننا أكلنا يوم أكل الثور الأبيض، لم يضربنا على وجهنا بما يكفي لإيقاظنا من تسطيلنا ولامبالاتنا.

نعم، فرحنا لأننا سمعنا أنفسنا مجددًا نقول «لا».

قلنا «لا» كعادتنا، كما الثوار.

وبعدها، تكلم الساسة وقالوا: من أجلكم فقط سنخفض وسندعم وسنرشد.

قلنا «تكلموا» فقط.

أما نحن، فأطعنا وانضببنا في بيتونا، كأن شيئًا لم يكن.

كفارة يا بلد...

رئيسة التحرير

«الحـال» - الثلاثاء 2012/10/2 م- الموافق 16 ذو القعدة 1433 هـ
16 صفحة

اتفاق باريس الاقتصادي.. مطالبات بالإلغاء وبدائل عسيرة — صفحة 3
الانتخابات المحلية: الفتور والمعضلات الحزبية والعائلية تسيطر على المشهد — صفحة 5
احتجاجات الغلاء.. هدوء مفاجئ وتشكيك بشعبيتها وعفويتها — صفحة 6
د. هندي: نستعد لإطلاق برنامجي التعليم التعاوني والقيادة — صفحة 15

الأردن.. ملجأ لفارين من العدالة الفلسطينية

فلسطين: سعيد أبو معلا/ عزيزة نوفل
الأردن: بالتعاون مع: زياد الدخيل (الغد الأردنية)

قبل أن تصل الشرطة الفلسطينية إلى مسرح الجريمة، حيث قتل المواطن فايد أبو سمرة (44 عامًا) من مدينة قلقيلية في أيار 2008؛ كان الجاني (ر.م) قد اجتاز المعبر في طريقه إلى الأردن، فصار إلقاء القبض عليه أمرًا متعذرًا. فاضطر شقيق القتيل رفيق أبو سمرة، المقيم في المملكة، إلى متابعة تحركات غريمه، وتعقبه بالتعاون مع السفارة الفلسطينية هناك. وقبل أن يتمكن من الفرار عبر الحدود السورية، ألقت السلطات الأردنية القبض عليه، وسلمته للقضاء الفلسطيني.

لكن الأمر مختلف بالنسبة لـ «لينا السويطي» (38 عامًا) من رام الله، فلا تزال الدعوى القضائية التي رفعتها على المتهم (خ. ع) معلقة بعد ثلاثة أعوام، منذ أوهمها بشراء قطعة أرض بمبلغ 35 ألف دولار، فقد هرب المتهم إلى الأردن، حيث يمارس نشاطًا تجاريًا دون أي مساءلة قانونية.

هذا التحقيق الذي تنشره «الحال»، بالتزامن مع الزميلة «الغد» الأردنيـة، رصد 17 دعوى قضائية مرفوعة ضده من مواطنين تعرضوا لعمليات نصب مماثلة.

تعتاش السويطي، الموظفة في سلطة النقد، على ثلث راتبها الشهري، بعد أن اقترضت ثمن الأرض الوهمية، آملة في توفير استثمار لضمان مستقبل طفلتيها. وتقول بحسرة: «تمكن النصّاب وزوجته من الهرب الى الأردن قبل أن يصدر النائب العام قرارين بمنعهما من السفر».

الفرق بين الحالتين يمكن تلخيصه بإشكالية ازدواجية الجنسية، وهو ما سنأتي على تفصيله تاليًا.

ساعتان فقط يستغرق المسافر من الضفة الغربية إلى الأردن (أقل من 100 كيلومتر هوائي بين القدس وعمان)، وهي مدة كافية لهروب أكثر من 20 متهمًا من وجه القضاء الفلسطيني خلال السنوات الخمس الأخيرة فقط، بحسب توثيق فريق التحقيق.

سرعة وسهولة الانتقال من أراضي السلطة إلى الجارة الأردن، وعدم تفعيل الاتفاقيات القانونية الخاصة بتسليم المجرمين بين الطرفين، يبقي المتهمين بعيدًا عن يد العدالة، فيما عدّت قضايا الضحايا المرفوعة في المحاكم، إما مفتوحة أو حكم فيها غيابيًا، ما يشكّل مسًا خطيرًا بمصالح العديد من الفلسطينيين.

عمارة الرجبي

قضية فايز الرجبي من مدينة الخليل تأخذ بعدًا وطنيًا، فقد احتل المستوطنون «عمارة الرجبي»، مدعين شراءها في آذار 2007 من مواطن فلسطيني، يحمل الجنسية الأردنية.

الرجبي الذي كان أوقف صفقة بيع بنايته للمتهم (أ.ج) لأسباب أمنية، اكتشف أن الأخير زوّر أوراق البيع وباعها للمستوطنين وفرّ إلى الأردن. جاء تحرك الرجبي لاسترداد ملكه بمعاونة المؤسسات الأهلية الفلسطينية التي تقاوم المد الاستيطاني في البلدة القديمة بالخليل، فرفع شكاوى قضائية لدى المحكمة الإسرائيلية العليا التي قضت بطرد المستوطنين منها من دون ردها لمالكها.

يطالب الرجبي بمحاكمة المتهم الفار ومساءلة شريكه (م. ف)، ويتهم السلطة بالتقصير. يقول: «لم تكن السلطة معنية في أي وقت بجلب المتهم، ولم تسمح لي بالسفر إلى الأردن». وتتضاعف المشكلة كون المتهم يحمل رقمًا وطنيًا أردنيًا، ما يحول دون تسليمه، وفق القانون الأردني، حتى لو قدّمت السلطة الفلسطينية طلبًا رسميًا بذلك.

أعداد كبيرة من الفلسطينيين تحمل الجنسية الأردنية وتعيش في الضفة الغربية. فيما أعداد أخرى منهم تحمل الجنسية الفلسطينية وتعيش في الأردن بجواز سفر أردني ورقم وطني أيضًا، ما يجعلهم مواطنين بكامل الحقوق. وحسب إحصائيات غير رسمية من وزارة الداخلية الأردنية، يبلغ عدد الفلسطينيين ممن يحملون بطاقة صفراء (أي يحملون رقمًا وطنيًا أردنيًا، وفي الوقت ذاته لديهم الحق في الإقامة في الضفة الغربية) 800 ألف، أي 15% من المواطنين الأردنيين. منهم حوالي 145 ألف لاجئ غزّي، مسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) ولا يحملون أرقامًا وطنية.

- التتمة ص 11 -

المعركة في الأمم المتحدة: السلطة بين أكثر من نارين..!

نظير مجلي

القضية الفلسطينية بدت خلال الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة، هذه السنة، أقل حضورًا وظهورًا عنها في السنة الماضية. وهذا وليس صدفة. فعلى الرغم من أن الرئيس، محمود عباس، ألقى خطابًا ذا مضمون مشابه لخطابه في السنة الماضية، بل اتسم بالمزيد من الحدة عندما اتهم اسرائيل بإعداد نكبة ثانية للشعب الفلسطيني؛ فإن ردود الفعل الدولية جاءت ضعيفة، لا تلائم حجم المأساة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني، ولا تتناسب والعصر الحديث، الذي يظهر العالم فيه تعاطفًا مع حقوق الإنسان، ولا تتماشى مع التأييد العالمي للثورات التي نشبت في العالم العربي لأجل الحرية والديمقراطية.

إحدى الزميلات وصفت ما جرى على النحو التالي: «موضوع أيلول عاد إلى الواجهة، والسلطة ليست في وارد مواجهة حقيقية مع أميركا، وأميركا ضد التصويت في الأمم المتحدة على دولة بصفة مراقب. السلطة إذًا بين نارين: رأي عام شعبي بانتظار هذه «المعركة»، ولن يقبل بأقل من خوضها. وأميركا «رب العالم» التي لن تقبل أن تخرج السلطة عن عصا الطاعة، والتهديد المالي ليس مزاحًا. والحل السحري للأمر: الذهاب إلى الأمم المتحدة، وإلقاء خطاب «عرمرمي»، وتقديم الطلب العظيم، لكن، لن تطلب السلطة التصويت عليه. وهنا تكون اصطادت عصفورين بحجر واحد: «تواقحت» قليلاً في وجه أميركا، وهي وقاحة لن تكون لها تبعات خطيرة. كما أنها أرضت الشارع وذهبت إلى الأمم المتحدة كما وعدت».

وصف غير بعيد عن الواقع، لكنه يحتاج إلى إضافة صغيرة: السلطة بين أكثر من نارين. فهناك نار ثالثة متمثلة في الحكومة الاسرائيلية. وها هو وزير الخارجية الاسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، يهدد بشكل لا يقبل التأويل: «عباس سيدفع ثمنًا باهظًا لخطابه في الأمم المتحدة، لن يمر هذا الأمر من دون رد من طرفنا»، قال في حديث مع صحيفة «هآرتس» (30 أيلول). وأضاف: «إن عباس يشكل حاليًا العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى سلام مع إسرائيل، وخطابه في الأمم المتحدة كان بمثابة بصقة في وجه الحكومة الإسرائيلية التي عملت في الشهور الأخيرة على تقديم مساعدات لسلطة عباس لضمان عدم انهيارها»، على حد قوله، قاصدًا الأموال الفلسطينية التي تجبيها إسرائيل عن الجمارك الفلسطينية وتقبض على كل مبلغ ربحًا بنسبة 3%.

وراح ليبرمان يتشفى بوضع السلطة قائلاً: «ما يحدث الآن في الضفة الغربية هو الفوضى بعينها، فمحمود عباس يعرقل عمل سلطة حكومة سلام فياض ويمنع جباية الضرائب، ناهيك عن وجود ميليشيات من الفساد في الحكم، كما أن الدول العربية كقطر والسعودية لم تعد تثق به وتوقفت عن تحويل الأموال والدعم المالي، وكذلك هو الحال مع الأوروبيين الذين باتوا يرون استثماراتهم تذهب هباء».

- التتمة ص 2 -

ربما كان مجرد استسهال

عارف حجاوي

قبل أيام، صدر ديوان محمد العمد، مدير «كلية» النجاح سابقًا.

أحصيت في الديوان أكثر من ثلاثمئة غلطة نحوية وعروضية. وقدَّرت أن فيه نحو ستمئة غلطة مطبعية. وهو ديوان صغير من مئة وخمسين صفحة، مع فراغات واسعة بين الأبيات. وأشهد أن طالبًا فالحًا في السنة الجامعية الأولى، كان قادرًا على إقامة جل هذه الأغلاط، حتى من دون الرجوع إلى المخطوط. وأشهد أن الشاعر كان متينًا في إقامة الوزن واللغة، ولكن اللجنة -التي سمت نفسها «لجنة تحقيق الديوان وإخراجه» والمكونة من أربعة دكاترة، ثلاثة منهم متخصصون في اللغة العربية- ارتضت أن تقدم لرئيس الجامعة هذا الكتاب، على هذه الصورة المخجلة، ليكتب مقدمته، وليصدره باسم الجامعة. فالمعذرة للشاعر المرحوم.

أيها المحققون الكرام؛ لولا أن بلدنا صغير، وأنني قد ألتقي ببعضكم مصادفة، لكنت سلقتكم بكلام غير هذا الذي قرأتموه أعلاه.

ووقع بيدي كتاب صادر عن جامعة أخرى، اسمه «الفكر العربي الحديث والمعاصر». وقد وردت في مقدمته أسماء 14 شخصًا (معظمهم دكاترة)، ساهموا جميعًا في اختيار نصوص الكتاب من كتب فكرية شتى. وذكر في المقدمة أن النصوص «مرفقة بسير (ذاتية) كتبها المحررون، لتضع النصوص في سياقها التاريخي. (ذاتية؟) شيء مخجل. لكن المخجل حقًا سيأتيك في الفقرات التالية.

إذًا، فالمحررون قد كتبوا السير! وهؤلاء المحررون أساتذة جامعيون يرسبون الطالب ترسيبًا، لو اقتبس فقرة واحدة في بحثه، دون الإشارة إلى مصدرها.

السيرة الأولى لرفاعة الطهطاوي، وفيها بضعة أسطر منقولة من كتاب لعمر الدسوقي. (والدسوقي لم يقع في غلطة تلقيب سعيد باشا بالخديوي، و «المحررون» وقعوا). والسيرة الثانية سيرة خير الدين التونسي، وطولها نحو 250 كلمة، وهي منقولة حرفيًا عن كتاب أحمد أمين «زعماء الإصلاح»، (مع إضافة عدد من الأخطاء المطبعية، وغير المطبعية. فـ«المحررون» يصرون على أن الباي أحمد تولى الحكم سنة 1837 هجرية، أو «هجري» بتعبيرهم السقيم، أي بعد أربعة قرون من الآن). وسيرة الكواكبي (نحو 250 كلمة) منقولة حرفيًا عن كتاب أحمد أمين أيضًا، (ونسختي التي بيدي الآن صادرة عام 1965 عن مكتبة النهضة المصرية).

وقد ذيل السادة «المحررون» كتابهم بسجل للمراجع. ولكن كتاب أحمد أمين، المعتدى عليه أكاديميًا، غير مذكور، ولا كتاب الدسوقي مذكور. وأترك سيرة نزار قباني لضيق المقام، غير أن فيها من القص واللصق ما يخجل من مثله ضعاف الطلبة.

بخلاف السطو الأكاديمي، هناك من الأخطاء اللغوية والمطبعية ما لا تجده حتى في كتب الأرصفة. هذا الكتاب مقرر منذ خمس عشرة سنة على آلاف الطلبة، ومنصوص في طبعته الثالثة على أن «جميع حقوق الإعداد والتحرير محفوظة للمحررين». وهناك عبارة طريفة أخرى في المقدمة رجوت ألا تفوت القارئ الكريم، فالطبعة الثالثة تصدر «كنتاج لتطوير الطبعات السابقة التي ساهم فيها كافة أعضاء دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت». فتأمل!

«العالم لا يجد الآن تعريفًا دقيقًا للصحافة والصحافي»

الخبير الأردني عمر: أيها الصحافيون التقليديون.. وداعًا!

انتهى العصر الذي كان فيه الصحافي هو الذي يبث المعلومة.. الآن الجميع يبث للجميع

الإعلاميون التقليديون سينقرضون خلال السنوات القادمة.. أو سيفقدون صدارتهم

سيد إسماعيل

إذا كنت صحافيًا «تقليديًا»، أي لا تستخدم وسائل الإعلام الاجتماعي كالفيسبوك وغيرها، فإنك «في خطر داهم»، كما يقول المدون والخبير الأردني في الإعلام الجديد، محمد عمر، بل يمكننا أن «نودعك» منذ الآن، لأن المستقبل الإعلامي سيكون خلال الفترة المقبلة لـ «الصحافيين الشاملين»، حيث سيكون الواحد منهم قادرًا على إنجاز الأخبار والتقارير والقصص الصحافية لوسائل الإعلام الثلاث: المكتوبة والمرئية والمسموعة، باستخدام الوسائل التكنولوجية المتاحة!

عمر يؤكد أن المسألة ليست «رأيًا شخصيًا له»، بل جزء من «الأزمة العالمية» التي تحياها الصحافة والإعلام بشكل عام، وهي ليست أزمة مادية، بل عما هو أعقد من ذلك بكثير، فمنذ عام 2011، وتحديدًا منذ اندلاع أحداث الربيع العربي، وجد العالم نفسه أمام ظاهرة صعبة للغاية: «أزمة تعريف الصحافي والصحافة»!. الكثير من المعطيات يقدمها لها عمر في حواره اليوم مع «الحال»، الذي يطرح فيه آراء مثيرة للجدل.

«عالم جديد» للإعلاميين

محمد عمر صحافي مخضرم، فهو يمارس العمل الصحافي منذ ثلاثين عامًا تقريبًا، وقد عمل مراسلاً لعدد من الوكالات والصحف العربية والأجنبية، من بينها وكالة «يونايتد برس»، وصحيفتا «القدس» و«الهدف» الفلسطينيتان، و«الوطن» العمانية، قبل أن ينتقل إلى عالم «الإعلام الإلكتروني» وصحافة الإنترنت عام 1995، مع بدايات دخوله للأردن، ليؤسس لاحقًا موقع «البوابة» عام 1999، الذي يعد أحد أوائل المواقع الإلكترونية التي توفر لمستخدمها العربي العديد من الخدمات التي تشابه إلى حد كبير الخدمات التي يقدمها موقع «ياهو»، كالاطلاع على الأخبار والتقارير المختلفة، بالإضافة إلى توفير بريد إلكتروني، وخدمات الدردشة ضمن «مجتمع» خاص بالموقع.

يقول عمر: «أستطيع القول إن الهيمنة في مجال الإعلام حسمت لوسائل الإعلام الإلكتروني المختلفة، ويمكننا توضيح ذلك بلغة الأرقام، فأغلى شركة في العالم هي شركة «آبل» الأميركية، وقيمتها 623 مليار دولار، وهو ما يوازي الناتج القومي السنوي لأكبر سبع دول عربية، هذا بخلاف قيم مواقع وشركات أخرى مثل «جوجل» و«فيسبوك» مثلاً. لقد استطاع الإنترنت وتطبيقاته المختلفة انتزاع هذه المرتبة لأن العمل عليه لا يحتاج سوى لشيء من الإبداع والعزيمة ليس إلا».

إن مختلف المشاريع على الإنترنت، كما يقول عمر، مثل موقع «أمازون» للبيع عبر الإنترنت على سبيل المثال، قد بدأ بإمكانيات بسيطة جدًا، إذ كان مقر هذا الموقع مرآبًا صغيرًا في إحدى مدن الولايات المتحدة الأميركية، قبل أن تتسع أعماله بالشكل الهائل الذي هو عليه اليوم، فيما كان «فيسبوك» مجرد مشروع بسيط لطالب جامعي أميركي اسمه مارك زوكربيرغ، والآن تقدر قيمته بعشرات مليارات الدولارات. «كل ما تحتاجه هو أفكار إبداعية وإصرارك على نجاح الفكرة»، قال عمر.

2011= الثورة الكاملة

يتابع عمر: «بظهور العديد من هذه المواقع، ظهرت ثورة قلبت معايير التعامل مع الإعلاميين، لم ينتبه إليها للأسف الشديد الصحافيون التقليديون، حيث إن ظهور وسائل الإعلام الاجتماعي بتقسيماتها المختلفة غير من قوانين العمل: فكثير من المؤسسات الإعلامية الآن تستخدم موقع «لينكدين» للبحث عن موظفين للعمل لديها، كما يستخدم الصحافيون ذات الموقع للتسويق لأنفسهم، فيما أصبح الآن وجود حساب على موقعي «تويتر» و«فيسبوك» شرطًا أساسيًا لدى كثير من المؤسسات كي تقبل توظيف صحافي لديها».

وأكمل قائلاً: «كما أصبح بالإمكان التأكد من خبر ما بسهولة أكثر بكثير، فعندما يرد خبر ما بأن هناك «قصفًا صاروخيًا» لمنطقة ما، ستجد أن عددًا من شهود العيان يسارعون لنفي ذلك أو تأكيده عبر حساباتهم بوسائل الإعلام الجديد كـ «تويتر» و «فيس بوك»، فقد أصبحت لديك كصحافي مصادر أخبار مجانية وسريعة تستطيع التأكد من خلالها من صحة أخبارك، بل والحصول أيضًا على (رجع الصدى) للمحتوى الإعلامي الذي قدمته، ومعرفة الكثير عن رغبات جمهورك وتسهيل التواصل معهم».

وأضاف عمر: «بدأت ملامح الأزمة تأخذ منحى آخر أكثر تعقيدًا مع قدوم عام 2011 واندلاع أحداث الربيع العربي، وانتشار ظاهرة (المواطن الصحافي)، الذي صار منافسًا قويًا للصحافيين التقليديين، حتى إنه استطاع أن يتفوق عليهم في كثير من الأحيان، بل وأجبر العديد من القنوات العربية الكبيرة كالجزيرة والعربية على استخدام مقاطع الفيديو التي يبثها عبر الإنترنت ضمن نشراتها الإخبارية، رغم رداءتها فنيًا. هكذا ينتهي العصر الذي كان فيه الصحافي هو الذي يبث المعلومة لجمهوره. الآن بدأ عصر (الجميع يبث المعلومات للجميع!)، حيث إن أي شخص أصبح الآن قادرًا على إنتاج محتوى إعلامي خاص به».

تطور خارج السيطرة

ويتابع عمر: «هذا التطور الأخير كان خارج السيطرة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، إذ لا يمكن لأي كان أن يدعي أن لديه القدرة في التدخل بهذا التطور أو التأثير عليه. لقد تغير مفهوم الصحافة إلى الأبد، حتى إن جامعة بريستول البريطانية قررت إيقاف تدريس الصحافة كتخصص في البكالوريوس، والاكتفاء بتدريسه في الدراسات العليا فقط، فيما يواجه الجميع الآن سؤالاً لم تتم الإجابة عنه حتى الآن مطلقًا: ما هي الصحافة ومن هو الصحافي؟».

سؤال آخر أكثر أهمية يريد الإعلاميون إجابة عنه: كيف سيكون مستقبل الإعلاميين خلال السنوات القادمة؟ يجيب عمر: «من الصعب جدًا الإجابة عن هذا السؤال وخاصة في ظل التسارع الرهيب في صيرورة التطورات بالإعلام، وازدياد المنافسة الشرسة بين (الصحافيين) و(المواطنين الصحافيين)، الذين قد لا يزيد عمر الواحد منهم أحيانًا عن ثمانية عشر عامًا وأحيانًا أقل! إن ما أراه هو أن (الإعلاميين التقليديين) سينقرضون خلال السنوات القادمة، أو سيفقدون صدارتهم تمامًا على الأقل لتتضاءل فرص عملهم، ما لم يستدركوا أخطاءهم ويطوروا أنفسهم».

محمد عمر

ويتمم بالقول: «قد يفاجئك أن تعلم أن المستقبل الإعلامي سيكون زاهرًا، كما أتوقع، لأداتين تكنولوجيتين هما الهواتف المحمولة وأجهزة «الآي باد»، المعروفة أيضًا باسم (الحواسيب الذكية)، إذ إنها صغيرة الحجم وخفيفة، وبإمكان الصحافي استخدامها حيثما كان، مع توفير صورة فوتوغرافية ومقاطع فيديو وتسجيل الصوت، وإمكانية كتابة الأخبار والتقارير الصحافية عبرها دونما صعوبات تذكر، ما يتطلب من الصحافيين الذين لا يرون في الهواتف المحمولة سوى (وسيلة اتصال صوتية) فقط أن يعيدوا حساباتهم من جديد، وأن يستعدوا لما ينتظرهم من تحديات».

وكان الصحافي عمر زار قطاع غزة أواسط شهر أيلول الماضي بدعوة من مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت لتدريب دورة «المدونات»، وقد كتب عمر في صفحته على الفيسبوك بعد عودته إلى عمان: «يحلو للبعض أن يقول إنه عاش تجارب مميزة في حياته، وإذا كنت عشت تجارب كهذه، فقد عشت اثنتين: حصار بيروت وزيارة غزة. في الحالتين تشعر أن الحياة فيهما على ذمة الموت، أو الحياة مجرد بغشيش لا أكثر، لا أقصد نفسي بغزة، لكن أقصد أهل غزة، خاصة الفقراء منهم، وهم السواد الأعظم، الذين يعيشون الحياة على ذمة الآخرة، كما قال لي سائق سيارة أجرة شاب، فلا عمل، وربما لا أمل، ولا سفر، وحصار في نطاق ضيق في أرض الله الواسعة، ولا يدري أحد أي غد سيكون، على طريقة ما فيش بكره، وليس أمام من يعيش حياة البغشيش هذه سوى الصبر وانتظار الفرج أن يأتي..!».

تتمة المنشور على الصفحة الاولى - المعركة في الأمم المتحدة

وهناك نار رابعة، هي الانشغال الدولي في قضايا أخرى أكثر إلحاحًا بالنسبة للعالم: الأزمة الاقتصادية التي أسقطت عددًا من القادة الأوروبيين عن سدة الحكم، والأزمة الإيرانية، التي نجح نتنياهو في فرضها على رأس الأجندة الدولية، والتهديد بأن تتحول إلى حرب إقليمية، والوضع في سوريا وتبعاته على المنطقة العربية وشرق الأوسطية.

وهناك نار خامسة، هي الحالة العربية. فالربيع العربي أنزل الاهتمام العربي بالقضية إلى الدرك الأدنى. فمنذ النكبة في عام 1948، لم تشهد القضية الفلسطينية هبوطًا في هذا الاهتمام مثلما هو الحال اليوم. صرنا نسمع وطنيين عربًا يقولون: زهقنا هذه القضية. فأي شعب يناضل للحرية، ينقسم هكذا؟! وليس سرًا أن قسمًا وافرًا من القيادات العربية الجديدة، تجد نفسها، بحكم الانتماء الأيديولوجي الواضح، تساهم -شاءت ذلك أم لم تشأ- في تكريس الانقسام الفلسطيني وفي نقل الصراعات الإقليمية إلى داخل البيت الفلسطيني، بمساعدة نشطة بالطبع من عناصر فلسطينية عديدة.

والانقسام نفسه هو نار سادسة، بل النار الأكثر حرقة. فالرئيس الفلسطيني المنتخب، يخطب في الأمم المتحدة، وهناك في أوساط شعبه من يشكك في صلاحياته. ليس من باب الخلاف والاختلاف الديمقراطي، بل من باب التمرد. وفي إسرائيل حكومة تقول له صراحة: أنت لا تمثل الشعب الفلسطيني كله ولذلك لا تستطيع التوقيع على أي اتفاق ينهي القضية الفلسطينية بسلام. وليبرمان يقول إن أي رئيس يأتي مكان عباس سيكون أفضل منه بالنسبة لإسرائيل. وهو يشير أيضًا إلى الخلافات الداخلية في فتح. ويتضح أن لدى ليبرمان مرشحين لتولي منصب الرئاسة الفلسطينية.

في ظل هذه النيران، يعمل الرئيس عباس ومنظمة التحرير الفلسطينية في الساحة الدولية. فيصيح: «يعدون لنا نكبة ثانية»، و «يعملون على تفكيك السلطة الفلسطينية»، و «ينفذون تطهيرًا عرقيًا في القدس»، و «المستوطنون ينفذون ممارسات إرهاب ضد شعبنا». والعالم لا يسمع ولا يفهم.

إن القضية الفلسطينية تواجه وضعًا غير عادي، يحتاج إلى حلول غير عادية. الاعتراف بفلسطين «عضوًا مراقبًا» في الأمم المتحدة هو مكسب سياسي مهم، وتحقيقه ليس بعيدًا. وإن نجح فيه الرئيس عباس، فإنه سيرفع من القدرات الفلسطينية على تقديم إسرائيل إلى محكمة العدل الدولية لمحاكمتها على الكثير من ممارساتها الاحتلالية البشعة. ولكن هذه ليست المعركة الحقيقية من أجل التخلص من الاحتلال. فمن يريد فعلاً إزالة الاحتلال والوصول إلى دولة فلسطينية سليمة، كتلك التي يستحقها الشعب الفلسطيني بعد طول العناء، دولة حريات وديمقراطية، دولة علم وتكنولوجيا وازدهار اقتصادي، عليه أن يقتلع العقبات التي تسد طريقه. فهذا الشعب يحتاج إلى إسماع صوته في العالم، لأن العالم مشغول ولا يسمع من الساكت، يحتاج إلى صرخة، إلى انتفاضة شعبية سلمية تفرض نفسها على الأجندة الدولية، انتفاضة كهذه لن تنجح إلا إذا كانت مقنعة لدول العالم. ولن تكون مقنعة، إلا إذا اتسمت بالحكمة والذكاء، سلمية فعلاً، بل غاندية (نسبة إلى الزعيم الهندي التاريخي، غاندي). ولن تحقق انتفاضة كهذه النجاح، إلا إذا التف حولها غالبية الفلسطينيين، وإلا إذا تمكنت من تجنيد قوى جدية مناصرة لها داخل إسرائيل، وفي صفوف اليهود الأميركيين وفي جميع دول العالم.

لا رأي نهائيًا للفلسطينيين والكل عالق في المرحلة

اتفاق باريس الاقتصادي.. مطالبات بالإلغاء وبدائل عسيرة

أحمد البيتاوي ومحمد مرار

في الآونة الأخيرة، تعالت الأصوات المطالبة بإلغاء اتفاق باريس الاقتصادي الذي وقعت عليه السلطة الفلسطينية مطلع عام 1994، كملحق اقتصادي لاتفاقية أوسلو المفترض أنها تهيئ لمرحلة انتقالية.

الاتفاق احتوى على 82 بندًا ليست في صالح المواطن الفلسطيني، خصوصًا فيما يتعلق بالضرائب واعتماد مستوى أسعار متقارب جدًا بين اقتصادٍ إسرائيليٍّ قوي وآخر فلسطينيٍّ هش، وما زاد الوضع الاقتصادي صعوبةً هو عدم التزام إسرائيل بتطبيق بنود تلك الاتفاقية، بينما فرضت على الفلسطينيين الالتزام بها، أما الأمر الثاني الذي زاد الأمر سوءًا، فهو عدم انتهاء المرحلة الانتقالية المفترضة، حتى غدت دائمةً دون وجود أفقٍ لانتهائها.

وهنا تطفو على السطح تساؤلاتٌ يتوجب الإجابة عنها قبل المطالبة بإلغاء الاتفاق أو الإبقاء عليه، وأولها متعلقٌ بقدرة السلطة على إلغاء الاتفاق وهل هناك بدائل حقيقية؟.

وثانيها: هل وصل الشارع الفلسطيني إلى حالة من الحراك الكافي للضغط على السلطة كي تلغي اتفاق باريس؟

«الحال» التقت عددًا من المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال والناشطين، لتحاول الإجابة عن تلك التساؤلات وغيرها.

كل البدائل خطيرة

المحلل الاقتصادي عادل سمارة رأى أن المطالبة بإلغاء اتفاق باريس تعتمد على ماهية الأصوات المطالبة بإلغاء الاتفاق، معتبرًا أن «كل أصوات لها موقف وتفسير معين، فأصوات السلطة ليس لديها بدائل فعلية، أما أصوات المتظاهرين، فهي مطلب شعبيّ على حد قول سمارة».

وعن البدائل المطروحة إذا ما ألغيَ اتفاق باريس، قال سمارة: «اذا كان الحديث عن بديل حقيقي، فيجب العلم بأن إلغاء اتفاق باريس حاليًا يعني أن إسرائيل ستفرض حصارًا اقتصاديًا، وهنا نجد أن البديل الوحيد هو أن تضغط السلطة على الدول العربية لتمول حاجات الفلسطينيين، وفي هذه الحالة على العرب أن يضغطوا على الولايات المتحدة ويثبتوا حقهم في مساعدة الفلسطينيين».

إلا أن سمارة حذر من البديل الذي طرحه، مبررًا ذلك بأن الولايات المتحدة قد تضغط على الدول العربية الداعمة لفرض إملاءات على الفلسطينيين كإجبارهم على العودة إلى المفاوضات من دون شروط، أو أن يعترفوا بيهودية إسرائيل.

وختم سمارة حديثه بالقول إن كل البدائل خطيرة، لأن الأساس فيها يعتمد على بنية أوسلو ومفاوضات مدريد، وأن الفلسطينيين أخذوا السلطة ولم يأخذوا السيادة، مشيرًا إلى أن الحديث عن استقلال اقتصادي لا يتم إلا في حالة الدولة المستقلة وليس في حالة وجود الاحتلال.

لا فائدة من إلغائه

ما طرحه سمارة لم يكن واقعيًا بحسب ما يرى الخبير والمحلل الاقتصادي نصر عبد الكريم، الذي قال إن «المطالبة بالانفتاح الاقتصادي على العالم العربي والإسلامي ستكون مفيدةً إذا كانت السلطة تملك السيادة، فهل بإمكانها الآن أن تفعل ذلك؟ وهي حاولت أكثر من مرة ولم تنجح، لأن إسرائيل تمارس قيودها على الاستيراد والتصدير، وأيضًا لا يوجد معابر برية كافية خصوصًا مع الأردن، حيث لا يوجد غير معبر واحد يكاد يكفي لدخول المسافرين».

وأضاف عبد الكريم أن المشكلة ليست في اتفاق باريس، بل هي في اتفاق أوسلو، وأن الأصل هو «التمرد» على اتفاق أوسلو، لأنه إذا ألغيت باريس وحدها، ستبقى إسرائيل مسيطرة على الحدود والمعابر والتجارة والمناطق «ج» وكل التفاصيل الأخرى، أي أن ذلك غير مفيد وفقًا لما قاله عبد الكريم.

أما المفيد بنظر عبد الكريم، فهو الدخول بمفاوضات فنية مع إسرائيل بضغط من اللجنة الرباعية لتعديل بعض البنود التطبيقية في الاتفاق، التي لم تلتزم إسرائيل بها.

سياسة غير موفقة

أستاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت والخبير الاقتصادي د. باسم مكحول أشار إلى أن السياسات الاقتصادية منذ إنشاء السلطة عام 1994 لم تكن موفقة، فعلى سبيل المثال، فتحت السلطة أسواقها لاستيراد البضائع من الدول الخارجية على حساب المنتج المحلي، وهو ما أدى إلى إغلاق عشرات المصانع، بالإضافة إلى التضخم الوظيفي في مؤسسات السلطة المختلفة على حساب جودة الخدمات المقدمة.

وأوضح مكحول خلال حديثه مع «الحال» أن «اتفاقية باريس عندما تمت صياغتها، كانت في ظروف تختلف تمامًا عن الظروف الحالية، والجانب الفلسطيني قدّم بعض التنازلات، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتباط السياسة الضريبية والتجارية الفلسطينية بما تقرره إسرائيل».

وأضاف: «أما الجانب الإسرائيلي، فلم يلتزم بهذه الاتفاقية بشكل كامل، وكان انتقائيًا في تطبيق بنودها، خاصة ما يتعلق بحرية انتقال الأيدي العاملة الفلسطينية إلى داخل إسرائيل، كما يلتزم بحرية دخول البضائع الفلسطينية إلى داخل إسرائيل، ولكن نعترف في النهاية أن القوي هو الذي يفرض شروطه على الأرض، وإسرائيل هي الطرف القوي في هذه المعادلة».

وعن الحلول المقترحة للخروج من هذه الأزمة، يشير د. مكحول إلى أن الحل يكمن في شقين: الأول سريع قريب المدى وهو زيادة المساعدات الدولية التي من دونها لن تتمكن السلطة من أداء دورها الوظيفي، لأن زيادة الضرائب وتخفيض نفقات الحكومة وغيرها من الإجراءات، هي حلول لن تسهم في حل أصل المشكلة، وهي حلول ترقيعية.

أما على المدى البعيد (يكمل مكحول)، «فعلى السلطة أن تُعيد النظر في جميع سياساتها الاقتصادية، والضغط على الاحتلال من أجل وقف سياسته التدميرية للاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى تعديل أو إلغاء اتفاقية باريس، وهو الأمر الذي لن يعود بنتائج كارثية على الشعب الفلسطيني، فالغريق لا يخشى من البلل».

الوقود العربي هو الحل

رجل الأعمال الفلسطيني ووزير الاقتصاد السابق باسم خوري قال إن الفائدة الوحيدة للفلسطينيين من خلال اتفاق باريس كانت متمثلة في دخول العمال إلى إسرائيل وتصدير السلع الزراعية، حيث إن هذين الجانبين كانا يمدان الاقتصاد الفلسطيني بثلاثة مليارات دولار سنويًا.

وأشار خوري إلى أنه منذ عام 1998، بدأت إسرائيل تضع المعيقات في وجه الاقتصاد الفلسطيني، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى، استغلت الفرصة ومنعت دخول العمال والبضائع الزراعية إلى سوقها، وهو ما أدى لإنهاء الاستفادة الفلسطينية من الغلاف الجمركي الذي نتج عن اتفاق باريس، وفقًا لما قاله خوري.

وأضاف خوري أن الحل يكمن في إدخال الوقود العربي إلى الأراضي الفلسطينية قائلاً: «البترول هو ما يحدد الأسعار في كل اقتصاد، وفي بروتوكول باريس مسموح لنا أن نحضر البترول من الأردن أو من أي جهة ثانية، وفعلاً إذا كانت الدول العربية مثل قطر والسعودية معنية بمساعدتنا، فيجب عليها أن تعطينا بترولاً بدلاً من أن تعطينا أموالاً، وهذا الأمر سيشكل دعمًا كبيرًا للاقتصاد الفلسطيني».

ستخسر السلطة إذا ألغت الاتفاق

أما المحلل الاقتصادي والمحاضر في جامعة النجاح د. نائل موسى، فرأى أنه لا يمكن للسلطة أن تقدم على إلغاء اتفاق باريس، منوهًا إلى أن العديد من الصعوبات والعوائق هي من تدفع السلطة الآن إلى التمسك به، وأهمها أن 67% من إيراداتها المحلية ستخسرها إذا ما قامت بإلغاء الاتفاقية، وتساءل موسى: «هل ستقبل إسرائيل بتعديل الاتفاقية وهي مستفيدة منها؟».

وعارض موسى ما صرح به رئيس الوزراء د. سلام فياض بأن اتفاقية باريس لمصلحة الفلسطينيين قائلاً: «هذه الاتفاقية بنودها السيئة أكثر بكثير من بنودها الحسنة، لذلك لا بد من وضع اتفاقية جديدة تكون مكملة للمرحلة النهائية المتفق عليها» لكنه أشار إلى ضرورة الإبقاء على بنود الاتفاقية السابقة المفيدة «رغم قلتها».

أربعة تعديلات

من جانبه، أكد مدير معهد ماس الاقتصادي د. سمير عبد الله لـ «الحال»، أنه تم إدخال أربعة تعديلات على اتفاقية باريس من خلال التفاهمات التي توصل إليها رئيس الوزراء د. سلام فياض ووزير المالية د. نبيل قسيس خلال اجتماعهما الأخير مع وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتس.

وتابع: «هذه التعديلات تشمل تزويد السلطة بتفاصيل الصفقات التجارية التي تُعقد بين تجار إسرائيليين وفلسطينيين داخل إسرائيل لمتابعة تحصيل الضرائب الناتجة عنها بعد تسليم السلطة «المقاصة»، وعمل منطقة تخليص جمركي بغرض إدخال تسهيلات على حركة الاستيراد الفلسطينية، وهو الأمر الذي سينعكس إيجابًا على الأسعار، بالإضافة إلى إقامة خط لنقل مشتقات البترول من ميناء حيفا إلى المناطق الفلسطينية بدل طريقة النقل القديمة من خلال «التنكات»، وأخيرًا تسهيل التعاملات التجارية من خلال المعابر والتخفيف من الإجراءات الأمنية».

ولفت عبد الله إلى أن «من يطالب بإلغاء هذه الاتفاقية كمن يطلق النار على قدميه»، مشيرًا إلى أن المطلوب تنفيذها بشكل كامل من قبل الاحتلال، لأن تطبيقها من شأنه أن يزيد إيرادات السلطة المالية بما نسبته من 15- 20%.

وقال: «المطلوب أيضًا هو تفعيل دور اللجنة الاقتصادية المشتركة من الجانبين، والتي كان من المفترض أن تجلس مرة كل 6 شهور منذ توقيع الاتفاقية لتقييمها ومعالجة أي خلل يواجهها أو تعديلها، لكن وللأسف هذه اللجنة لم تجلس ولا مرة ولم تقم بدورها كما يجب، كما شحبت مهمة الإشراف عليها من وزارة الاقتصاد، وأُلحقت بالمستشارين الاقتصاديين التابعين للرئيس الراحل ياسر عرفات».

وتابع: «الاقتصاد الفلسطيني محروم أيضًا من العمل في مناطق (C)، وهي المناطق التي تشكل حوالي 60% من مساحة الضفة بالإضافة إلى القدس والأغوار والبحر الميت».

وطالب عبد الله بأن يبدأ النقاش فورًا بغرض تعديل هذه الاتفاقية وتحويلها من الأساس الذي قامت عليه وهو الاتحاد الجمركي إلى قواعد التجارة الحرة، فلا يعقل (والكلام لمدير معهد ماس) أن يتساوى الاقتصاد الإسرائيلي (الذي يصل فيه دخل الفرد إلى 17 ضعفًا عن الفرد الفلسطيني) مع اقتصاد السلطة.

جزء من المشكلة

أما د. مفيد الظاهر، المحلل الاقتصادي ورئيس قسم العلوم المالية في جامعة النجاح، فقال من جانبه «إن اتفاقية باريس جزء من أوسلو، وهي اتفاقية تقوم بالأساس على ربط الاقتصاد الفلسطيني بنظيره الإسرائيلي، وهي جزء من المشكلة وليست كلها».

وذكر الظاهر خلال حديثه لـ «الحال» أن «هذه الاتفاقية قيّدت الاقتصاد الفلسطيني وجعلته تابعًا لنظيره الإسرائيلي، مع أن القوة الشرائية ونسبة الدخل متفاوتة تمامًا بين الجانبين لصالح الإسرائيلي، فعلى سبيل المثال، يدفع الفلسطيني 15% ضريبة، وهي نفس النسبة التي يدفعها الإسرائيلي، في حين أن الحد الأدنى للأجور في دولة الاحتلال (4300) شيقل مقابل (1200-1500) الحد الأدنى للأجور عندنا».

وقال: «السلطة أيضًا لم تدعم الاقتصاد المنزلي، بل على العكس، قامت من خلال بعض السياسات بضربه، كزيت الزيتون مثلاً الذي لم يعد باستطاعته منافسة أسعار الزيت المستورد».

وأكمل: «إسرائيل لن ترضى بإعادة فتح هذه الاتفاقية لأنها مرتبطة باتفاقية أوسلو، وإعادة مناقشتها تعني فتح الباب أمام مناقشة القضايا السياسية، وهو الأمر الذي لا تريده إسرائيل، لأن سياستها الحالية قائمة على تحويل المؤقت إلى دائم».

المقاومة الاقتصادية هي الحل

الحراك الشبابي الفلسطيني الذي تصاعدت مطالباته بإلغاء اتفاق باريس في الآونة الأخيرة، يرى أن المشكلة ليست في اتفاق باريس فقط، حيث قال الناشط الشبابي علي عبيدات: «المشكلة في النهج المتبع منذ اتفاق كامب ديفيد مرورًا بمدريد وأوسلو، وكامب ديفيد آخر مرة، وإلى آخره، القضية هي أن هذا النهج الذي بني على التبعية إلى الاحتلال يجب أن ينتهي».

ويرى عبيدات أن الحل الوحيد هو أن تقوي السلطة مفهوم المقاومة الاقتصادية وفك التبعية للاحتلال الإسرائيلي من خلال دعم صمود المزارع الفلسطيني والمصانع والمشاريع الصغيرة، وبالأخص في المناطق المصنفة «ج» وفقًا لاتفاق أوسلو.

وأشار عبيدات إلى وجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة التي إذا تم استغلالها ستعود على الاقتصاد الفلسطيني بالنفع، ما يمهد لتشكيل جبهة مقاومة اقتصادية تمكن الفلسطينيين من مجابهة الاحتلال ومقاطعته والتمرد على الاتفاق الذي جلب الويلات للشعب الفلسطيني.

«حق الحصول على المعلومة»..

حلقات جديدة من مسلسل «الصحافيون يطالبون والمسؤولون يتهربون»

موفق عميرة *

طالب عدد من الصحافيين الفلسطينيين بضرورة وجود إطار قانوني يضمن حقهم في الوصول والحصول على المعلومات، بعيدًا عن سياسات رفض التصريح إلا من المسؤول الأول.

كما تحدث كثير من الصحافيين عن العقبات والعوائق التي واجهتهم أثناء البحث والتقصي عن المعلومات، وبالذات في كتابة التقارير الإخبارية والتحقيقات الصحافية وبعض المواضيع المهمة والحساسة، وهذا ما دفع الصحافيين إلى المشاركة في ورشات عمل إرشادية حول الحق في الحصول على المعلومات من قبل بعض المؤسسات.

القانون الدولي يكفل ويضمن حق الصحافيين في الحصول على المعلومات، لكن في فلسطين لا يوجد قانون يضمن الحق في الحصول على المعلومات، ورغم أن مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات قدم عام 2004 إلى المجلس التشريعي وتم قبوله بالمناقشة العامة، إلا أنه لم يتم إقراره وإصداره وفق الأصول حتى الآن.

الصحافيون يشتكون

وقال الصحافي نائل موسى إن «الصحافة مهنة المتاعب، والوصول إلى المعلومات يحتاج إلى وقت وجهد، وفوق كل ذلك، لا يوجد قانون يحمي الصحافيين».

وأضاف موسى أنه كتب مادة صحافية عن وجود فايروس في البطيخ الذي أغرق الأسواق في مدينة رام الله، واكتُشف أن البطيخ تم تصديره من مستوطنات البحر الميت، وكان يتغذى على المياه العادمة القادمة من المستوطنات، وهذا مخالف للقانون والأخلاق. وأثناء عمله على التحقيق، واجه صعوبات من وزارة الزراعة أثناء البحث والتقصي عن المعلومات، وأشار إلى أنه في ظل عدم وجود قانون يسمح للصحافيين بالحصول على المعلومات، فإن أفق إنتاج الصحافيين وجودة ما يكتبون سيكونان في مستوى أقل مما هو مطلوب من الصحافة والصحافيين.

من جانبه، قال الصحافي أسامة العيسة إنه أعد تقريرًا حول تدمير مجموعة من عيون الماء في منطقة رام الله، وطلب من بلدية رام الله معلومات عن الموضوع، لكنهم كانوا يماطلون ولا يردون على الهواتف، وبعدها تم تحديد موعد مع المهندس المختص في البلدية، إلا أنه لم يتمكن من مقابلته، فخسر ذكر رأي البلدية في تقريره، لإنجاز موقف جماعي من القضية لصالح هذه العيون السياحية، موضحًا أنه تعطل كثيرًا في إنجاز التقرير بسبب عدم رد البلدية.

النقابة طالبت رئاسة الوزراء بسن قانون

من جهته، قال عضو الأمانة العامة ومسؤول العلاقات العامة في نقابة الصحافيين الفلسطينيين عمر نزال إن «الصحافيين بحاجة ماسة إلى قانون يضمن حقهم في الحصول على المعلومات، ويعتبر هذا القانون من المسائل الجوهرية في أي نظام سياسي ديمقراطي يسعى إلى حرية الصحافة».

وأشار نزال إلى أن «بعض الصحف والوكالات المحلية تلجأ لأخذ الأخبار من وكالات أجنبية، وتقع في إشكالات الإشارة إلى المصدر، فتخف دافعيتهم للعمل ويعتريهم الكسل». وأضاف أن «نقابة الصحافيين تدخلت في بعض القضايا وحاولت الكشف عن معلومات جديدة، وكان هناك تواصل دائم بين نقابة الصحافيين ومؤسسات المجتمع المدني مثل المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) وشبكة أمين، وتمكنوا من عمل ورشات عمل تشجع الصحافيين على البحث عن المعلومات».

وأكد نزال أن النقابة طالبت في أكثر من اجتماع رسمي مع رئاسة الوزراء بالإسراع في سن قانون يحمي الصحافيين.

من ناحيته، قال مدير مركز (مدى) موسى الريماوي إنه مع إصدار قانون حول حق الصحافيين في الوصول إلى المعلومات نظراً لأهميته وارتباطه الوثيق بحرية الإعلام.

وأشار الريماوي إلى أن مركز (مدى) عمل على إصدار دراسة حول الحق في الحصول على المعلومات وواقعه في فلسطين، وعمل المركز خلال العام الحالي على عقد ورشات عمل تدريبية للصحافيين في معظم المحافظات الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، وتم خلال اللقاءات تعريف الصحافيين بمسودة قانون الحق في الحصول على المعلومات ومعرفة رأيهم وملاحظاتهم عليه حتى يتم الاسترشاد بها من قبل المركز وتطوير مسودة القانون.

القانون بحاجة إلى دراسة

من جهة أخرى، قال وكيل وزارة الإعلام محمود خليفة إن «حق الحصول على معلومات بحاجة إلى بحث ودراسة بشكل كبير، والاحتلال يقف عائقا أمام هذا القانون».

وأضاف خليفة أن الأرشيف المتعلق بحرية الصحافة، إما نهب أو سرق. وقال إن الوزارة تبحث عنها من أجل صياغة قانون يحمي الصحافيين.

وتابع خليفة حديثه قائلاً إن الوزارة تدعم تشريع قانون يحمي الصحافيين ويساعدهم في الحصول على المعلومات، وهذا يتطلب دراسة بدقة حتى لا يقع الصحافيون في مشاكل جديدة. وقال إن القانون بحاجة إلى إيجاد مؤسسة قادرة على صياغة مسودة القانون، مثل مؤسسة الأرشيف الوطني الفلسطيني، لكنها بحاجة إلى دعم مادي.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

قانون الخلع: جدل منتِج بين رجال الدين وآمال جديدة لتحرير النساء

أمل النعيمي *

«ضرب مبرح.. صراخ يعلو فيشق هدوء الليل.. اتهام بالخيانة.. تتوجه أصابع الزوج الغليظة نحوها: ما في بطنك ليس مني.. شتم وطرد من المنزل». هذا باختصار ما عانته المواطنة (م.ف) التي أخرجت كل ما في صدرها لـ «الحال»، لتصف حياتها بالجحيم في ظل وجود زوج ظالم يرفض تطليقها، ويجعل من نفسه الآمر الناهي بمصير هذه الأم ورضيعها.

تتعدد القصص في مجتمعنا، وتوجه أصابع الاتهام إلى الرجال تارة، وإلى النساء تارة أخرى. ومع سريان قانون الخلع الجديد في المحاكم الفلسطينية، ظهرت أصوات نسوية وحقوقية، إضافة للشرعية -إن تم تطبيقه على المتزوجات، تحتج عليه، وتعالت أصوات أخرى تؤيد هذا القانون وتصفه بالمنصف للنساء، وأنه بداية موفقة لتحسين وضع قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالمرأة في فلسطين.

ويبيح قانون الخلع الجديد، للفتاة المخطوبة غير «الداخلة» طلب الطلاق من زوجها مع تبرير أسبابها للقاضي، مقابل أن تدفع له الأموال التي أنفقها للزواج، فيتم طلاقها حتى لو لم يكن على رضى من ذلك، كما أنها لا تسجل في المحاكم والأوراق الرسمية بصفة «مطلقة». إلا أن هذا القانون لا يطبق على المتزوجات، ما دفع بعض الجهات النسوية للمطالبة بتطبيقه عليهن، وهو أمر رفضت جهات شرعية إمكانية تطبيقه مستقبلاً عليهن، واصفة ذلك بالدمار الشامل لأمن العائلات الفلسطينية.

إدعيس: الشرع لا يمنع سريان القانون على الداخلات أيضا

وفي مقابلة أجرتها «الحال» مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي الشيخ يوسف إدعيس، قال: «الخلع وجد لعلاج مشكلة، حيث إن هناك فتيات كثيرات، عُقد قرانهن على شبان تركوهن معلقات، لا هن مطلقات ولا هن متزوجات، وهم ذهبوا وتزوجوا وأنجبوا، وهن ما زلن معلقات. فمن سيرفع الضرر عن هؤلاء الفتيات. لذا قررنا العمل بالخلع قبل الدخول والخلوة من أجل رفع الضرر عن نسبة كبيرة من الفتيات المعلقات بأروقة المحاكم الشرعية ولا يجدن قانونًا يضمن حقوقهن». وأضاف أنه في هذه الحالة لا تسجل الفتاة مطلقة في الأوراق الرسمية، لأن هذا يعتبر فسخًا لعقد الزواج وكأنها غير متزوجة، بالتالي فهي تستطيع التسجيل في دائرة الأحوال المدنية بصفة «عزباء».

وحول تطبيق القانون على المتزوجات الداخلات قال إدعيس: «من ناحية شرعية، لا يمنع سريان القانون قبل الدخول أو بعد الدخول، ولكن نحن من باب السياسة الشرعية أردنا أن نطبقه قبل الدخول والخلوة، وأعطينا حقًا للمرأة بعد الدخول، وهو شهرة النزاع والشقاق، على أنها سلطة تقدير قاضٍ شرعي من أجل الحفاظ على حقوقها المرأة المالية».

جرار: المشكلة مشكلة ما بعد الدخول

«ما تبناه قانون الخلع الجديد هو الخلع قبل الدخول، وهذا الذي جعل الأمر يسير بسهولة دون اعتراضات حقيقية، لكنه لم يتبن الخلع بعد الدخول، لأنه حينها ستكون أسرة وحقوق متبادلة وأطفال، وبالتالي، فالإشكال الحقيقي في الخلع بعد الدخول. لكن طالما أن القضية هي قبل الدخول، فستكون مناسبة للأزواج، لأنهم لو اختلفوا منذ البداية فلماذا يستمرون في حياتهم ويكونون أسرة وتتراكم المشاكل بوجود الأطفال». هذا ما قاله مدير مركز نون للدراسات القرآنية الشيخ بسام جرار، مضيفاً: «الخلع بعد الدخول من المهم جدًا أن نضيّقه ولا نسمح به، لأنه سيكون دائمًا ضد الرجل ويحرمه من أولاده ويفرض عليه نفقات، فالمشكلة تكمن بأن القوانين اليوم تتطور ضمن ضغوطات غربية، ويخشى أنها تهدف للإضرار بالرجل، أي في النهاية الإضرار بالأسرة، فاللافت للانتباه أن الرجل يكون دائمًا حريصًا على الأسرة، وفي حال إعطاء هذا (الخيار) للمرأة بهدم الأسرة بسهولة، فهذا نوع من إفساد المجتمع وخضوع لابتزازات دول غربية تقف خلف مثل هذه المسائل».

شؤون المرأة: الخلع نهاية المعاناة

وقالت مسؤولة الإعلام المكتوب في طاقم شؤون المرأة لبنى الأشقر إن قانون الخلع هو من الإجراءات والمراسيم التنفيذية التي تحل قضايا تعاني منها النساء، كما يساهم في حل كثير من القضايا لنساء خاطبات مضى على خطبتهن سنوات عصيبة يتزوج خلالها الرجل ويبني أسرة متكاملة، وفي النهاية، المرأة هي من تدفع الثمن، بمعنى أنها تبقى «معلقة» دون أن يكون هناك طلاق، وهذا يؤثر على استمرارية حياتها. وأضافت الأشقر: «هذا القانون نعتبره إجراء في مكانه الصحيح، ويساهم في الحد من معاناة المرأة ووضع حلول لبعض المعاناة. نحن بحاجة لإجراءات أكثر صرامة كأن يكون هناك قانون عقوبات فلسطيني جيد، وقانون أحوال شخصية يراعي حقوق النساء، لو كان هناك إقرار لقانون الأحوال الشخصية، ستكون هناك حلول جذرية لمشاكل المرأة مثل الطلاق والإرث والنفقة والولاية والوصاية، لكن للأسف المنظومة القانونية في فلسطين شبه معطلة، فهناك قوانين منذ سنوات نعمل على تعديلها وإجراء دراسات وتغيرات من صلب معاناة النساء في الشارع الفلسطيني، ولكن للأسف لم نستطع حتى اللحظة إقرار أي من هذه القوانين».

وتوجهت «الحال» للشارع الفلسطيني لاستطلاع أحوال الفلسطينيين بعد صدور قانون الخلع القضائي، فوجدنا المعارض المتذمر، ووجدنا المؤيد المستحسن. وبين هذا وذاك تعددت الآراء. يقول الشاب أحمد صالح: «هذا إجحاف بحق الرجل، من سيعيد له ما أنفقه من الهدايا والمشتريات لها خلال فترة الخطوبة». وخالفته بالرأي كل من عائشة وليلى، وقالتا: «حان الوقت لتنال المرأة جزءًا من حقوقها التي طمست منذ زمن».

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

أزمة قلنديا.. كابوس يومي يخشى منه المسافرون وينغص عيش السائقين

محمود شريف عوض الله *

عندما تكون وجهتك رام الله، من القدس أو جنوب الضفة والعكس، عليك أن «تحسب ألف حساب» لأزمة مخيم قلنديا الخانقة، أزمة سير مكمنها وجود «معبر» قلنديا الاحتلالي الذي يفصل القدس عن الضفة، ونتيجتها الأهم خطر محدق يهدد التواصل بين محافظات الضفة ويزهق أرواح وأمزجة المواطنين كل يوم. «الحال» التقت العديد من المواطنين الذين يسلكون هذا الطريق، والجهات المعنية في السلطة لتسليط الضوء على هذه المعاناة وسبل حلها.

عرقلة للحياة

تقول الحاجة أم سعيد (60 عامًا) من قرية جبع شمال شرق القدس إنها تستصعب الخروج من بيتها للعلاج بسبب الأزمة المعتادة عند قلنديا، حيث إنها أصبحت تتجاهل الكثير من المواعيد مع طبيب العظام في مستشفى الهلال الأحمر في رام الله.

وتضيف أنه عندما تكون هناك أزمة يقوم سائقو العمومي بإنزال الركاب عند بداية الأزمة، ما يجعلها مضطرة للمشي على الأقدام بين طوابير السيارات مع حر الصيف أو برد الشتاء، وصحتها لا تسمح بذلك.

وعبّر زيد التعمري، وهو موظف حكومي في رام الله، عن امتعاضه من الأزمة، فهو يأتي يوميًا من بيت لحم إلى عمله في رام الله، وبعد تجاوزه للأزمات الحاصلة أحيانًا عند حاجز الكونتينر وحاجز جبع، يصطدم بأزمة قلنديا على تخوم رام الله.

ولفتت أمل حماد وهي طالبة من رام الله في جامعة القدس – أبو ديس، النظر إلى أنها تضطر أحيانًا للنوم عند زميلاتها في السكن الجامعي عندما تكون أوقات محاضراتها متأخرة، خشية تأخرها بسبب الأزمة المسائية عند قلنديا، فعندما تتأخر أكثر من الساعة التاسعة مساء تكون المواصلات مقطوعة للوصول إلى قريتها.

تجاوزات وتعديات

وأشار سائق العمومي جعفر إسماعيل إلى أن الأزمة تحدث بالعادة أيام السبت والخميس، ورغم أن الاحتلال يتحمل المسؤولية بلا شك، فإن هناك نقصًا في التنظيم من السلطة، حيث لا توجد رقابة من الشرطة ولو حتى بالزّي المدني، فضلاً عن وجود تجاوزات كثيرة من السائقين، ما يسبب عشرات الحوادث شهريًا في تلك المنطقة.

وتابع إسماعيل: «لا يوجد انضباط من الناس، العمومي يتحملون جزءًا من خلل النظام، لكن ليسوا هم كل المشكلة، بل هم من يحاولون صنع الحل، ونحن ندفع يوميًا من جيوبنا 2 شيقل للمتطوعين الذين ينظمون السير. هناك خروقات كثيرة من السيارات الخصوصية حيث التجاوز الخاطئ في تلك المنطقة الضيقة، خصوصًا السيارات ذات اللوحات الصفراء القادمة من المعبر نحو رام الله».

الحاج أبو حسين الذي يسكن في تلك المنطقة قال إن وجود المعبر ليس هو السبب الوحيد، «بل هناك تعديات كبيرة على الشارع الرئيسي، وبعض معارض السيارات والبسطات الموجودة على جانبي الطريق قبالة المعبر تحتل عدة أمتار من اتساع الشارع، ولا أحد يحاسب مع الأسف».

وأرجع أبو حسين جزءًا من الأزمة إلى الشاحنات الثقيلة التي تمر من ذلك الطريق، لا سيما شاحنات الكسارات التي تمر من هناك مسببة أزمة وبطئًا في السير، وبالتالي حصول الأزمات، مطالبًا بمنعها من سلوك هذا الطريق، وإيجاد شوارع بديلة لها من مناطق أخرى قريبة.

متطوعان فقط لآلاف السيارات

وقال خالد مطير، وهو متطوع لدى وزارة النقل المواصلات لتنظيم السير في منطقة المعبر، ومعه متطوع ثانٍ، إن الطريق يمر منه مركبات أكثر بأضعاف من قدرته الاستيعابية.

وأشار إلى أنه مع رفيقه في التطوع يكافحان هذه الأزمة وحدهما كل يوم من الصباح وحتى المغرب، ما عدا يوم عطلتهما الجمعة، كما أنهما يبذلان قصارى جهودهما لتسيير جميع المسارب بنظام وعدالة، لا سيما في ساعات الذروة عند عودة طلاب المدارس والعمال والموظفين إلى بيوتهم.

ودعا مطير وزارة النقل والمواصلات – إلى أن يوضع حل جذري- إلى زيادة عدد المتطوعين لتنظيم السير في تلك المنطقة الحيوية، حيث إن مقطع الطريق الذي يشهد الأزمة الممتد من «مفرق أبو شهيد» وحتى مدخل مخيم قلنديا بحاجة إلى خمسة متطوعين على الأقل لتسيير حركة المركبات ومنع الأزمات.

ماذا تقول محافظة القدس؟

بدوره، قال نائب محافظ القدس عبد الله صيام إن الاحتلال هو من يخلق الأزمة في تلك المنطقة بشكل واضح، نتيجة منعه الجهات المعنية في السلطة الفلسطينية من ممارسة عملها في تلك المنطقة.

حاجز قلنديا.. معاناة يومية لا يسلم منها أحد من المارين.

واستنكر صيام تعمد الاحتلال عرقلة التواصل بين محافظات الوطن الوسطى والجنوبية، وتعقيد التواصل بين محافظتي القدس ورام الله والبيرة، وهدفه في ذلك تقويض أنشطة السلطة الوطنية وفرض سيطرته ومعاقبة الناس.

وأكد صيام أن محافظته وبالتنسيق مع مختلف الجهات تبذل جهودًا جمة في إزالة التعديات الموجودة في تلك المنطقة وتأهيلها وتطويرها، لكنها كثيرًا ما تصطدم بعرقلة ومنع الاحتلال، خصوصًا أن منطقة الأزمة بأكملها تخضع للسيطرة الإسرائيلية بالكامل.

مخططات للتخفيف من الأزمة

من جانبه، حث الرئيس التنفيذي للمجلس الأعلى للمرور فاروق عبد الرحيم، السائقين والمشاة على أن يكونوا بمثابة مراقبين وضباط لأنفسهم، والالتزام بالأنظمة والتشريعات وإعطاء حق الأولوية.

واكتفى عبد الرحيم بالتعقيب على افتراض وجود نقص بالمتطوعين بالقول: «ليس من السهولة زيادة عدد متطوعي تنظيم السير في تلك المنطقة الحساسة».

وكشف عبد الرحيم لـ «الحال» عن أن مجلسه أنجز مخططات للتغلب على العائق الأكبر وهو «المعبر»، بإعادة هندسة الطريق الذي يشهد هذه الأزمة بشكل جديد وإقامة جسر له عدة تفرعات، للحد من حصول الأزمة، وهذا المخطط مرهون بموافقة سلطات الاحتلال.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

الانتخابات المحلية: الفتور والمعضلات الحزبية والعائلية تسيطر على المشهد

معاذ طليب *

عبر عدد من المتابعين والمعلقين على الاستعدادات لإجراء الانتخابات المحلية عن إحباطهم من معضلات كثيرة طفت على التطورات الانتخابية، ليس أقلها أنها انتخابات في ظل الانقسام ورفض حماس إتمامها في غزة، إضافة إلى فتور التحضيرات في ظل حديث طويل عن سيطرة الأبعاد الحزبية الضيقة والعائلية المقيتة على تشكيل القوائم المترشحة للانتخابات.

«الحال» تجوّلت في قرى غرب رام الله وأجرت عدّة مقابلات مع رؤساء المجالس والبلديات والشخصيات الحزبية حول الموضوع.

منسّق الحملة الانتخابية لحركة فتح في قرية دير إبزيع باسم ملصة أشار إلى أن غياب المنافس الحقيقي المتمثل في حركة حماس ترك أثره على سير العملية الانتخابية داخل القرية، وهذا انعكس في الانتخابات السابقة، حيث كانت القرية نشيطة وتحضّر للانتخابات قبل أشهر من موعدها. لكن هذه المرة فالوضع مختلف.

وتحدث رئيس المجلس القروي في قرية دير إبزيع رياض الطويل عن طغيان العائلية والعشائرية على جو الانتخابات، ما أدى إلى حالة من الفتور، حيث أصبحت نتائج الانتخابات معروفة، وقال: «القرية ذاهبة باتجاه التوافق وتسليم قائمة واحدة تشمل جميع العائلات في القرية».

وقال رئيس مجلس قروي عين قينيا سابقا حلمي أبو زايد إن الانتخابات المقبلة لن تجرى على أساس حزبي بل عائلي، وقرية عين قينيا تقدمت للجنة الانتخابات بقائمتين عائليتين وليس على أساس حزبي، مشيرًا إلى أن الخلافات ما زالت قائمة فيمن يشغل المناصب.

واعتبر حاتم معروف وهو ناشط سابق في الجبهة الشعبية أن اختيار الشخص الممثل للعائلة دون موافقة الجميع يؤدي إلى عزوف الناس عن انتخاب هذا الشخص، وقال: «معظم المترشحين في القرية ليسوا متفرغين للعمل ولخدمة القرية وليسوا كفاءات، وهذا ما تفرزه الانتخابات العائلية».

المصالحة والانتخابات

ويرى رئيس بلدية نعلين أيمن نافع أنه من الأفضل أن تتم المصالحة أولا ثم يتم بعدها إجراء انتخابات. وأوضح نافع أن الأشخاص المحسوبين على حماس مقاطعون للانتخابات في القرية. وتابع: «نحن شعب مسيس بالدرجة الأولى، واللجوء لقوائم عائلية وتوافقية هو تعويض للناس عن الانتخابات الحزبية التي كان من المفترض أن تجري برأي نافع أن الانتخابات العائلية لن تفرز الكفاءات والقدرات ولن تعكس نجاحًا ولا خدمة للمواطنين.

يذكر أن قرية نعلين تقدمت بقائمة واحدة توافقية، وهي، حسب نافع، انعكاس لحالة الفتور الحاصلة، ومن المتوقع أن تحصل الخلافات على المسميات فيما بعد.

ويحمّل نافع المسؤولية في عدم إعلام الناس بالانتخابات ومتى بدأ فتح باب الترشح والانتخاب للجنة الانتخابات المركزية وقال إنها لم تعلن عن الأمر بالشكل المطلوب، مضيفًا أن لجنة الانتخابات استخدمت الوسائل التقليدية في الإعلان عن الموضوع. ويوافقه الرأي رياض الطويل رئيس مجلس قروي دير إبزيع، الذي أضاف أن لجنّة الانتخابات لم تكلّف المجلس ولم تكلّف نفسها بإعلام الناس بالشكل المطلوب. فمن قرابة 300 ناخب في قرية دير إبزيع، لم يتقدم للتسجيل سوى 11، وفي قرية عين عريك، لم يتقدّم من مئة سوى شخصين.

واعتبر منسق الجبهة الديمقراطية في محافظة رام الله والبيرة صالح لطفي أن اللجوء لقوائم عائلية وتوافقية والابتعاد عن الجوّ الديمقراطي النزيه سببه الخلافات الحزبية داخل حركة فتح، حتى باتت الانتخابات بعيدة عن الأحزاب التي من المفترض أن تقود العملية الانتخابية. ولا يرى لطفي في القوائم التوافقية أية محاسن، بل وصفها بأنها نتائج عرجاء وتحدّ من الوجود الشبابي والنسوي. وهذا سبب في الفتور حسب رأيه.

لجنة الانتخابات ترد

أما منسق لجنة الانتخابات المركزية في محافظة رام الله والبيرة فراس شقيرات، فقد أشار إلى أن 13 هيئة محلية لم تقدم أية قوائم للجنة، وأنّ 36 هيئة سلمت قوائم توافقية. أما عدد الهيئات التي ستجرى فيها الانتخابات لغاية الآن، فهي 18 هيئة محلية.

وفي سؤال عن النسبة الكبيرة للقوائم التوافقية، أجاب شقيرات: «هذا ليس من شأننا إن كانت القوائم على أساس حزبي أو عائلي أو غيره». وأكمل «مهمتنا فقط تنفيذية».

وعن قانون الانتخاب المتعلق بالقوائم، الذي اعتبره البعض إجحافًا بحق المواطنين، أجاب شقيرات: «نحن نطبق القانون رقم 10 من عام 2005، ومن يريد أن يترشح بشكل فردي، فهذه مسألة أخرى لا علاقة لنا بها».

وردًا على اتهام اللجنة بالتقصير في الإعلان والإعلام عن الانتخابات، قال شقيرات إن الإعلان عن الانتخابات كان بشكل واسع، وشمل كل وسائل الإعلام من إذاعة وتلفزيون وجولات على القرى وتوزيع المطويات والمنشورات ووضع اليافطات في كل مكان، وذلك خلال 90 يومًا من العمل على الإعلان.

تتلبد غيوم كثيرة في أجواء العرس الديمقراطي المقبل، لكن الأمل يبقى أن تتم العملية وأن تخرج بأقل الخسائر الممكنة، على أمل أن الخروج من دائرة الانقسام وازدياد الوعي الوطني سيكفلان يومًا ما نريد تحقيقه.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

أهم نتائجها إعادة الاعتبار للشارع بقدرته على التغيير

احتجاجات الغلاء.. هدوء مفاجئ وتشكيك بشعبيتها وعفويتها

أسماء مرزوق*

أشعلت قرارات الحكومة برفع ضريبة القيمة المضافة وأسعار المحروقات احتجاجات عارمة في معظم مدن الضفة، في هبة شعبية حلا للبعض تسميتها «انتفاضة ثالثة»، في حين أطلق عليها آخرون ربيعًا فلسطينيًا، إلا أن عمرها القصير خيب آمال الكثيرين، وطرح العديد من التساؤلات. البعض شكك في عفوية الاحتجاجات وقالوا إن وراءها قوى سياسية. آخرون قالوا إنها كان يجب توجه ضد الاحتلال. وآخرون قالوا إنها «أفرجت» عن رأي شعبي مكتوم يتعلق بإسقاط اتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي.

عفوية أم موجهة

رغم ملاحظته أن الاحتجاجات لقيت ترحيبًا من بعض القوى السياسية، وربما حاولت استغلالها، إلا أن الناشط الشبابي فجر حرب الذي شارك في التظاهرات ضمن المجموعة الشبابية «فلسطينيون من أجل الكرامة»؛ يرى أن الاحتجاجات كانت شعبية بامتياز. يقول: «الأوضاع الاقتصادية المتردية دفعت المواطن البسيط للنزول إلى الشارع ورفض سياسات الحكومة الاقتصادية التي تضيق الخناق عليه بسبب الاتفاقيات المجحفة الموقعة مع إسرائيل، والأهم من ذلك شعور المواطن بغياب أفق سياسي فلسطيني».

بالمقابل، يرفض أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت د. سمير عوض وصف الاحتجاجات بالشعبية، ويوضح بالقول: «ليست هبة شعبية حقيقية، المشكلة ارتبطت بارتفاع أسعار المحروقات والضرائب، فقاد سائقو العمومي الاحتجاجات، وبتنازل جزئي من الحكومة بالتراجع عن التعديلات الضريبية وإرجاع سعر السولار لما كان عليه، تم استرضاؤهم».

وحول دور القوى السياسية بتحريك الاحتجاجات، يقول عوض: «الشعارات التي رفعت ضد سلام فياض كانت شعارات سياسية تخدم مصالح معارضي فياض الكثر من كل الأحزاب، ابتداءً من فتح، وكان واضحًا توجيههم لهذه الاحتجاجات».

مصالح ومواقف

نقابة النقل العام التي قادت الاحتجاجات بشكل ما، من خلال إضراباتها التي شلت الحركة في المدن لساعات طويلة، أعلنت تعليق كافة إجراءاتها التصعيدية بعد الاتفاق مع الحكومة على تشكيل لجنة لدراسة كافة المطالب المرفوعة من النقابة. وحول ذلك، يقول الناطق الرسمي باسم اللجنة العليا للنقل العام إبراهيم عوض: «لا تقتصر المطالب على مصالح سائقي العمومي، بل هناك مطالب عامة كتحديد حد أدنى للأجور، كما أنه في حال تحسين أوضاع سائقي العمومي الذين يشكلون مع عائلاتهم الآلاف، سينعكس ذلك على بقية شرائح المجتمع». ويوضح عوض أن إيقاف الاحتجاجات جاء للمصلحة الوطنية أولا، خصوصًا في ظل توجه الرئيس إلى الأمم المتحدة لطلب عضوية غير كاملة لفلسطين.

لكن هناك من سيبقى بالشارع، فالمجموعات الشبابية التي رفعت شعارات سياسية منذ البداية ضد الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، لن ترضيها أي تسويات أو تعديلات معيشية. يقول الناشط الشبابي فجر حرب: «تفاعل الناس مع مطلب إلغاء اتفاقية باريس والتفافهم حولنا عند التنديد بها هو دليل على ازدياد الوعي الشعبي، فاتفاق أوسلو وملحقها الاقتصادي باريس، هو السبب في تبعية اقتصادنا للاقتصاد الإسرائيلي وتقييد قرارنا السياسي وإهدار كرامتنا الوطنية».

إلغاء أوسلو

نقاش جدوى اتفاق أوسلو على المستوى السياسي والشعبي، كان السمة التي ميزت فترة الاحتجاجات، خصوصًا بعد ما تم نقله عن الرئيس محمود عباس في اجتماعه باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أنه أعلن موافقته على إلغاء أوسلو وهدد بالاستقالة إذا لم تجرَ انتخابات تشريعية ورئاسية بالسرعة القصوى، معبرًا عن غضبه من معظم فصائل منظمة التحرير التي اعتبرها تقف وراء احتجاجات الغلاء وأولاها حركة فتح.

وحول إلغاء أوسلو، يقول الإعلامي د. ناصر اللحام: «لا يمكن الحديث عن إلغاء أوسلو من دون بديل، فإلغاؤها يعني ثورة عارمة أو العودة إلى عبودية الإدارة المدنية، وكلا الخيارين لسنا مستعدين له».

ويضيف اللحام منتقدًا بعض الفصائل التي استغلت الهبة الشعبية لمصالحها بالقول: «الفصائل يجب أن تكون شريكة بالسلطة، لكن لا يجوز أن تكون شريكة بالسلطة والتظاهرات في آن واحد، والاستفادة بشكل انتهازي من حركة الشارع». ومع ذلك، اعتبر اللحام هذه الهبة الشعبية دليلاً على وعي نقابي لدى سكان الضفة، وهي بمثابة «بروفا» لثورة حقيقية ضد الاحتلال، ستحدث بعد أشهر أو سنوات.

إحدى المسيرات ضد الغلاء.

تعديلات غير كافية

لكن سرعان ما خبت هذه الاحتجاجات بعد إعلان الحكومة عن مجموعة من التعديلات لاحتواء الأزمة، أهمها إعادة أسعار المحروقات باستثناء البنزين إلى ما كانت عليه، والتراجع عن رفع 0,5% من قيمة الضريبة المضافة، وتحديد أسعار 8 سلع أساسية.

لكن هذه التعديلات برأي أستاذ الاقتصاد بجامعة بيرزيت د. رياض عيسى غير كافية لتحسين الوضع المعيشي. ويوضح بالقول: «المشكلة في النسب العالية من الفقر والبطالة. وهذه التعديلات لن تخلق فرقًا كبيرًا، الواجب إعادة النظر في كل السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، وعلى رأسها تبعيتنا الاقتصادية لإسرائيل».

رغم أن هذه التعديلات لن تخلق تغيرًا جوهريًا في الحالة المعيشية للفلسطينيين، إلا أن الهبة الشعبية القصيرة التي عاشوها أعادت لهم الثقة بقدرتهم على التغيير والاحتجاج، التي أفقدتهم إياها سنوات «الهدوء» الأخيرة.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

25 مواطنا قضوا في حوادث سير خلال رمضان

تحديد سرعة العمومي.. سيناريو مقترح لوقف سفك الدماء على الشوارع

إيمان حامد*

أخذت حوادث السير في الآونة الأخيرة تحصد أرواح المواطنين بشكل مروّع ومتزايد، فلا نكاد نسمع عن وقوع حادث في منطقة الشمال، حتى يقع آخر في منطقة الجنوب. سرعة جنونية وسائقون متهورون، حتى أضحت آفة اجتماعية تستوجب التخلص منها، ذلك أن الإحصائيات المتوفرة لدى دائرة العلاقات العامة في الشرطة تشير إلى أرقام مخيفة، حيث ذكر تقرير لوزارة الصحة أن عدد الوفيات في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) في «الربع الأول» من العام الحالي الناتج عن حوادث السير بلغ (21) حالة، وسجل أعلى عدد للإصابات في حوادث السير في محافظة رام الله والبيرة 369 إصابة، تليها محافظة نابلس، ثم محافظة الخليل، وأدنى نسبة في محافظة طوباس؛ 8 إصابات فقط. وفي شهر رمضان الماضي، بلغت نسبة الحوادث ذروتها، إذ لقي 25 شخصًا حتفهم بحوادث سير في مختلف أنحاء الضفة.

دراسة قرار تحديد السرعة

«الحال» حاورت مدير العلاقات العامة في وزارة النقل والمواصلات منصور بدر عن هذه التراجيديا المحزنة وعن أسبابها ومسبباتها، والدور الذي لعبته الوزارة للحد من وقوع الحوادث. وأكد أن «دائرة العلاقات العامة تقوم بالدور المنوط والمتوقع منها، وبحكم موقعهم الذي يخولهم بوضع اللوائح والأنظمة والقوانين، وبسبب تشكل رأي عام كبير ضد هذه المذبحة مجهولة القاتل، وزيادة الشكاوى وتأثر الجمهور بها، فقد عملوا على ابتكار آلية وطريقة جديدة بعيدًا عن القانون، لأن القانون وحده على -حد تعبيره- لم يعد كافيًا لردع الناس، بل بطرق علمية يتم الدخول على المنظومة الميكانيكية الخاصة بالسيارة، ويتم تحديد سرعتها عند 90 كيلو مترًا في الساعة، بحيث لا تستطيع تجاوز هذه السرعة، ولكن هذا الإجراء لم يتم تفعيله حتى اللحظة، لأنه لا يزال تحت الدراسة، وآلية التطبيق والتنفيذ ما زالت تحت البحث، ولكن المبدأ قائم وموجود».

أما بالنسبة لأسباب وقوع الحوادث، فقد عزاها بدر إلى ثلاثة عوامل متشابكة ومتكاملة مع بعضها: «الطريق، والمركبة، والسائق». وفصل حديثه بالقول: «بالنسبة للطريق، فالطرق الخارجية تقع خارج سيطرتنا، أما بالنسبة للطرق الداخلية، فتتم دراستها وتوسعتها ووضع لافتات لكي تتناسب مع المركبات وحركتها، فالطرق تتغير، وعلى السائق أن يتماشى معها حسب أحوالها، بين متعرجة ومستقيمة، ما يتطلب منه التركيز الدائم، وهناك الطرق السريعة التي يجد فيها السائقون متعة كبيرة في السرعة. وبالنسبة للمركبات ونوعيتها، ففي الوقت الحالي أصبح هناك العديد من المركبات الجديدة بإمكانيات وسرعات جديدة لم تكن موجودة من ذي قبل، تغري السائق بزيادة السرعة بطريقة جنونية في بعض الأحيان، وخاصة سيارات النقل العام التي كانت سبب الغالبية العظمى من الحوادث التي وقعت في الآونة الأخيرة، والتي يستطيع السائق الانتقال فيها من السرعة المنخفضة الى المرتفعة بسهولة».

سائق متهور وسيارات متهالكة

ويضيف بدر: «مشكلتنا الأساسية مع العامل المهم والأساسي في هذه العملية وهو السائق، فلدينا سائق متهور، وأسباب السرعة تعود لأمور كثيرة، فمنهم من يعملون على الخطوط الخارجية، ويسارعون للخروج من الموقف قبل دور غيرهم، ليصلوا للموقف في المدينة الأخرى قبل غيرهم، وبالتالي يحصل على دور زميله. لذلك يجب تحديد أدوار معينة للسائقين داخل المجمعات، بحيث إنه إن سبق دوره أو لم يسبقه، لن يستطيع أحد أن يتعدى عليه».

وبخصوص المركبات كعامل مهم في الحوادث، يقول بدر: «السيارات بطبيعة الحال تصل إلى عمر معين، وعندما تنتهي صلاحيتها يجب التخلص منها، وحين تصل إلى 16 سنة من الاستخدام أو أكثر، فقد تسبب حوادث خطيرة إذا تم استعمالها». وأضاف: «الإدارة العامة لدى وزارة النقل والمواصلات تجري دراسات دورية، حول المركبات وأعدادها والرخص الممنوحة لها وأصحاب الرخص، وبالتالي التخلص من الرديء منها وعدم منحه رخصة».

مخاطر تحديد السرعة

وحول أثر الخطوة ووقعها على السائقين، قال بدر: «كثيرون منهم لم يرفضوا فكرة تحديد سرعة السيارات، ولكن لديهم تخوف من أن يكلفهم الأمر ماديًا، أو يؤثر على المركبة الخاصة بهم، ولكن هناك دراسة ترى أن هذه الآلية توفر على السائق ما نسبته 20% من مصروف ديزل السيارة».

وأضاف بدر: «هناك بعض السائقين يرفض الفكرة تمامًا، على اعتبار أن الشرطة الإسرائيلية أعطتهم سرعة 100 كحد أقصى، وقد يصل إلى 110 أحيانًا، ويرون أن تحديد سرعة 90 فيه خطورة، ويبررون ذلك أنه عند احتمال وقوع حادث، لا يستطيع السائق الهرب من الاصطدام بسرعة 90، وهذا يعرض الحياة للخطر. ويقولون إنهم في هذه الحالة قد يجدون أنفسهم في حادث مروع بسبب عدم وجود سرعة تسمح لهم بالابتعاد عن الحادث».

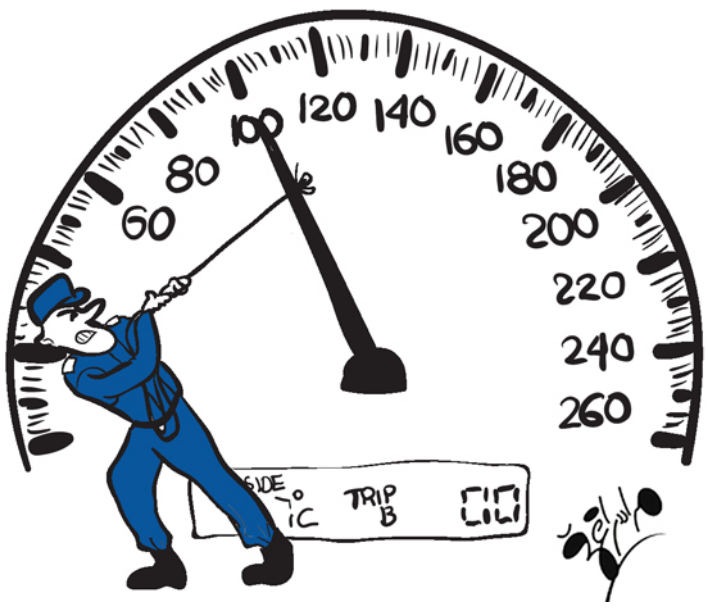

وإلى أن تضع الوزارة يدها على الجرح، يبدو أن حوادث كثيرة ستمر وسيقول الكل إن السرعة هي السبب، دون أن يجد الناس ما يخفض هذه السرعة إلى مستوى آمن على أرواح الناس على الطرقات.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

ارتفاع الكلفة وانخفاض السعر والتهريب والغش أهم التحديات

«بترول» فلسطين يكافح للبقاء على عدة جبهات

حسناء الرنتيسي

بعد أيام قليلة، يحمل الفلاحون «مفارشهم»، وينطلقون إلى أراضيهم، حيث تنتظرهم أشجار الزيتون المباركة الصبورة، التي تعطي بلا حدود، وتكرر عطاءها سنويًا، ليجمعوا غلالها. ورغم ذلك، تعاني اليوم هي ومن يعتني بها، فما زال حصاد العام المنصرم من زيتها، وربما الذي سبقه، مكدسًا في جراره، بعد أن عجز أصحابه عن تسويقه، في ظل إغراق السوق بالزيت المستورد والمغشوش رخيص الثمن. فمن للمزارع وزيتونه؟

يرجع المهندس الزراعي نبيه ذيب، رئيس مجلس الزيت الفلسطيني، انخفاض الأسعار إلى مستويات دنيا، إلى عدة أسباب، أولها كلفة الإنتاج، فكلفة إنتاج كيلو الزيت في فلسطين مرتفعة، وهي 14 شيقلاً، فمدخلات الإنتاج والعمالة عالية، وكلفة القطف والحراثة عالية أيضًا.

ويضيف أن «السعر انخفض عن 14 شيقلاً بسبب الوضع الاقتصادي، فغالبية المشترين موظفون، وجل المستهلكين خفضوا الاستهلاك إلى ما دون 50%، والمستهلك بات يغش نفسه بخلط زيت الزيتون بالزيت النباتي.

يستطرد المهندس ذيب أن ارتفاع كلفة الإنتاج وضعف نسبة الاستهلاك المحلي للفرد الواحد، كبير مقارنة بالدول المشهورة بإنتاج زيت الزيتون، ففي فلسطين، يستهلك الفرد حوالي 4,5 كغم/ كغم/ سنة للفرد، بينما في اليونان يستهلك الفرد 26 كغم/ السنة، وفي إيطاليا، يستهلك الفرد 18 كغم/ السنة، «نحن من أقل الدول المنتجة للزيت استهلاكًا، وبالتالي هناك مشكلة إننا ننتج ولا نستهلك».

كما اعتبر المهندس ذيب التهريب عاملاً مهمًا في انخفاض سعر الزيت، وقال: «هناك ضعفاء نفوس تغريهم الأموال، يستوردون الزيت من الخارج ويدخل عبر مناطق سي لباقي المناطق. وباعتقادي إذا تظافرت جهود ذوي العلاقة، فبإمكاننا أن نخفف من حدة التهريب».

د. وليد عساف، وزير الزراعة قال: «أخذنا قرارًا بوقف إعطاء أي تصريح إذن باستيراد زيت من أي مكان. وكل زيت يدخل لأراضينا هو مهرب، وبالتالي يجب معاملته على أساس أنه سلعة غير شرعية، لأنه متهرب من الضرائب والجمارك وهدفه إغراق السوق».

كما أشار د. عساف إلى أن مصدر الزيت غير معروف، وبالتالي، فجودته غير معروفة، «وهذا الزيت يشكل خطورة على صحة المستهلك، وهناك غش وضرر على الاقتصاد الوطني والمزارعين، وخاصة في ظل الحديث عن 2500 طن من الزيت المهرب التي أغرقت مدن وقرى الضفة الغربية».

غزة.. سوق مفقودة

وأشار د. عساف إلى أن كميات الزيت في السوق الآن حوالي 2000 طن، «وهي ليست كبيرة، في كل السنوات تكون الكمية أكبر، والمشكلة في كمية الزيت الفائض في هذه السنة، فالإنتاج هذه السنة 18 ألف طن، ولدينا ألفان حاليًا، وحجم الاستهلاك 12 ألف طن».

واعتبر د. عساف أن غزة تمثل عائقًا لتسويق الزيت محليًا، «لدينا 8 آلاف طن فائض، في الأوضاع الطبيعية، تذهب للخط الأخضر وغزة، التي كانت تستهلك 4 آلاف طن سنويًا، لكن المشكلة حاليًا بسبب تجارة الأنفاق ومصالح حكومة حماس بمنع دخولها، فهم يهربون الزيت من الأنفاق ولهم مصالح في ذلك، وإسرائيل لا تمنع دخول الزيت لغزة، لكن حكام غزة هم من يمنعون دخوله».

وهذا ما أكده المهندس ذيب، حين أشار إلى الانقسام كعامل مهم في منع دخول زيت الضفة لغزة. يقول: «كنا نصدر لغزة ما لا يقل عن 3 آلاف طن، وغزة لم يدخلها إلا بضع عشرات من الأطنان، وذلك بسبب تجارة الأنفاق وتهريب الزيت الرخيص عبرها». ونفى ذيب أن يكون التصدير وحده العامل المحدد للكميات، وقال: «التصدير ليس مرتفعًا لأنه لا يمكننا المنافسة بالسعر، لكننا ننافس بالجودة، لأنهم يستوردون من مصر وغير مصر بأسعار متدنية».

وأشار المهندس ذيب إلى أن التجار الإسرائيليين كانوا يأخذون من المزارعين حوالي 5– 6 آلاف طن، لكن من موسمين، لم يأخذوا منا، إما لبعد سياسي أو اقتصادي.

بنك الزيت.. حلم ينتظر

أحد اقتراحات المهندس ذيب كان إنشاء مشروع بنك الزيت الفلسطيني، يقول: «تتلخص الفكرة في بناء خزانات كلفتها 2,5 مليون دولار، وهذه الكلفة يمكن تدبيرها، لكن تشغيل البنك يحتاج 30 مليون دولار، وكل تفكيرنا منصب لإنشاء شركة راعية تحت مجلس الزيت، ولا يحتكرها مجلس الزيت».

ويفصل قائلاً: «البنك سيكون باشتراك من جميع الأطراف، تموله الحكومة بقرض حسن دون فوائد، وهذا له أكثر من مردود، كالمحافظة على مستوى معين من الأسعار؛ فالشركة تضع السعر المتوازن بين مصلحة المزارع والمستهلك، وبالتالي نكون حافظنا على سعر محزٍ للجميع».

أما الفائدة الأخرى حسب المهندس ذيب، يقول: «في الوضع الطبيعي، لدينا ظاهرة المعاومة، أي تأتي سنة بمحصول جيد، وسنة محصولها سيئ، وفي سنوات الإنتاج الغزير، يصبح هناك فائض في الإنتاج فتتدنى الأسعار، وفي السنوات ذات الإنتاج المتدني، ترتفع الأسعار. عندها نسحب كمية من الزيت الفائض ونسد بها حاجة السنة متدنية الإنتاج، وبالتالي يصبح السعر متوازنًا».

أما الفائدة الثالثة من ذلك، فيرى المهندس ذيب أن «هناك تجارًا وشركات ومزارعين يتعاقدون على التصدير مع الخارج، فتطلب الشركة 50 طنًا مثلاً، وسيكون مكلفًا جمع الكمية من المزارعين، بينما يمكن للشركة التوجه لبنك الزيت واختيار الخزان المناسب بسعر مناسب».

إلا أنه يختم اقتراحه بأن المشروع ما زال حلمًا ينتظر التحقق، ويقول: «مشكلة التمويل كبيرة، لكنا لم نفقد الأمل، ولن تكون تكلفة المشروع كبيرة مقارنة بالمردود، إلا أن الوضع الاقتصادي سيئ الآن، وسيبقى الموضوع مطروحًا لحين إيجاد حل لمشكلة التمويل».

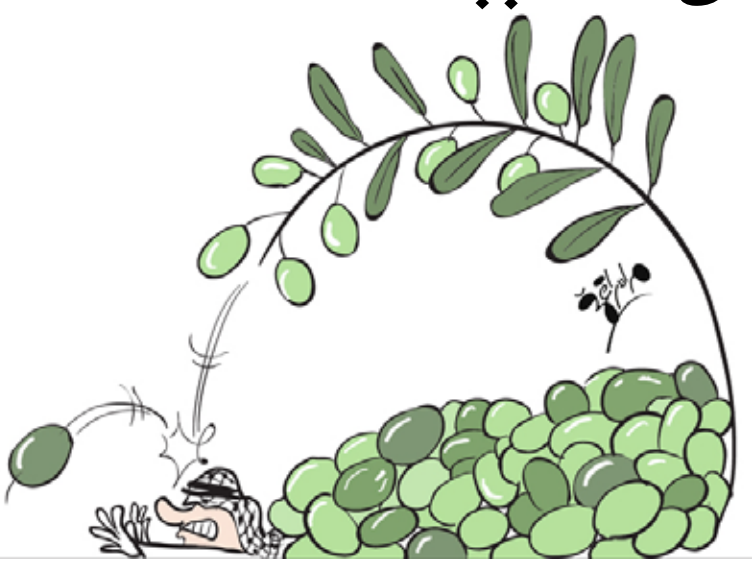

مطالب وحلول واقتراحات

د. عساف رأى أن الحل في تكاتف الجهود لمحاربة التهريب، فقد اعتبر أن التهريب مسؤولية تشترك فيها الجهات ذات العلاقة كافة، مثل الضابطة الجمركية ولجان السلامة العامة ولجان حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد.

كما دعا د. عساف إلى تشكيل لجان للقيام بفحص الزيوت المستخدمة، وأخذ عينات ثم فحص العينات في المختبرات (مختبرات الوزارة) التي أشار إلى أنها ستكون جاهزة لكل الفحوص اللازمة.

وقال د. عساف إن هذا الموسم سيتم فيه التعامل جديًا مع التهريب، وسيتم التعامل مع زيت الزيتون ضمن برنامج، وإنتاج الزيت بنوعيات جيدة وحسب المواصفات العالمية لتسهيل التصدير. وكشف عن خطة لإنشاء شركة زراعية فلسطينية ستكون مهمتها تصدير الزيت وتسويقه.

بينما اقترح المهندس ذيب على الحكومة استغلال السفارات الفلسطينية في الخارج من خلال العلاقات الشخصية، والقيام بالتبادل التجاري. يقول: «نشتري منهم السيارات وغيره، ونطلب منهم شراء زيتنا، وهكذا نسوق جزءًا من منتوجنا دون عناء».

كما دعا المهندس ذيب إلى العمل على رفع استهلاك الفرد، وتحسين التسويق للخارج، ما سيدفع لزيادة الإنتاج.

وأشار المهندس ذيب إلى أن دعم المزارع لا يعني الدعم المادي، إنما يعني مساعدة المزارع على المنافسة في الأسواق الخارجية، بتخفيض تكلفة الإنتاج وفتح أسواق جديدة أمامه، مضيفًا: «إن لم يحدث ذلك فستتحول مساحات كثيرة من الأراضي المزروعة بالزيتون إلى أشجار حرجية، فإذا خسر المزارع عدة سنوات متتالية، فسيترك زيتونه، فقدرته على احتمال الخسارة محدودة، وإن تركها المزارع فستستولي عليها المستوطنات».

زراعتها تشكل اقتصاد المدينة الحيوي

جوافة قلقيلية.. إصرار على التطوير ونجاح في التصدير

عاطف دغلس

كما اشتهرت يافا ببرتقالها، وعكا بأسوارها؛ اشتهرت مدينة قلقيلية بزراعة الجوّافة على مدى عقود مرّت، وأصبحت هذه الزراعة تشكل دخلاً مهمًا لكثير من المواطنين.

ورغم ظروف المواطنين والمزارعين الصعبة التي يواجهونها باستمرار، لا سيما تلك التي يتسبب بها الاحتلال الإسرائيلي، إلا أنهم استطاعوا قهر كل تلك الظروف والانتصار على المحتل ومواصلة الزراعة، وتحقيق انتصار آخر بتصدير أولى شحنات هذا المنتج إلى الأردن خلال هذا الموسم الذي بدأ قبل نحو أسبوعين، ويستمر حتى نهاية تشرين ثاني المقبل.

قهر الاحتلال

يقول المزارع وائل حج حسن (42 عامًا) إن انتعاشًا اقتصاديًا يأملونه بشكل كبير عقب السماح لهم بتصدير منتجاتهم بعد انقطاع عن ذلك منذ نحو ثلاثين عامًا، كما يعدون ذلك انتصارًا على المحتل الإسرائيلي الذي يحاصرهم بإقامة الجدار على أراضيهم ويعزلهم وأراضيهم.

ويزرع المواطن حج حسن قرابة مئة دونم بأربعة آلاف شجرة جوافة، ويشغل نحو عشرين عاملاً في مزرعته، ما يعني أنه يساهم بطريقة أو بأخرى بدفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني إلى الأمام ونحو الأفضل.

لكن الانتصار الحقيقي بالنسبة للمواطن حج حسن هو قهر الاحتلال الذي يمنعه من دخول أرضه هو وآلاف المواطنين الذين يُصادر أرضهم ويفرض عليهم شروطًا مختلفة لدخولها، كاستصدار تصاريح خاصة ولفترة زمنية محدودة، ويعيق تنقلهم في حال أدخلوا أطفالهم لمساعدتهم بجني المحصول أو حتى إذا أرادوا إدخال مواد عضوية كالسماد المستخدم في دعم المزروعات والأشجار، وحتى في حال إدخال وإخراج المحاصيل داخل كراتين خاصة حيث يتم تفتيشها ونبشها.

تحسين النوعية والكمية

من جهته، يقول إبراهيم نزال رئيس غرفة تجارة وصناعة قلقيلية إن قلقيلية تزرع بأكثر من 55 ألف شجرة جوافة تنتج ما معدله 25 ألف كرتونة، يتراوح وزن الكرتونة الواحدة بين 8- 10 كيلوغرامات.

وأضاف أنه نتيجة للجهود التي بذلوها ووزارة الزراعة، استطاعوا تسويق هذا المنتج إلى الأردن وفق آليات وتحسينات جديدة ومتقنة، ففي حين كانت تنتج الشجرة الواحدة 50 كيلوغرامًا، أصبحت تنتج ما بين 80- 90 كغم، أي أن الإنتاج ارتفع بنسبة 80%.

وأشار إلى أن ثمار ذلك كله كانت واضحة عبر تصدير أكثر من 200 طن منذ بداية الموسم إلى الأردن، وأن المزيد سيصدر خلال الأيام المقبلة.

ولفت نزال إلى أن زراعة الجوافة أضحت مصدر رزق رئيسيًا لأهالي المدينة، حيث تعمل 2400 أسرة فلسطينية فيها، أي ما يقارب 14 ألف مواطن ينتجون نحو تسعمائة ألف طن سنويًا.

وساهمت طبيعة المناخ والعناية الفائقة بهذا المنتج في تطويره نحو الأفضل، إضافة لإدخال التحسينات على المنتج عبر طريقة زراعته والعناية به.

معيقات إسرائيلية

ويقول أحمد عيد، مدير وزارة الزراعة في قلقيلية، إن أهم عنصر يجعل من هذه الزراعة ناجحة بالمدينة هو مناخ المدينة ووفرة المياه التي تحتاجها وقرب المدينة من المناطق الساحلية وتمتعها بدرجة حرارة ملائمة، إضافة إلى خبرة المزارع الفلسطيني وتطويره لهذه الزراعة.

وأكد عيد وجود معيقات إسرائيلية تتصدى لهذه الزراعات، أهمها محاولة الاحتلال ضرب المنتج الفلسطيني بمنتج إسرائيلي في موسمه، إضافة لمنع المنتج الفلسطيني من التصدير وحصاره في أرضه، وعزل آلاف الدونمات، إن لم يكن غالبية الأراضي، داخل الجدار، وحرمان المواطنين من الدخول إليها إلا بأذونات وتصاريح خاصة.

جوافة معدّة للتصدير.

هل نستطيع مواجهة الأزمة الاقتصادية والاعتماد على الذات؟

عبد الباسط خلف

تواكب «الحال» الأزمة الاقتصادية السائدة، وتستشرف قدرتنا على مواجهتها في حال استفحالها، وطاقات تحمل وقف المساعدات الخارجية أو تراجعها. وتبحث عن مدى استعدادنا للعودة إلى أنماط حياة خالية من الرفاهية. مثلما تلاحق إمكاناتنا في الاعتماد على الذات والتقشف، والاكتفاء الذاتي.

يقول الموظف في المجلس الأعلى للشباب والرياضة، رائد جعايصة: «بالإمكان أن نعيش بأنماط خالية من الرفاهية ورغد الحياة، ولنا في ذلك تجارب عديدة، فخلال الانتفاضة الشعبية عام 1987، كنا نعيش في بحبوحة وغنى ووضع اقتصادي ممتاز، نتيجة عمل غالبية الناس في أرضنا الفلسطينية المحتلة عام 48، ولكن ومع اشتداد الانتفاضة وما تبعها من حصار ومنع للتجوال وإغلاق، بدأنا نتكيف مع الأوضاع الأمنية المفروضة علينا».

ويضيف: «لجأت الناس إلى أساليب بدائية حفاظًا على كرامتها وتقاليدها، ضد الخنوع للاحتلال، كما رفضت الغالبية الخضوع للابتزاز الأمني، وعاش الناس حياتهم بعيدًا عن كل المساعدات الخارجية وما شابهها».

يتابع جعايصة: «بعد عقد من الزمن ومع التطور العلمي والاقتصادي وانتشار أنماط جديدة من العيش، تعود الناس على الأساليب الجديدة وأصبح من الصعب على المرء أن يعود إلى الوراء، ولكن سرعان ما تبددت هذه الأوهام، عندما فرض الحصار المالي والاقتصادي على السلطة، وتحديدًا في صيف عام 2007، واستمرار قطع الرواتب ومحاصرة الموظفين والشعب بشكل عام، فعاد الناس من جديد إلى التخلي عن هذه الأنماط الحياتية، وبدأ الاعتماد على الذات يطفو من جديد، لكن أمام هذه المنعطفات، كان الفلسطيني يضع نصب عينيه هدفًا مشروعًا، وهو أنه بالإمكان أن نتخلى عن الرفاهية من الناحية النظرية مقابل تحقيق الكرامة والحرية».

ويرى الصحافي نهاد الطويل أن هذا السؤال يجب أن يُطرح على الحكومة كونها هي القادرة على تقديم حلول وبدائل عملية، بالنيابة عن المواطن الذي لم يعد قادرًا على التفكير في خلق بدائل عملية ممنهجة تعود بالنفع على الشارع، ويستفيد منها كافة أبناء الشعب، وتكون قابلة للتطبيق؛ للتخفيف بالقدر الممكن عن كاهل المواطن.

ويعتقد أن البدائل التي سيبحث عنها الناس كثيرة، كل حسب اجتهاداته وظروفه المعيشية ودخله الشهري، وأول هذه البدائل التقشف على مستوى الأفراد والعائلات، وتقليل المصاريف والضغط باتجاه إشباع الرغبات الأساسية لا الكمالية.

ويقول: «من البدائل التي يمكن أن تطفو على السطح، ضرورة تغيير السلوك الاستهلاكي والشرائي وخلق وعي وثقافة استهلاكية، لا سيما أن الثقافة الاستهلاكية ربما تكون سببًا في غلاء بعض السلع والمنتوجات. وربما يؤدي البحث عن بدائل إلى التضحية بأشياء كثيرة، من بينها مثلاً موضوع التعليم بالنسبة للبنت، فهناك العشرات من الأسر التي يوجد فيها أكثر من جامعي وجامعية، وبالتالي قد يلجأ بعضها إلى تأجيل دراسة الفتاة لصالح الشاب، وهذه بدائل حاصلة في أيامنا، لكنها قد تؤدي إلى حرمان الفتاة في بعض الأسر من حق التعليم».

ويُكمل: «أحد البدائل تتمثل في العودة إلى فلاحة الأرض، وهي فكرة جيدة إلى حد ما، لخلق حالة من الاكتفاء الذاتي من خلال زراعة المحاصيل الأساسية كالبندورة والخيار وغيرهما في الحديقة المنزلية؛ للتخفيف من الشراء».

ووفق أحلام الطرايرة، الموظفة في مؤسسة أجنبية بالخليل، فإن «الإنسان بطبعه قادر على التكيف مع أي ظروف تطرأ عليه. وبالتالي نستطيع أن نعود لأنماط حياتية خالية من الرفاهية والراحة. وأعتقد أن انقطاع المساعدات الخارجية سيكون نعمة أكثر منه نقمة. وهذا ليس من باب التنظير، وإنما سيقود الناس إلى أن يفكروا بمبادرات محلية ذاتية، وستفجر روح الإبداع لدى الأجيال الصغيرة تحديدًا».

وتضيف: «الاكتفاء الذاتي خيار مطروح دائمًا ومعقول وقابل للتطبيق، والمهم أن يؤمن الجميع به، ويتحول إلى فعل على الأرض».

ويقول الشاب الغزي أحمد سعد: «السؤال واقعي، ولكن من الصعب جدًا حتى مجرد التفكير في الاستقلال الاقتصادي في الوقت الراهن أو قبل 10 سنوات من الآن. والسبب باختصار أنه لا يوجد لدينا اقتصاد، ولا نمتلك جزءًا من الاقتصاد الحقيقي».

ويذهب المرشد في إحدى المدارس الحكومية بمحافظة جنين، محمد ملحم (حاصل على درجة الماجستير رغم إعاقته الحركية) إلى الاعتقاد بأن الحرب وحدها تجعلنا نتحمل الأعباء الاقتصادية وشظف العيش، فمن الصعب أن نرجع للوراء ونعيش التقشف، بعد أن تربينا على البذخ والرفاهية.

ويتساءل: «هل نستطيع أن نعيش دون كهرباء مثلاً؟ وهل التاريخ يرجع للوراء؟ وهل الشعوب تتقدم أم تتأخر؟ وماذا عن أولوياتنا في السعي للرفاهية أم لشظف العيش؟».

ويتابع: «اقتصادنا اقتصاد جمعيات خيرية، وغير إنتاجي واقتصاد خدمات، وحتى بعد قدوم السلطة لم تركز على الصناعة والزراعة، وأقامت الكثير من المؤسسات الاقتصادية في الهواء بموظفين دون عمل حقيقي (بطالة مُقنّعة)، ولم نبنِ يومًا مصنعًا واحدًا، وعلى العكس، اندثرت الكثير من الصناعات المحلية. وركزنا على تحطيم الأرقام القياسية فقط في الاستهلاك، كأكبر طبق مسخن وصينية كنافة وصحن تبولة وغيرها».

وينهي: «اقتصاد الخدمات لا يستطيع أن يصمد، ولا يستطيع أن يتحمل، ولا يصل مردوده لكافة الناس. أما الدول، فلا تنهض إلا بالصناعة والزراعة، ونتذكر كيف أن اليونان أفلست عندما عاشت بمستويات أعلى من إنتاجيتها».

وبحسب الموظف في هيئة الطاقة والموارد الطبيعية بغزة رائد الحاج، فإننا «نستطيع بكل قوة الاعتماد على الذات، ولكن بشرط أن يربط مسؤولونا حجرين على بطونهم، وحينها سنربط جميعًا حجرًا على بطوننا، ولكن السؤال الأهم: هل يستطيع مسؤولونا فعل ذلك؟!».

ويتطوع في الإجابة بالنفي.

ويعتقد الحاج السبعيني إبراهيم عبد الله الشاويش الذي يسكن مخيم الفارعة، أن الجيل الجديد لا يستطيع الصمود والاعتماد على الذات، مثلما يرفض التعب، وينتظر أن يصله كل شيء وهو نائم. يقول: «إذا قطعوا المساعدات سنعيش مثل أيام زمان، ونأكل من أرضنا، ونستغني عن اللحوم والأسماك والدجاج، ونعود إلى العدس والبرغل والخبز على الحطب والطبخ على النار، ولن نموت من الجوع».

ووفق الفتى صبحي حطاب (15 عامًا)، فإن توقف المساعدات أمر صعب، وسيحرم الناس من أشياء كثيرة، أما الجيل الأول من الأجداد، فلن يشعر بوجود أزمة.

يقول: «المشكلة أننا تعودنا على حياة الرفاهية، ولم نتعب مثل أجدادنا، ولا نرى العدس والبرغل إلا في المناسبات».

وتفيد ختام حسن صبح، وهي ربة بيت تسكن في محافظة طوباس، أنها ومن وحي تجربتها الخاصة، تستطيع أن تصمد وتعيش في حال حدوث أي أزمة اقتصادية. تقول: «عشت في حياة الرفاهية حين عملت مدرسة في السعودية مدة طويلة، ولكن حدثت ظروف اجتماعية قاسية، أجبرتني على العودة إلى الأرض، فصرت أزرع البندورة والخيار والبطاطا والبصل وغيرها، وعلمت أولادي الثلاثة في الجامعات، وساعدوني في الأرض».

وتضيف: «الجيل الجديد لا يستطيع أن يعود إلى الحياة التي كانت سائدة أيام زمان، ولا يصبر على ما قبلنا به نحن، فقد كنت لا أدخل الدجاج إلى بيتي غير مرة أو مرتين كل شهر، وكنا نأكل أي شيء متوفر، أما اليوم فلا يقبل هذا الجيل ما قبلنا به، ويحتاج كل شيء جاهزًا وسريعًا».

ووفق المربية المتقاعدة والناشطة النسوية ليلى سعيد، التي تقيم في مخيم الفارعة، فإن «قدرة الناس على التحمل تغيرت، ففي السبعينيات والثمانينيات، كانت طبيعة الحياة مختلفة، وبالرغم من قلة الأجور، كانت السلع رخيصة، فمثلا أسطوانة الغاز بـ 10 شواقل، وكيلو البندورة بنصف شيقل، أما اليوم، فقد انخفضت قيمة الرواتب وارتفعت الأسعار».

تقول: «فكرة الاكتفاء الذاتي مهمة، لكن الجيل الحالي لا يستطيع أن ينفذها، لأنه ببساطة تعود على الرفاهية، ولم يعد يقبل أن يعود إلى أنماط الحياة التي كانت سائدة قديمًا، كاستخدام الحطب والاعتماد على ما هو متوفر في المنزل من طعام». وتنهي: «ثمن العودة إلى حياة التقشف، والاعتماد على الذات، يجب أن يرتبطا بمقابل سياسي كبير، كأن نحصل على حقوقنا ودولتنا المستقلة، أما أن نتقشف ونجوع دون مقابل، فلن يقبل بهذا أحد.

فـــوضـــى الإعـــمـــار

عامر أبو شباب

رغم الانفراج المحدود في توفر مواد البناء في السوق المحلية بغزة، والعطش الكبير والحاجة الملحة والمتراكمة لاستئناف الإعمار العام والخاص بعد السنوات العجاف للحصار، التي لم تنته بعد؛ يلاحظ مما تم بناؤه حتى الآن بجهود فردية أو تجارية خاصة، أن الكثير من البناء عشوائي وفوضوي ولا يتم وفق مخطط عمراني واضح يحمي المساحات الزراعية والمتبقية النادرة، فتجد عمارات رمادية اللون في الغالب متناثرة في الأراضي الزراعية كشعير البياع، في ظل غياب قوانين محلية تحمي الأراضي الزراعية من الاندثار، بالنظر لمساحة قطاع غزة متناهية الصغر وحجم السكان الكبير.

وباعتقادي، ليس من حق مالك أرض زراعية في منطقة زراعية نصب منزل وسط أرضه بقرار ذاتي، لأن ما تبقى من الأراضي الزراعية يجب أن يخضع لمخطط وقانون ينظم البناء في المناطق الزراعية، ليبقى في القطاع ما يوفر له جزءًا من احتياجاته الغذائية، لأن قطاع غزة فقد الكثير من أراضيه الزراعية لصالح مساحات البناء الإسمنتية الفوضوية. المطلوب من المسؤولين عن غزة تخطيط وطني علمي للقطاع، والفصل بين الأراضي الزراعية البحتة، والأراضي التي تصلح للبناء والسكن، حيث توجد مناطق تصلح للبناء فقط، وأخرى يجب ألا تخسرها الزراعة.

وفي هذا السياق، لا بد من وضع مخطط مهني مستقبلي لأراضي المحررات وما يصلح فيها للبناء وما يلزم للزراعة.

إن مساحة قطاع غزة الصغيرة جدًا، والزيادة الكثيفة للسكان، تتطلبان حشد الخبرات والكفاءات لوضع مخطط وطني تسهل من خلاله إعادة الإعمار بما يحافظ على المساحات الزراعية، وبشكل يضمن مستقبل أبنائنا، حتى يجدوا لهم مكانًا يصلح للحياة في ظل التقارير الدولية التي تحذر من الوضع الخطير الذي ينتظر قطاع غزة بعد 8 سنوات فقط.

حتى لا يتم إلقاء قطاع غزة في بحر فوضى البناء، وغياب التخطيط والجهل الإداري وجشع الخواص وقصر النظر العام، يحتاج الأمر لإعادة نظر تخطط بالعلم لمستقبل أفضل، لا نجد فيه أنفسنا قبل أطفالنا في مكان لا يصلح للحياة، فيكون الاستيطان قد التهم الضفة، واليأس والتدمير الذاتي أجبر أهل قطاع غزة على هجرة طوعية جديدة أُعدت لها مساحات رمادية سياسيًا للاستيعاب والتوطين.

لماذا أنت مع أو ضد الانتخابات المحلية المقبلة؟

ربى عياش*

في سؤال لـ «الحال» حول انتخابات المجالس القروية والبلدية المقبلة، عن مدى رغبة الشارع الفلسطيني في الاقتراع، وسبب العدول عن المشاركة في الانتخابات، أو سبب اختيار جهة معينة دون أخرى، ورأي الناس في القوائم المرشحة؟ لاحظنا أن غالبية الأصوات تنزع للتشاؤم من الانتخابات المقبلة والقوائم المرشحة، كما تعتقد غالبية الأصوات ألا يحدث أي تغير إيجابي في المدن الفلسطينية، بغض النظر عن الفائز.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

تقول طالبة الإعلام في جامعة بيرزيت نتالي المصري (20 عامًا)، إنها ضد الانتخابات، فهي متشائمة منها، بسبب الأزمات والوضع غير المستقر الذي يمر به الشعب الفلسطيني من غلاء الأسعار والإضرابات المستمرة.

ترى طالبة القانون في الجامعة العربية الأمريكية مجد أبو الرب، أن المشاركة في الانتخابات حق من حقوق الشعب الفلسطيني ليقرر مصيره، وإن على مستوى بسيط، فلا بد من تغيير أعضاء مجالس البلدية وإعطاء فرصة لآخرين عسى أن يقدموا ما هو جديد ومفيد للمدن. وأضافت: «بما أن الهيئات المحلية ليست للحكومة بل للشعب، فلا بد من اختيار الأعضاء، خاصة أننا شهدنا في الفترة الأخيرة اعتراضات على المسؤولين في البلديات والمجالس القروية الحاليين، لعدم قدرتهم على تحقيق مطالب الناس».

وأعربت أبو الرب عن رفضها للمطالبات بتأجيل الانتخابات، لأنه عمل غير قانوني، بناء على قوانين الهيئات المحلية الفلسطينية المطبقة، التي تعطي الحق في تغيير المجالس كل 4 سنوات.

يقول مجد الأحمد، من مدينة جنين، إنه مع الانتخابات، وسينتخب إحدى الكتل المرشحة، لأن المرشحين فيها بنظره أفضل من غيرهم، وسيقدمون ما يفيد وفي الصالح العام، كإصلاح الشوارع، وتنمية اقتصاد البلد. ويتمنى، بغض النظر عن الكتلة الفائزة، أن تقوم بكل ما يعود بالنفع على البلد.

يعتقد طالب الإعلام في جامعة بيرزيت أدهم حلايقة، أن الانتخابات المحلية ذات طابع عشائري، وأن المرشحين في القوائم على أساس تمثيل العشيرة لا الكفاءة.

وقال إنه لن يشارك في الانتخابات ما دامت ستبقى خالية من ذوي الكفاءات. وأضاف أنه لا يتوقع أي تغيرات جديدة إيجابية، بغض النظر عن الفائز، لأننا في الأساس نفتقر لانتخابات ديمقراطية بعيدًا عن العشائرية.

تقول طالبة الإعلام في جامعة بيرزيت نهيل أبو رجيلة إنه لا فائدة من الانتخابات، فلن يتم تقديم أي جديد أو مفيد للبلد، كما أضافت، في حال ترشح فئات شبابية جديدة ذات طاقة ايجابية بعيدا عن الكبار المتمسكين في العادات والتقاليد ولا يهمهم سوى السلطة والمناسب قد يحصل حينها تغيير، مع كونها لا تتأمل خير، وعبرت عن عدم اتخاذها قرار حتى الان بالمشاركة في الانتخابات.

يسرا عودة من مدينة طولكرم، ترى أنه لا أحد من الذين ترأسوا البلديات قدم شيئًا مفيدًا للبلد، ومع ذلك ستنتخب مرشحين في كتلة تراها أفضل الموجود.

كما أعربت عن أمنيتها، بغض النظر عن الفائزين في الانتخابات، في إيجاد حل للمشكلات الأساسية كالكهرباء.

يرى وليد تميمي، وهو طالب في جامعة النجاح، أن الانتخابات المحلية بشكل عام نظامها يحتاج إلى تعديل، من حيث كيفية الانتخاب، حيث لا بد أن تأخذ طابع الأفراد، بدلاً من القوائم. وأكد أهمية تحييد الحزبية في الانتخابات، لأن هذه انتخابات بلدية، وتحتاج أناسًا ذوي كفاءة لخدمة البلد وتطويرها وليست سياسية بحتة.

وقال إنه سيشارك بورقة بيضاء، لأن أسلوب إجراء الانتخابات لا يناسبه، وبعض الأشخاص في القوائم لا يستحقون صوته.

كما يعتقد أن حصول تغيرات جديدة مرتبط بالجانبين الاقتصادي والسياسي، ولكن التغيرات السياسية والاقتصادية تسير نحو الأسوأ، فليست هناك إشارات على توقع تغيرات إيجابية في البلد.

بريد الهموم

محمد أبو هليل *

زاوية تستحدثها «الحال»، تسجل وتنقل فيها مطالب واحتجاجات وهموم الناس العاديين في الشوارع والمنازل والمؤسسات، وتنشرها هنا، علها تجد من يساعد على حلها.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

«روبوتي» لم يدعمه أحد
خليل أحمد العواودة- دبلوم أتمتة صناعية من جامعة بوليتكنيك فلسطين

قمت في مشروع تخرجي بعمل روبوت مزود بكاميرات، مهمته الوصول إلى الأماكن الضيقة التي يصعب الوصول إليها، حيث يُتحكم به عبر شبكة الإنترنت من أي مكان في العالم. وعرض في الجامعة إضافة إلى مشاريع أخرى، بحضور العديد من الجهات الرسمية، ولم أتلق أي دعم، ولا حتى كلمات ترفع معنوياتي. لا يعقل أن يبتكر طلاب أو غيرهم اختراعات تساعد المجتمع ولا يجدون من يشد على أيديهم ويطور خبراتهم، بل إننا لا نجد أي عمل في مجال دراستنا. أنا أطالب بدعم كل من يبتكر ويطور، وتوفير وظائف ذات صلة بما يطورون ويبتكرون، لا أن يظلوا أسيري البيت دون عمل.

معاناتي مع سعر الديزل
عبد القادر مشارقة- سائق سيارة عمومي

أنا أعاني من مشكلتين: الأولى ارتفاع سعر الديزل الذي، وإن تم تخفيضه، فإنه يبقى بالسعر الذي حدد في شهر آب المنصرم، وجميعنا يعلم أن سعر لتر الديزل على السلطة يقارب الدولار، ويباع لنا بما يقارب السبعة شواقل. والمشكلة الأخرى هي ارتفاع الضريبة على سائقي العمومي، التي تصل إلى سبعين شيقلاً يوميًا، وهذا بالطبع يثقل كاهلنا. فعلى سبيل المثال، هناك سبعون سيارة على خط دورا- بيت عوا الذي أعمل فيه، ودخلنا ليس عاليًا حتى يتم اقتطاع هذا المبلغ منا يوميًا. أنا أطالب بتخفيض سعر البنزين والديزل والضريبة على المركبات العمومية، حتى نستمر في عملنا ولا تتدمر مهنتنا.

المستوطنون يشوهون حياتي
مهند سميح العواودة- أحد سكان قرية فقيقيس

تقع على أراضي قريتي مستوطنة تسمى «نيغيهوت»، ومستوطنوها ينزلون في كل يوم سبت وفي الأعياد اليهودية إلى الشارع الواصل بين القرية وبلدة بيت عوا، ويعترضون السيارات ويضعون الحجارة في الطريق. وعدة مرات، منعت سيارات النفايات والمياه وحتى الإسعاف، من الوصول إلى القرية، لنقل حالات طارئة إلى المراكز الطبية. ونحن ما زلنا نتوجه إلى الإدارة المدنية منذ ثلاث سنوات، ولم تحل المشكلة حتى اليوم.

أطالب كل الجهات الرسمية بالتدخل لدى الجانب الإسرائيلي لوقف اعتداءات المستوطنين علينا.

الحجز في المستشفيات
تامر صبحي أبو رجيلة- مواطن مريض

أنا أعاني منذ ثلاثة أشهر من ألم في رجلي. ذهبت إلى العديد من الأطباء والمستشفيات ووصفت أدوية لكنها كانت مجرد مسكنات لفترة محدودة. وما يلبث الألم حتى يعود مجددًا. وفيما بعد، قررت الذهاب إلى مستشفى الهلال الأحمر في البيرة، وأعلموني أنني يجب أن أحجز عبر الهاتف حتى أتمكن من رؤية الطبيب المختص. حاولت مرارًا وتكرارًا أن أتصل بهم في فترة الحجز بين الساعة الثامنة والتاسعة صباحًا، ولكن الهاتف كان دائمًا مشغولاً، وبعد التاسعة، يردون على الهاتف ويقولون إن الحجز قد اكتمل منذ نحو نصف ساعة، وأعود وأحاول مرة أخرى في يوم آخر لكن دون جدوى. فإلى متى يبقى الهاتف مشغولاً في ساعات الحجز في المستشفيات في وجه المواطنين؟

ندفع ثمن الهواء المار في حنفية الماء
جورج زنايد- أحد سكان بيرزيت

نعاني في بيرزيت من محدودية المياه الواصلة إلينا لأسباب عديدة، أهمها حجم الديون المتراكمة على بلدية بيرزيت لمصلحة المياه، إضافة إلى مشاكل في شبكة المياه، لأنها وجدت أصلاً ليكون فيها ضخ مستمر للمياه وليس لمرة واحدة في الأسبوع. وبسبب ذلك، تكون فواتير المياه مرتفعة، لأن عدادات المياه تحسب ما يجري في الشبكة من ضخ، سواء كان ماءً أو هواءً. فعلى سبيل المثال، قد يتم حساب مئة متر هواء حتى تصل المياه، وهذا بالطبع يرفع من فاتورة المياه بشكل كبير. وقد حصل هذا معي، وجاءتني فاتورة المياه بمبلغ يقارب الأربعة آلاف شيقل، وقمت بتسوية الأمر. لكن المشكلة ما زالت قائمة، وإن لم تحصل معي مرة أخرى، فإنها تحصل مع مواطنين آخرين. فإلى متى تستمر هذه المشكلة المضافة إلى مجموعة مشاكل أخرى تثقل كاهل المواطن؟

الاحتلال ليس شماعة بل سبب أساسي للتزوير

بسطات الكتب.. محج للقراء الشباب والفقراء وحقوق الطبع مسروقة

بسطات الكتب على أرصفة رام الله.. ثقافة ومعرفة بأسعار مقبولة

جنان أسامة السلوادي*

إذا سرت في مدينة رام الله، وعلى أرصفة الشوارع خاصة، تجد عشرات أزواج الأحذية تنافس رواية «حب في زمن الكوليرا» للكاتب العالمي «غابرييل غارسيا ماركيز»، على الحيز المعروض للمارة للشراء. وإذا أمعنت النظر أكثر، سترى بسطة كبيرة تحتوي على عدد من كتب الطبخ والأبراج، بجانب الدواوين الشعرية والروايات العالمية، حيث باتت ظاهرة انتشار بسطات الكتب شائعة جدًا .

«الحال» قامت بجولة في أرصفة رام الله لمعرفة آراء الناس، حيث التقت المواطن جمعة شلش، صاحب إحدى البسطات، وقال: «أنا متعاقد مع مكتبة تنسخ وتطبع الكتب وتعطيني إياها لأبيعها». ويضيف: «الكتب الموجودة على البسطات أقل ثمنًا من الموجودة بالمكتبات. فمثلاً كتاب الطبخ لمنال العالم يباع بالمكتبات بسعر لا يقل عن 160 شيقلاً، بينما على البسطات يباع بـ70 شيقلاً، وفي ظل الغلاء، فمن سيتوجه للمكتبة لشراء كتاب بهذا السعر؟».

ويقول البائع شلش: «يحضر إليّ عدد من الكتاب المحليين ويطلبون مني بيع كتبهم، لكني أرفض كونها غير معروفة».

أما صاحب البسطة (س.م) الذي رفض الإفصاح عن اسمه خوفًا من ملاحقة البلدية، فقال: «نحن نتعاقد مع مكتبة تنسخ وتطبع الكتب التي نطلبها وتعطينا إياها لبيعها، كون الناس تقبل على البسطات أكثر من المكتبات». ويضيف: «هدف الكاتب هو بيع كتابه فقط».

وفي لقاء آخر مع (أ.ن) صاحب بسطة كتب، قال: «أنا لا دخل لي، كل الذي أقوم به هو أخذ الكتب من المكتبة التي اتفق معها وأبيعها على البسطات، ذلك لأن البسطات أسهل للمشتري من المكتبات، لأنها منتشرة في الشوارع الرئيسية».

«أسعار البسطات أقل»، يقول طالب الإعلام في جامعة بيرزيت محمد عواودة. ويضيف: «أنا ضد مقولة أن شراء كتاب من البسطة يصادر حقوق الملكية، لأن الحالة الوحيدة لانتهاك حق الملكية هي عندما يتم نقل مواد من كتاب ولا تتم نسبته إلى مصدره». ويقول: «القراءة حق للجميع؛ للذي يملك 100 شيقل، وللذي لا يملكها».

أما الطالب محمد عطاري، فقال: «أنا أشتري كتبي من البسطات لأنها أقل ثمنًا ولم تعد حقوق الملكية تعنيني، في النهاية أريد أن أقرأ بسعر معقول للكتاب».

من جهتها، قالت الصحافية شذى حماد: «أنا أشتري الكتب من البسطة لأدعم صاحب البسطة، لأنها مصدر رزقه، وأصحاب البسطات فقراء لا دخل لهم بالملكية الفكرية وحمايتها، هذا موضوع من اختصاص السلطات وليس من اختصاص أناس، بالكاد قادرون على العيش».

والتقت «الحال» صاحب مطبعة «فيروز» لتستفسر منه عن طبع هذه الكتب المعروضة على البسطات فقال: «نحن كمطبعة لا نطبع إلا الكتب التي تأتي بشكل رسمي، لكن هناك مطابع مستعدة لنسخ أي كتاب بسبب قلة العمل فيها، وبعدها عن مناطق العمل الرئيسية، ويضيف: «من السهل معرفة إذا كان الكتاب مزورًا أم لا؟، فاللون والجودة والدقة تكون شبه معدومة بالكتاب المصور».

وعن فوضى سوق الكتاب، قال خضر إبراهيم البس مدير دار الشروق: «نسبة ربح الكتب الموجودة على البسطات أعلى من الكتب في المكتبات، فمثلاً كتب محمود درويش تمت طباعتها بشكل غير قانوني أكثر من مرة، وبيعت على البسطات. بينما الطبعة الأولى في دار الشروق لم تنفد». ويضيف: «سبب هذه الظاهرة هو عدم وجود قانون ملكية في فلسطين، لذلك تنتشر هذه البسطات وهذه الكتب المصورة والمسروقة من عالم حماية الملكية الفكرية».

أما نقولا عقل صاحب دار الكتاب والمعرفة، فقال: «إسرائيل تمنع استيراد الكتب، حيث إنه في عام 2004، أصدر قرار يمنع استيراد الكتب، لكن يوجد قرار من جامعة الدول العربية بإعادة نسخ الكتب بالضفة وقطاع غزة من أجل حماية التواصل الثقافي مع فلسطين المحاصرة بالاحتلال». ويقول ساخرًا: «نحن لا نملك لا دولة ولا ماء ولا هواء ولا أرضًا، فكيف نملك ملكية فكرية، فلسطين ليست دولة ويمنع إدخال الكتب إليها سواء من الجسر أو من المطار، لذلك نقوم بإعادة طباعة كل الكتب».

من جهتها، قالت نداء صبح مديرة دائرة حق المؤلف في وزارة الثقافة: «هذه تعتبر تجارة غير مشروعة، لكن بما أنه لا يوجد قانون ولا أحد يتقدم بشكوى، فنحن كوزارة ثقافة لا نتصرف بخصوص هذه الكتب، إلا إذا أتى صاحب الكتاب وقدم شكوى ضد البسطة، فيتم العمل بالقانون المدني، حيث يوجد ما يسمى ضابطة قضائية لوزارة الثقافة مع الشرطة الجمارك، ومن حقها إزالة البسطة أو تغريمها، لكن لا يوجد أي دور للوزارة بسبب عدم وجود قانون بفلسطين» .

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

مكتبة بلدية جنين.. رفوف هرمة وكتب مغبرة وحضور متواضع

ميساء الأحمد

لم يشفع لمكتبة بلدية جنين عمرها الطويل وعراقتها باجتذاب أبناء جنين لها سعيًا للاستزادة من الثقافة والمعرفة، فباتت مترهلة من قلة الحضور، كما حجارتها القديمة المترهلة، لكن الصامدة في وسط المدينة.

تعاني مكتبة بلدية جنين التي أنشئت عام 1967 من إهمال معرفي يلازم أهل المحافظة يجعلهم لا يتذكرونها بالمطلق. يقول الشاعر باسم الهيجاوي من جنين: «تحتل مكتبة بلدية جنين مكانة لا أراها المكانة التي ينبغي أن تحتلها، وربما يعود ذلك لأسباب منها غياب فسحة الترفيه عند بعض المواطنين من خلال القراءة، حين يمضون جل أوقاتهم في ملاحقة الخبز المر في حياتهم، بعد طغيان الاقتصاد على الثقافة، وعلى الحاضر العام، ونتيجة عوامل سياسية سائدة».

معايير عالمية

وعن حال رفوف المكتبة كما يقول إسلام البربري مديرها، فهناك 22 ألف كتاب، ذات مواضيع مختلفة وتغطي كل التخصصات حسب الفئات العمرية ومستوى التعليم.

ويضيف البربري: «مع أنه يوجد هذا الكم من الكتب، إلا أن المعايير العالمية تقول إن أي مكتبة يجب أن تحتوي على الأقل على عدد كتب مساوٍ لعدد المواطنين في منطقتها».

وحسب إحصائيات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، يبلغ عدد سكان محافظة جنين في عام 2012 قرابة 288,600 نسمة، بالتالي، فإن معدل الكتب الموجودة في المكتب لا يوفر الحد الأدنى، وهناك كتاب واحد لكل 12 مواطنًا من المحافظة.

لكن معظم أهالي المحافظة لا يشعرون بهذا القصور من حيث عدد الكتب، إذ ترى الشابة مي مرعي أن «مكتبة بلدية جنين باتت مهجورة بشكل كبير وغير مستغلة من قبل فئة الشباب تحديدًا، ولا أعتقد أنها مستغلة من الفئات الأخرى أيضًا، حتى إن بعض الزيارات المدرسية، أو الجامعات، قد تقلصت، نتيجة ظهور الإنترنت، وانعدام رغبة الشباب في القراءة، لاعتقاد بعضهم أن الكتاب بات يندرج تحت إطار الملل والنمطية، في مقابل القراءة التفاعلية على الإنترنت».

أزمة ثقافة

وحسب البربري، فإن الحضور يتراوح بين شخص واحد قد يزور المكتبة في يوم كامل، إلى معدل معتاد قد يصل 50 شخصًا من عدد أبناء المحافظة بشكل عام، مع أن المكتبة كما قال البربري: «يمكن أن تشكل مصدر جذب للأطفال، لاحتوائها على مكتبة خاصة مزودة بكل أنواع الكتب التي تخصهم، وثمة نشاطات شبه يومية لهم، ومع ذلك، فإن إقبال الصغار والكبار ضعيف جدًا وأقل من السابق بكثير».

الشاب كفاح صلاح يرى أن تجاوز هذه الأزمة الثقافية وأزمة مكتبة بلدية جنين كنموذج، يمكن من خلال «تفعيل المكتبة وتحديثها بالكتب، وتوزيع منشورات عنها تحفز وتشجع على زيارتها، ووضع اشتراك شهري لمرتاديها بدل السنوي، وبقيمة أقل، ليسهل على أي شخص الاشتراك والاستفادة منها».

وأضاف كفاح: «الواقع الثقافي متفاوت بين قطاع الشباب، فمنهم من لديه ثقافة عالية وهم قلة، وهذه الثقافة تكونت من خلال القراءة والبحث عن تطوير الذات، ومنهم من ثقافته متوسطة، وتلك مكتسبة من خلال علاقته، سواء بالمثقفين أو المؤسسات الداعمة لرفع المستوى الثقافي، ومنهم من لا شأن له بالثقافة ولا يفهم ويدرك معناها».

مسؤولية التقصير

وحول المسؤول عن التقصير فيما يتعلق بواقع المكتبة، قال البربري إنه الجسم المسؤول عن المكتبة (البلدية)، الذي يولي أهمية أكثر لأقسام أخرى على حساب المكتبة. فيما قالت مرعي إن التقصير يقع على المدارس والجامعتين العربية الأمريكية والقدس المفتوحة، التي لا تقدر ولا تحاول إحياء وجودها، على اعتبار أنها المرجعية الثقافية الأهم في المدينة، وكذلك ثقافة الأسرة داخل البيت، التي لا تشجع على القراءة لأجل القراءة كمتعة وسعي وشغف ثقافي ومعرفي، مقابل تركيزها وتشديدها على القراءة من أجل الدراسة والتحصيل العلمي.

ومع أن مكتبة بلدية جنين تعاني من غربة أبناء المحافظة عنها، إلا أن الهيجاوي يرى أن «المجتمع الذي تحتل فيه المعرفة حيزًا ملموسًا يمتاز ببناء مميز قابل للتمدد التطوري في اتجاهات ملموسة. أما غياب المعرفة، فإنه يشكل أحد أهم عوامل الاغتراب الاجتماعي المنعكس بدوره على تباطؤ التنمية».

ويضيف الهيجاوي: «للمعرفة سبل أكثر من أن نحصيها، ولا تتوقف في هذا العصر على قراءة الكلمة المكتوبة المطبوعة في كتاب، فالمتأمل في السماء يتحصّل على المعرفة، والمتأمل بالطبيعة يتحصل على المعرفة أيضًا، ويبدو أن مقولة الشاعر (وخير جليس في الزمان كتاب) قد هوت، فالفيسبوك ربما يكون خير جليس، والتلفاز ربما يكون خير جليس. لكن لا غنى عن المكتبة الورقية، حتى لو توفرت الكتب والمعرفة في مكتبة إلكترونية، لأن ارتباط الأخيرة مرهون بعوامل قد توقف نشاطها، كضرورة امتلاك جهاز إلكتروني بتغذية كهربائية، تتوقف المعرفة بانقطاعها».

تتمة المنشور على الصفحة الاولى - الأردن.. ملجأ

القاسم المشترك في قضيتي السويطي والرجبي وغيرهما من حكايات الباحثين عن حقوقهم المسلوبة يكمن في أن المتهمين يقيمون في الأردن، مستغلين مسألة ازدواجية الجنسية، ومجموعة من القضايا العالقة في اتفاقيات تسليم المجرمين.

تتضاعف تعقيدات هذا الملف مع وجود احتلال يسيطر على معابر الضفة منذ 1967. كل ذلك جعل الأردن ملاذًا حتى لمن يرتكب جنحًا وجرائم أقل خطورة مثل: الاعتداء على الأعراض، والسرقة، والخلافات العائلية.. إلخ، بحسب ما تبين لفريق التحقيق.

تعاون.. ولا تسليم!

القاضي فريد الجلاد، رئيس مجلس القضاء الأعلى، يشير إلى أن العلاقة القانونية بين الأردن وفلسطين محكومة بـ «اتفاقية التعاون القضائي/ اتفاقية الرياض» تحت مظلة جامعة الدول العربية. ويؤكد أن «الجهات الأردنية تتعاون وتطبق الإجراءات القانونية، إذ تجري الملاحقة والتسليم للسلطة الفلسطينية».

يشارك القاضي الجلاد في الرأي وزير العدل الفلسطيني (في فترة إنجاز التحقيق) علي الخشان «فالأردن متعاون كثيرًا، ويقوم بالتسليم، فيما الاحتلال هو العقبة»، وهو ذات الأمر الذي يقرّه سفير فلسطين لدى الأردن عطا الله خيري.

وطالما الأمر على هذا النحو من التعاون والاتفاق، سألنا الجلاد: كيف يمكن تفسير ارتفاع أعداد الهاربين إلى الأردن؟ فرد الأمر إلى «إمكانية هرب المجرم إلى الأردن قبل اتخاذ الإجراءات اللازمة من الجهات الفلسطينية صاحبة الاختصاص».

على أن الجلاد يقر بوجود حالات استثنائية في ملفات إحضار المتهمين قضائيًا لأسباب خارجة عن إرادة الطرف الأردني. «فالمتهم يمكن أن يتخفى بجواز سفر مزيف، أو أن يهرب عبر الأردن إلى دول أخرى».

ورغم هذه الإشادة، لم يتسلم الجانب الفلسطيني أي متهم/ مجرم حتى الآن من خلال منظومة الاسترداد القضائية، وهو ما يؤكده النائب العام المساعد والمستشار القاضي عبد الغني العويوي: «قدمنا للأردن (بين عامي 2007 – 2010) خمسة ملفات لتسليم متهمين. لم نتسلم أيًا منهم».

السفير الفلسطيني في عمان يقلل من حجم المشكلة، إذ يؤكد خيري أن السفارة «لم تواجه أي مشكلة تذكر في مذكرات تبادل مطلوبين أو مجرمين بين الأردن والسلطة، بسبب وجود نصوص قانونية واضحه بتلك القضايا». على أن السفير الفلسطيني يتحدث عن تقاطع قضائي بسسبب ازدواجية الجنسية. ففي حال حمل المطلوب جواز سفر أردنيًا أو أي وثيقة أردنية، فإنه يحاكم وفقًا للقوانين الأردنية ويتم التعامل مع قضيته باعتبارها وقعت في الأردن» .

ويقتصر دور السفارة، بحسب خيري، على مخاطبة وزارة الخارجية الأردنية التي بدورها تخاطب الجهات المختصة في الأردن.

أما فيما يخص قاتل «أبو سمرة» الذي تسلمه الجانب الفلسطيني من الأردن عام 2008، فإن ذلك لم يتم وفق منظومة الاسترداد القضائية، بحسب تصريحات محمد أبو سمرة، شقيق الضحية، بل بجهود شقيقه «رفيق» المقيم في المملكة.

أطلع فريق التحقيق المستشار العويوي على أكثر من 20 قضية -سجلت خلال السنوات الخمس الأخيرة- المتهمون فيها خارج الوطن. وسألناه: «لماذا توجد خمسة طلبات استرداد فقط»؟ فأرجع العويوي الأمر إلى أن «الأولوية تعطى للجرائم الخطيرة مثل: الفساد وجرائم القتل».

ولدى سؤاله عن عدم شمول طلبات الاسترداد ملفات النصب الكبرى، أرجع العويوي ذلك إلى «تعقيدات في إجراءات التسليم، وعدم استقرار الوضع السياسي، وعدم وجود سيادة على المعابر، وازدواج الهوية».

وعن الجهة التي تقرر أي القضايا تستحق التقدم لها بطلب استرداد؟ يقول العويوي: «عادة، نفحص القضية، وإذا توافرت الشروط الموجبة للتسليم، نرفعها دون أي ضغوط من الأهالي أو المسؤولين. أما قضايا النصب، فلا نتقدم بطلبات استرداد فيها لكونها لا تنطبق عليها الاتفاقية».

لكن الاتفاقية التي تحدث عنها العويوي لا تصنّف الجرائم التي يتم استرداد متهمين فيها، فهي تنص على تسليم المجرمين الهاربين بغض النظر عن تهمهم.

حاول فريق العمل مرارًا مقابلة مصدر مسؤول في الشرطة الفلسطينية أو في قسم مراقبة المعابر، إلا أننا لم نتلق ردًا إيجابيًا طيلة أشهر من المراسلات.

شرطة المعابر الفلسطينية توقف متهمين كثرًا في طريقهم الى الأردن، وتظهر الإحصائيات المنشورة على صفحة الشرطة الرسمية - من مطلع بداية 2010 وحتى نهاية العام 2011 - إلقاء القبض على (1919) مطلوبًا بقضايا جنائية مختلفة أثناء توجههم الى الأردن، عبر استراحة أريحا إلى «جسر الملك حسين».

وحسب مصدر مخول في وزارة العدل الأردنية، فإن الأردن تسلم سبعة طلبات بين أعوام 2009- 2012، توزعت على: طلب متعلق بمتهم أصدر شيكات بدون رصيد، وتم تسليم المتهم عام 2012، وآخر عام 2012 يتعلق بقضية اختلاس، وتم رفضه كون المتهم محكومًا عليه في الأردن، وطلب آخر عام 2010 لتسليم متهم بجريمة قتل رفض، كون المتهم محكوماً عليه في قضية قتل بالمملكة. وفي 2009 و2012، رفض الأردن طلبي تسليم في قضيتي احتيال، كون المطلوبين محكومين على خلفية قضايا اختلاس في المملكة.

ويضيف المصدر: «سلم الأردن السلطة عام 2010 مطلوبًا بقضية غسيل أموال، وثانيًا في قضية شيكات بدون رصيد عام 2011».

إحدى أهم القضايا التي طفت على السطح مؤخرًا وفتحت ملف استرداد المتهمين، كان ملف القيادي في حركة فتح محمد دحلان. ففي تصريحات رفيق النتشة، رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، قال إن السلطة تقدمت إلى الجانب الأردني بطلب التحفظ على أمواله المنقولة وغير المنقولة في المملكة. وجاء رد دحلان بنفي وجود أملاك لديه هناك.

يذكر أن هيئة مكافحة الفساد تتابع مجموعة من القضايا التي يعيش بعض المتهمين فيها في المملكة من دون أن يتم تسليمهم حتى اللحظة، ورغم طلباتنا المتكررة للحصول على تصريحات خاصة حول ذلك، إلا أننا لم نتلق أي رد.

شروط التسليم

وعن الشروط التي يكون فيها التسليم واجبًا على الدولة، يقول المستشار القانوني علي أبو دياك: «شرط أن تكون الجريمة في باب الجنايات يعد أمرًا حاكمًا لتطبيق اتفاقية الرياض».

ويضيف: «المادة 40 تحدد الواجب تسليمهم مثل: أن يكون الاتهام عن أفعال معاقب عليها بمقتضى قوانين الطرفين، بعقوبة مدتها سنة أو أكثر، وأن تكون الجريمة على قدر معين من الأهمية».

ويتابع أبو دياك: «الاتفاقية وضحت الجرائم التي لا يجوز فيها التسليم مثل: إذا كانت الجريمة ذات صبغة سياسية، أو تنحصر في الإخلال بواجبات عسكرية».

يقر المستشار العويوي، كما أبو دياك، بتعقيدات ملف التسليم الذي يشترط حزمة مرفقات، وفي حال نقص بعضها، سقط طلب الاسترداد كليًا. ويؤكد: «في مرات عديدة، لم نتمكن من تسلم مجرمين بفعل إجراءات شكلية مثل: أن يصر الطرف الأردني على أن يتم إرسال النسخة الأصلية من ملف الاسترداد لا صور مصدقة عنه».

هنا يسرد الخبير القانوني عصام عابدين شروط طلب الاسترداد: «يجب أن يرفق الطلب ببيان مفصل عن هوية المتهم، وأوصافه، وجنسيته، وصورته، وأمر القبض عليه، ومذكرة تتضمن تاريخ ومكان ارتكاب الجريمة، وتكييفها والمقتضيات القانونية المطبقة عليها، مع نسخة معتمدة من هذه المقتضيات، وبيان بالأدلة القائمة ضد الشخص المطلوب تسليمه».

وفي ضوء تعقيدات اتفاقية الرياض التي تقرها جميع الأطراف، يتابع عابدين: «هناك قانون ما زال معمولاً به ونافذًا وساريًا في الأردن والأراضي الفلسطينية، وهو قانون تسليم المجرمين الفارين لسنة 1927».

والقانون سابق الذكر لا يشترط وجود اتفاق بين الأردن وفلسطين لإمكانية تسليم المجرمين الفارين، بل يُتيح تسليم المجرمين الذين ارتكبوا جرائم في فلسطين وفروا إلى الأردن إذا ما قدم طلب لتسليمهم.

إلى جانب ذلك، فإن قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960م قد نص في المادة (10) فقرة (4) على أن أحكامه «تسري على كل أجنبي مقيم في المملكة ارتكب خارج المملكة جناية أو جنحة يُعاقب عليها القانون الأردني».

تجربة حديثة

تأكيد عابدين هذا يشير إلى تقصير في مكان ما. المستشار العويوي يرده إلى التجربة القضائية الفلسطينية الحديثة، إلى جانب الرقابة القضائية في الأردن، «ففي حال وجود أيه خلل إجرائي يتم رفض طلب الاسترداد».

وتحدث العويوي عن أخطاء وقعت من الجانب الفلسطيني، وتحديدًا من زارة العدل، وهو ما عرقل استرداد بعض المتهمين، كما تحدث عن أخطاء مماثلة وقع بها الجانب الأردني. وزير العدل الخشان رفض اتهام مساعد النائب العام قائلاً: «لا نقوم بعمل فني في طلبات الاسترداد، نرفع الطلب للجانب الأردني فقط».

ويرى العويوي أن «الردود الأردنية على طلبات الاسترداد مقنعة»، فهو كجهة تمثل النيابة العامة لا تقدر على التعقيب على قرار قضائي أردني يخبره أن المتهم خارج الأردن، أو أنه مواطن أردني لا يجيز القانون تسليمه.

أبو دياك يعقب على ذلك بداية بإقرار الأمر، فتجربته عندما كان على رأس الفريق الفلسطيني في قضايا الاسترداد في وزارة العدل في الفترة ما بين (2003– 2007) تؤكد ذلك، لكنه يطرح قضايا فنية غاية في الأهمية والخطورة: «في أحيان كثيرة، علم المتهم بطلب الاسترداد وهرب من الأردن، وهو أمر يتعلق بكثرة الجهات التي تتدخل بالأمر، والمدة التي يستغرقها إعداد الطلب».

وهو ما حدث في قضية عبد اللطيف حجة المتهم باختلاس أموال من جمعيات فلسطينية، وكان الرد الأردني حول طلب استرداده الأول بالرفض لكونه يحمل رقمًا وطنيًا أردنيًا، فيما تمثل الرد الثاني بأن «المتهم خارج الأرضي الأردنية».

ومن «قضية حجة» تبرز مشكلة أخرى، وهي ازدواجية الجنسية، فالقانونان الأساسيان للبلدين يحظران تسليم من يحمل جنسية الدولة لأخرى، وهو ما يجعل قضايا الاستجلاب أكثر صعوبة، ويضع «اتفاقية الرياض» موضع القصور بحسب قانونيين.

إلا أن القانون يسمح بتجاوز هذه المشكلة بحسب المستشار العويوي، فكثير من الحالات يمكن أن تتم المحاكمة فيها بالأردن، والعكس أيضًا، مثل قضية المواطن «ع. ج» الذي حكم عليه 21 عامًا من القضاء الأردني، وتم التقدم بطلب استرداد بحقه، لكن السلطة رفضت تسليمه لتقوم بمحاكمته لديها.

ويشير العويوي: «القضايا التي تندرج ضمن فئة الحق المدني مثل: حالات النصب والشيكات من دون رصيد والديون.. إلخ يمكن التوجه فيها للقضاء الأردني بعيدًا عن طلبات الاسترداد».

أبو دياك بدوره يرى أن فكرة المحاكمة بالأردن قد تكون مقبولة في ملفات كبيرة، لكنها معقدة ومكلفة مع ضرورات نقل الشهود واستجوابهم ونقل ملفات القضية وكل متعلقاتها، وهو ما لا يجعل منها حلاً مثاليًا.

ملفات عالقة

هذه التكلفة العالية هي ما جعلت المواطن جمال زماعرة (أبو دهنش) من بلدة حلحول في الخليل، ينتظر أربع سنوات في سبيل استرداد (إ. ك) الذي نصب عليه وعلى الهيئة العامة للبترول بمبلغ 27 مليون شيقل إسرائيلي وفر إلى الأردن.

يقول أبو دهنش: «إذا كنت لا أستطيع متابعة القضية هنا، هل سأكون قادرًا على متابعها في الأردن».

أبو دهنش، وبعد أن فشلت كل الطرق التي سلكها لإعادة تشغيل محطته ومن قبلها استجلاب المتهم لمحاكمته، رفع شكواه في شهر تشرين الأول من عام 2010 إلى رئيس الوزراء سلام فياض، وهيئة مكافحة الفساد، مطالبًا بإعادة التحقيق في الملف. وهو يعتقد جازمًا أنه ضحية فساد كبيرة تعرض لها مع مؤسسة رسمية.

يؤكد محتدًا: «الحل متاح.. لماذا لا يقومون باستجلاب المتهم وفضح حالات الفساد التي مثلها؟».

أخبرنا أبو دياك أن هناك قضايا قدمت طلبات استرداد بخصوصها، ورغم مرور سنوات عليها، لم يطرأ أي جديد بخصوصها، فقال: «في فترة عملي بوزارة العدل، تقدمنا بحوالي 6- 7 طلبات بين عامي 2003 – 2007، ولم تتم الاستجابة لأي طلب لأسباب لها علاقة بازدواج الجنسية أو هرب المتهمين أو تعقيدات ملف التسليم والظرف الفلسطيني».

هنا، للظرف الفلسطيني وضعية خاصة لا تراعيها اتفاقية الرياض تحديدًا، فالاتفاقية تحدد مدًا للرد والتسليم، وفلسطين بصفتها دولة محتلة تعاني من معيقات ترتبط بالحدود والقدرة على التسلم والتسليم، وهو ما لا تراعيه الاتفاقية بحسب أبو دياك.

يقر المستشار العويوي أن الجانب الأردني يتعاون في جرائم القتل، حيث يلقي القبض على القاتل بمجرد تبليغه بوجود المجرم على الأرض الأردنية. المثال على ذلك تسليم الأردن المتهم (ج. غ) بقتل المجني عليه (فايد أبو سمرة).

عن تلك القضية تحديدًا، يحدثنا أخو المغدور محمد أبو سمرة: «بقي المتهم في الأردن فترة قاربت الشهر، ولولا الجهود التي قام بها أخي «رفيق» الذي يقيم في عمان، وعلاقاته مع السفارة الفلسطينية، لكان أمر الاسترداد مشكوكًا فيه». يدعم ذلك بعض حالات القتل التي قدمت فيها طلبات استرداد، ولم تنفذ.

قوانين بلا فاعلية

الخبير القانوني حنا عيسى عمل سنوات في وزارة العدل، وكان مسؤولاً عن ملف تسليم المجرمين، يشير إلى وجود رزم من القوانين التي تختص بتسليم المجرمين، إلا أنه ورغم قدم بعضها، وحداثة بعضها الآخر، لم تفلح في تنظيم العلاقة القانونية بين المملكة والسلطة. ويرد أسباب عدم سن قوانين جديدة مع تنامي الحاجة إليها إلى «السلطة الفتية، وقلة الخبرة في مجال التشريع، والخوف من الوقوع في أخطاء قانونية».

جميع تعقيدات هذا الملف تطرح فكرة عقد اتفاقية ثنائية بين الطرفين كحل يخفف من معاناة المواطنين بحسب عيسى، وذلك على غرار الاتفاقية الناظمة للعلاقة وتسليم المجرمين بين السلطة وإسرائيل، (البروتوكول الرابع من الاتفاقية المرحلية لعام 1999 «اتفاقية أوسلو») الذي انبثقت منه اللجنة القانونية الفلسطينية- الإسرائيلية المشتركة، حسب تصريحات قائد الارتباط العسكري الفلسطيني اللواء جهاد الجيوسي.

وأضاف الجيوسي: «هذه اللجنة لا تتدخل في قضايا تسليم المجرمين بين الجانبين الأردني والفلسطيني، حيث يتم التنسيق في هذه القضايا بين الجانب الإسرائيلي– الأردني من خلال مكتب العلاقات الدولية في وزارة الداخلية الفلسطينية (الإنتربول)، الذي رفض الحديث أو الرد على استفسارات فريق التحقيق مرارًا.

وبعد إنجاز اتفاقية ثنائية، يُعمل على أخرى ثلاثية بين السلطة والمملكة وإسرائيل، كما يرى وزير العدل والنائب العام المساعد وآخرون، لكن القانوني عيسي يضيف معاتبًا: «الإرادة السياسية تغيب عن هذا الحل».

أما مسؤولية الخروج بتلك الاتفاقيات، برأي عيسى وغير خبير قانوني، فتقع على عاتق السلطة القضائية التي تعد مشاريع القوانين وتطرحها على الرئيس لاتخاذ المقتضى القانوني بالتنسيق مع السلطتين القضائيتين بالأردن وإسرائيل.

إن ملاحقة المجرمين واستجلابهم من الأردن حاجة فلسطينية ملحة؛ فهو الأمل الوحيد للضحايا، فيما هروبهم ثانية من المملكة يعني أن يكون الأمر صعبًا لدرجة الاستحالة، لعدم وجود اتفاقات تسليم ومطارات وموانئ ومعابر للسلطة، ومع عدم اعتراف دول كثيرة بها دولة كاملة السيادة.

أما الاستمرار بعدم تفعيل قوانين الاستجلاب وتطويرها لتتماشى مع خصوصية الحالة الفلسطينية- الأردنية، فستبقى حقوق الضحايا معلقة بين ضفتي النهر، فيما المجرمون الذين ينهبون ويسرقون وينصبون ويقتلون طلقاء بين ضفتي النهر.

** هذا التحقيق أعد تحت رعاية شبكة أريج (إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية).. بإشراف الزميلين سعد حتر (عمان) ومحمد دراغمة (رام الله).*

إحباط فلسطيني من دموية النظام السوري وعدم طهارة الثورة

أمجد حسين *

يشهد الشارع الفلسطيني إحباطًا شديدًا جراء ما يجري في سوريا من دموية النظام وقوى الثورة، في معركة إسقاط الحكم الأسدي. وانقسم الفلسطينيون في بداية الأزمة إلى فريقين: واحد مع النظام وآخر مع الثورة. لكن التطورات الأخيرة التي حملت التدخل الأجنبي والعربي في تسليح الثورة السورية، وتعدد فرق القتال في هذا الثورة، وصولاً إلى دخول فرق من تنظيم القاعدة، صدمت كثيرين.

وفي المقابل، وفي فريق مساندة النظام، تحدث التصدعات، فكثيرون صاروا يقولون: المهم بقاء سوريا وليس النظام، وإن المهم حماية الدولة من الانهيار وليس الإبقاء على النظام.

وكان الشارع الفلسطيني شهد في بداية الثورة السورية مسيرات حاشدة مناصرة للشعب السوري، لكن ذلك التضامن مع الشعب السوري أخذ بالتناقص مع طول الفترة التي مضت عليها الثورة، فهل لنا أن نصف ذلك بأنه إحباط جماهيري فلسطيني تجاه الثورة السورية؟

انشغال الشارع الفلسطيني

قال توفيق عيسى مسؤول اللجنة الشعبية الفلسطينية للتضامن مع الشعب السوري إن الواقع الفلسطيني هو الذي فرض تراجع المسيرات المناصرة للشعب السوري، خصوصًا لأن شعبنا يخوض عدة فعاليات ومواجهات مع الاحتلال، وصولاً إلى مسيرات الغلاء، وكل ذلك شغل الشارع الفلسطيني عن أي قضية أخرى. وأضاف: «النظام السوري أثبت أنه نظام قوي وأنه من الصعب أن ينهار بسرعة وعدم

ليانة بدر

خالد الفقيه

توفيق العيسى

إبراهيم الفني

انهياره بسرعة كما الأنظمة السابقة، كالمصري والتونسي، أعطى شحنة قوية لمناصري النظام بأن يجهروا برأيهم، وأنهم إذا خرجوا ليؤيدوا النظام ستكون حجتهم أن هناك تصريحات غير مسؤولة من بعض قيادات المعارضة تقضي بضرورة توقيع اتفاقيات مع إسرائيل، وهذا هو سبب تراجع المسيرات والإحباط الفلسطيني تجاه القضية السورية».

مؤامرة كونية

«سوريا تتعرض لمؤامرة كونية كبرى تقودها الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول العربية، وتحديدًا دول الخليج»، هكذا قال الإعلامي الفلسطيني خالد الفقيه. وأضاف: «هناك انقسام متباين في الشارع الفلسطيني تجاه ما يحدث في سوريا. والمسألة لم تعد بقاء الأسد أو زواله. ما يجري في سوريا خوف على الدولة ومؤسساتها وليس على النظام، والشعب الفلسطيني بدأ يدرك ذلك، وهناك مشروع قسمة واضح، كما أن هناك فلسطينيين يتم استهدافهم بشكل مبرمج من قبل الجيش الحر لجر الفلسطينيين إلى المواجهة، ومن المعروف أيضًا أن الكل يتاجر بالقضية الفلسطينية؛ فإدخال فلسطيني في المعركة سيغير من شكل الصراع، والفلسطينيون في سوريا يخشون أن ينهار النظام، لأنهم يعيشون في ظروف جيدة ولهم حقوق وامتيازات في التعليم، وإذا سقط النظام السوري، فالفلسطينيون سيدفعون الضريبة».

تقصير فلسطيني شعبي

وقالت الكاتبة والمخرجة ليانا بدر إن «الشعب الفلسطيني أكثر شعوب العالم تعاطفًا مع الشعوب التي تتعرض للظلم، والذي يجري في سوريا من أبشع الأوضاع التي تحصل في العالم، ويجب تنظيم معارضة في العالم العربي والفلسطيني ضد النظام السوري». وأضافت: «من الواضح أن هناك تقصيرًا واضحًا من الشعب الفلسطيني تجاه ما يحدث في سوريا، وأعتقد أن الاحتلال أفلح بأن يلهينا عن رؤية ما يحدث حولنا، وهذا موضوع لا يغتفر، فقد تضامن معنا العالم طوال قضيتنا، والسوريون أيضًا ساهموا في الكفاح من أجل فلسطين منذ ثورة 36، ولذلك يجب أن نتضامن مع الشعب السوري».

«الشعب الفلسطيني مصلحته العليا في قضيته، ويجب ألا يرتبط بالشعوب الأخرى، لأنه إذا سقطت سوريا سقطت قضيتنا»، هذا ما قاله الكاتب إبراهيم الفني مسؤول مؤسسة القدس للبحث والتوثيق. وقال أيضًا إن «سوريا هي مركز ثقل في القضية الفلسطينية، ويجب ألا نقف إلى جانب إسرائيل في محاولاتها لإسقاط سوريا، والقومية العربية لا قيمة لها إذا سقطت سوريا، لأن سوريا مركز الأمن القومي العربي، والنظام السوري قوي وله حزب قوي ومرجعية قوية. أما تراجع التظاهر من أجل سوريا، فسببه أن شعبنا وصل إلى يقين بأن ما يحدث في سوريا هو مؤامرة، وأن مصلحته في قضيته وليس في قضايا الشعوب الأخرى».

خصوصية سوريا

وقال سعيد قصراوي القيادي السابق في الكتلة الإسلامية بجامعة بيرزيت إن «سوريا لها خصوصية لأنها تدعم المقاومة. وحتى يكون النظام السوري قويًا في نظر شعبه والعالم، يجب أن يراعي نقطتين: أن سوريا يجب أن تكون دولة وطنية تدعم المقاومة. والنقطة الثانية دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والاهتمام بالحريات. والنظام السوري أهمل النقطة الثانية».

وأضاف: «في البداية كانت الثورة سلمية وظهرت وحشية النظام، وكان هناك تعاطف فلسطيني تجاهها، أما الآن، فالثورة لم تعد سلمية، وأصبحت مقاومة مسلحة، واستمرار القتال وظهور قوة النظام جعل الناس تملّ ويقلّ تعاطفها مع الجيش الحر، خصوصًا أن الشعب الفلسطيني اتضح لديه تدخل الغرب في «الثورة»، وأميركا خصوصا، واتضحت المصالح، وهذا لا يعني أن الثورة مشبوهة. والمطلوب أن يرحل النظام دون تدخل الغرب».

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

الدرس الأول «فلسطين للجميع»

رياض الأطفال في غزة.. عشوائية في الخطط ووعود بتوحيد المناهج

عبير الأدغم

يحمل قصي (4 سنوات) الألوان الخشبية ويرسم بحرًا وقاربًا، هكذا يحاول إقناع أمه. فيما تحاول الجارة أم سارة جاهدة تعليم ابنتها سارة (4 سنوات أيضًا) مسك القلم بشكل سليم، فتعييها الوسيلة والحيلة.

سألت أم سارة جارتها عن السبب، فقالت إن نظام الروضة التي يذهب إليها قصي قائم على منهاج واضح، فبطل العجب. فسارة لا تتحدث إلا عن اللعب والبسكويت والعصير المدعومة من جهات إغاثية، تقوم على إدارة الروضة.

أم سارة تساءلت عن سبب عدم وجود منهاج موحد لجميع الرياض في قطاع غزة، كباقي المراحل التعليمية التي أصبحت لها مناهج فلسطينية تناسب واقعنا وتعكس تاريخنا وهويتنا الفلسطينية.

«الحال» نقلت هذا التساؤل إلى الدكتور سلمان المزين أستاذ أصول التربية المشارك بالجامعة الإسلامية وأخصائي نفسي وله دراسات في منهاج رياض الأطفال، فتحدث عن أهمية هذه المرحلة في بناء الطفل، فهي «مرحلة تهيئة للطفل، ينتقل خلالها من محيط الأسرة وما يمثله من (أنا) وعزلة، إلى المدرسة بشكل آمن، ليصبح أكثر اندماجًا بالمجتمع، خاصة للطفل الوحيد في أسرته».

ودعا المزين وزارة التربية والتعليم لإقرار منهاج خاص وموحد برياض الأطفال كباقي المراحل التعليمية الأخرى، مؤكدًا أهمية المضمون الذي يحويه المنهاج للطفل، وضرورة أن يتناسب مع خصوصية وضعنا وديننا، وألا يكون مستوردًا بمحتواه، فالنظام العالمي لرياض الأطفال كما وصفه المزين «يعتمد على نظام الزوايا، كالفن والموسيقى والمهارات الحركية والفكرية، ما يجعل الطفل ينخرط في كافة المجالات ولا يمل من أي منها.

وزارة التربية والتعليم العالي في حكومة حماس بغزة كانت أعلنت سابقًا أن عام 2012 سيكون «عام التعليم الفلسطيني»، وتحدثت عن أهداف تسعى الوزارة لتحقيقها خلال هذا العام. وفي هذا الإطار، قالت حنان الحاج أحمد مديرة دائرة التعليم الخاص بوزارة التعليم في غزة خلال حديثها مع «الحال» إن العام الدراسي المقبل سيكون بداية إطلاق منهاج موحد لرياض الأطفال مقرّ من قبل وزارة التربية والتعليم، أو على الأقل وضع خطوط عريضة للمنهاج، مؤكدة أن الوزارة تبذل قصارى جهدها في إنجازه من خلال سلسلة ورشات عمل نفذتها مؤخرًا بمشاركة عدد من أساتذة تربية الطفل من مختلف الجامعات في القطاع، لوضع الخطوط العريضة لمنهج رياض موحد.

وأضافت الحاج أحمد أنه بعد الاتفاق على منهاج محدد، سيتم إرساله للوزارة برام الله بهدف توحيد منهاج رياض الأطفال بالضفة وغزة، كباقي مراحل التعليم العام، مشيرة إلى أهمية رياض الأطفال، فهي تقوي شخصية الطفل بعيدًا عن الأم والمدرسة، وتجعله يعتمد على نفسه فتمهده للصف الأول الابتدائي، بالإضافة إلى أهمية برنامج (التعلم باللعب) كونه يقوي عضلات يد الطفل، ما يجعله أقدر على الكتابة. وأوضحت الحاج أحمد أن الوزارة تواصلت مع مديريات التعليم بالقطاع لرفع مستوى رواتب العاملين في رياض الأطفال، وتفعيل دور الرياض الحكومية وزيادة عددها في كل مديرية، معللة ذلك بأنه «يسهم في التخفيف من الضغط الاقتصادي للمواطن الغزي المتوسط الدخل».

الدرس الأول الذي أكد الخبراء وأولياء أمور الطلاب على ضرورة وضعه في المنهاج هو ضرورة تعميم ثقافة المحبة والأخوة بين أبناء الوطن الواحد وضرورة إعادة توحيد الصف الفلسطيني وترسيخ مبدأ أن فلسطين للجميع وأنها أكبر من الجميع.

أحـــ

عبد الباسط خلف

بطاقات أفراح

تحمل بطاقة العرس الأولى دعوة من صاحبها لزفاف ابنه، في إحدى بلدات جنين. والغريب أنه يأتي بلقب للعائلة غير خفيف الظل بالمرة، بل يحمل صفة لحيوان ما، ولم يسبق لها أن اعتادت على قبوله، بل وقعت مشاجرات بسبب استخدامه!

أما البطاقة الأخرى، فتحمل «فلان الفلاني وأبناؤه يتشرفون بدعوتكم لحضور طلعة كريمتهم». فكيف للأخت أن تتحول إلى كريمة؟ ولماذا يتم إسقاط اسمها، مع أن أهالي البلدة والحي يعرفونه منذ كانت في المدرسة واجتازت الثانوية العامة والجامعة وترشحت لانتخابات هيئتها المحلية؟!

أولويات

تثقل الديون كاهل رب العائلة، لكنه قرر أن يضيف للأعباء التي تلاحق راتبه المتواضع، شيئًا إضافيًا، تزامن مع لهيب الغلاء المتصاعد. يشتري أربعة أجهزة اتصالات خليوية حديثة (أي فون)، لأفراد أسرته بـ(16) ألف شيقل، وبفوائد بنكية. أقول للمشتري: عزيزي، ارحم نفسك وجيبك، ليت هذه التقنيات ستسهل عليك عملك، وتمنحك دخلاً إضافيًا، لتسديد ديونك المتراكمة.

محاولة

تُطلق والزميل جاد قدومي مبادرة عبر «الفيس بوك»، تحمل اسم: «عثرات مهنية في صحافتنا». وهي مجموعة متطوعة «تلاحق» الأخطاء المهنية في وسائل الإعلام المحلية؛ ليس للتشهير أو التجريح، وإنما في محاولة صغيرة لتصويب المسار، والتسلح بالأصول المهنية والترويج لها. في اليوم الأول لها، نصل إلى جملة أخطاء تحريرية ولغوية، منها: عنوان يقول (مستوطنون يقتلعون أشجار الزيتون في الخليل)، وكأن الحديث يجري عن اقتلاع زيتون الخليل كله. بجانب (بلدة أوغندة هي البلد الوحيدة التي لا يتغير فيها موعد الإفطار في شهر رمضان صيفًا وشتاء بسبب موقعها على خط الاستواء. وهنا تتحول الدولة إلى بلدة. عدا عن (مراسل الجزيرة: مقتل ثلاث متظاهرين أمام السفارة الأميركية بالخرطوم دهسا بعربات شرطة)، وفي العنوان خطأ بالعدد والمعدود. بجانب (عشرات حالات في مسيرة النبي صالح الأسبوعية)، وفي العنوان نسيان لأهم كلماته. أما (الأسير سعد عواد محروم من الزيارة منذ اعتقاله) ففترة اعتقاله وهي «مربط الفرس» غير محددة. بينما (الاحاجات تتواصل- اشتباكات قرب سفارة أمريكا بالقاهرة ومقتل شخص)، و(العثور على جثتي رجل وامرأة قرب شاطئ الكرمل)،

موسم «الهجرة» من غزة إلى إسرائيل.. خيار العاطلين عن العمل والأمل

رامي أبو قمر

أشرف ومحمود شابان في العشرينيات من عمرهما، وحّدهما الهدف والظروف الاقتصادية التي يعيشانها، فقررا اجتياز الحدود الفاصلة مع القطاع، غير مكترثين بالخطر الذي ينتظرهما حيث ينتشر جنود الاحتلال على امتداد الحدود الشرقية لقطاع غزة.

وقد عزم الصديقان وهما من سكان المنطقة الوسطى في قطاع غزة، على الهروب من غزة واجتياز الحدود مع إسرائيل، بحثاً عن فرص عمل وبارقة أمل، وهروباً من واقع اقتصادي ومعيشي صعب.

يقول أشرف إنه لا يوجد له مكان في غزة، وإنه بات يعاني كثيراً بعد أن عمل في كافة الحرف والمجالات، دون أن يحصل على ما يضمن له حياةً كريمة، لا سيما إذا ما فكر في الزواج وتكوين أسرة. ويضيف أن فرص العمل، على تواضعها، سرعان ما تبددت بفعل الحصار، والبديل كما يرى هو وصديقه محمود الهروب من غزة، مهما كلف الثمن.

ما يعتزم الشابان أشرف ومحمود القيام به، ليس تفكيراً فرديًا، لكنه قد يبدو ظاهرة. وحسب مركز الميزان لحقوق الإنسان، في غزة فقد بلغ عدد حالات الهروب 5 خلال العام الجاري، أسفرت عن اعتقال 9 شبان، أصدرت بحقهم المحكمة العسكرية الإسرائيلية أحكامًا مخففة بالسجن.

كما رصد «الميزان» خلال شهر أيلول المنصرم حالة هروب جديدة لشابين يقطنان شرق مخيم البريج وسط قطاع غزة، إلا أنهما عادا أدراجهما، بعد أن باءت محاولتهما بالفشل.

غياب الهدف

ويرى الأخصائي النفسي الدكتور مجدي الصالح أن حالات هروب الشباب أو اجتياز الحدود تمثل ظاهرة هروب من الواقع لدى هؤلاء الشبان، مرجعًا ذلك إلى غياب الهدف وعدم وضوح الرؤية أمام مستقبل مشرق يكفل لهم الحياة بكرامة، ويوفر لهم احتياجاتهم التي يشعرون أنهم قد فقدوها.

ونوه الصالح في حديث مع «الحال» إلى أن غياب الأهداف والأفق في حياة الشباب، والأوضاع الاقتصادية التي يعيشونها، ستؤثر بشكل سلبي على تكوينهم الشخصي، ما قد يدفعهم إلى الانحراف من خلال اللجوء إلى المخدرات أو السرقة أو الجنس.

ويؤكد الصالح أن هؤلاء الشباب وجدوا ضالتهم في الهروب من الواقع الذي يعيشونه، وبحثوا عن البديل الخطأ الذي سيلحق بهم أضرارًا كبيرة، مشيرًا إلى أن أجهزة المخابرات الإسرائيلية تنظر لهم على أنهم أهداف سهلة من الممكن أن تغرق في وحل العمالة، إذا ما وفرت لهم احتياجاتهم، وهو ما تطابق مع الرواية التي نقلها «عليان» شاهد العيان، الذي أكد لـ «الحال» أن قوات الاحتلال، وفي كثير من حالات التسلل، لا تقدم على إطلاق النار تجاه المتسللين، بل تتعمد استدراجهم إلى داخل المنطقة الحدودية الفاصلة، قبل أن تقدم جيبات إسرائيلية على محاصرتهم واعتقالهم.

الأخصائي النفسي الصالح أكد أن حالات الهروب هذه إذا ما تحولت إلى ظاهرة، فإن خطورتها لا تقل أهميةً عن بعض حالات ومحاولات حرق النفس التي شهدتها الأراضي الفلسطينية مؤخرًا، داعيًا في ختام حديثه المسؤولين إلى توجيه اهتمامات الشباب، والعمل على توفير فرص العمل الكريمة لهم.

دور عناصر الأمن

وعن دور الأجهزة الأمنية لمراقبة الحدود مع قطاع غزة، أكد الناطق باسم وزارة الداخلية لحكومة حماس في غزة «إسلام شهوان» لـ «الحال» أن عناصر الأمن المنتشرة على طول الحدود الشرقية للقطاع تعتقل أي مواطن يقترب من هذه السياج، من باب المحافظة على أمن المواطنين، وعدم تعريض حياتهم للخطر.

وأضاف شهوان أن «عناصر الأمن تقوم بإجراءاتها العادية والروتينية للحيلولة دون تعرض أمن المواطنين للخطر، وتحول دون وصول هؤلاء الشبان إلى المناطق الأمنية العازلة الخطيرة والحساسة».

وأوضح شهوان أن من يجري اعتقاله يعرض على لجان التحقيق للوقوف على الأسباب التي دفعته للاقتراب من الحدود، حيث تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقه بحسب الاعترافات التي يدلي بها للجان التحقيق، مناشدًا الجميع عدم الاقتراب من المناطق الحدودية التي غالبًا ما تشهد عمليات تسلل للقوات الخاصة الإسرائيلية وتعتبر نقاط احتكاك أمنية.

في أعقاب تقرير الأمم المتحدة حول غزة

محللون يطرحون حلولاً لتجنيب غزة «الكارثة»

إسلام أبو الهوى

طالب محللون ومتابعون للشأن الداخلي الفلسطيني بضرورة الاهتمام بالتقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة حول الوضع في قطاع غزة الذي خلص إلى أن «غزة لن تكون مكانًا ملائمًا للعيش في 2020». ودعا المحللون في أحاديث منفصلة مع «الحال» إلى أهمية أن تسارع القوى الفلسطينية وخاصة حركتي فتح وحماس إلى إنهاء الانقسام بشكل فوري والبدء في تطبيق المصالحة الوطنية لإنقاذ قطاع غزة من المصير المأساوي الذى تسير إليه مع حلول عام 2020. ودعوا إلى البدء في نشر الوعي بين المواطنين في قطاع غزة لتفادي الانعكاسات السلبية المترتبة عن سوء الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في قطاع غزة .

أبو رمضان: الحل بربط الضفة مع القطاع

وحسب الخبير الاقتصادي محسن أبو رمضان، فإن التقرير يدق ناقوس الخطر لدى صناع القرار السياسي والاقتصادي والتنموي، لأنه يستند إلى حيثيات وإحصاءات واقعية حين يتكلم عن المساحة الجغرافية الضيقة، حيث سيصل عدد السكان إلى 2,1 مليون نسمة عام 2020. وقال إن هذا عدد كبير جدًا، حيث سيصبح الأكثر كثافة سكانية في العالم، ما يؤدي إلى نقص بالخدمات والموارد والبنية التحتية، متوقعًا ألا تستطيع البنية التحتية استيعاب هذا العدد الهائل، ما يتطلب إيجاد حلول.

وأشار إلى أن الآلية الأفضل لوضع حلول لهذه المشكلة العمل على إيجاد ترابط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن يكون هناك ضغط دولي يسمح لإسرائيل بدخول الموارد الأساسية التي تسمح باستمرار الحياة، منوهًا إلى أهمية أن يتم السماح بعمليتي التصدير وانتعاش الحالة الاقتصادية، بمعنى أن المشكلة الأساسية تبقى في الأرض والسكان.

شعبان: على حكومة غزة عدم تقديم الأعذار بسبب «الحصار»

واختار الخبير الاقتصادي عمر شعبان أن يتحدث عن الحلول المطلوبة لتفادي الانعكاسات الخطرة لسوء الأوضاع في قطاع غزة كما يحذر منها التقرير، مؤكدًا وجود ثلاث حلول. ونوه شعبان إلى أن الحل الأول هو حل دولي يشمل رفع الحصار، حيث إن الحصار القائم هو أحد الأسباب الرئيسة التي تضمنها التقرير لجعل غزة غير ملائمة للعيش، مؤكدًا أن الحل الثاني يشمل أهمية إنهاء الانقسام الذي أضعف قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة كافة العراقيل. وأكد ضرورة تحقيق المصالحة الفلسطينية اليوم قبل الغد.

ويعتقد شعبان أن حكومة غزة تتحمل مسؤولية الحل الثالث بصفتها الراعية المهتمة بشؤون الناس، داعيًا إياها إلى عدم تقديم الأعذار بشأن الحصار، مشيرًا إلى أهمية أن توفر حكومة غزة كافة الاحتياجات الأساسية.

ونوه شعبان إلى أهمية توعية رفع مستوى الوعي لدى الناس حول التوفير والاستثمار وتقليل عدد السكان وبعض السلوكيات والعادات الاجتماعية التي تعمل على ضياع الموارد.

جاد: رفع الحصار أولاً لإعادة غزة إلى الحياة

من جانبه، يعتقد المحلل الاقتصادي حامد جاد أن التقرير الذي صدر قبل شهر ونصف الشهر يرجع إلى المؤشرات ذات العلاقة بارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الفقر في قطاع غزة في ظل استمرار الحصار.

وأضاف جاد أنه إذا لم يرفع الحصار، سيصبح القطاع غير قابل للحياة، بمعنى أنه يجب تحسين الأوضاع ورفع الحصار لإزالة كافة العراقيل التي تعترض طريق كافة البضائع وأن ترفع إسرائيل كافة المعيقات أمام كافة الموارد الأساسية لتشغيل عملية الصناعة في قطاع غزة. وتحدث جاد عن أهمية إقامة المشاريع والبرامج التي تكفل إنعاش الوضع الاقتصادي الفلسطيني وإتاحة الفرص أمام العاطلين عن العمل للعمل بفعالية وإيجابية.

وال

فجاءا بأخطاء مطبعية قاتلة. عدا عن تكرار نشر صور لأخبار للمرة الألف، وبخاصة التي تتحدث عن اعتقالات وحواجز وتظاهرات الغلاء. والأغرب أن موقعًا نشر خبرًا عن احتجاجات الغلاء في رام الله، وأرفقه بصورة لمتظاهرين يحملون أعلاماً أردنية!

حقائب

الحل للأوزان الزائدة في حقائب المدرسة، التي تتسبب بمتاعب صحية لأطفالنا وزهراتنا، سهل، ويتلخص في تغيير سياسة طباعة الكتب، فبدلاً من توزيع كل منها على انفراد (12 كتابًا للصف السادس الأساسي)، يمكن نشرها بالعدد نفسه، بدمج الكتب في 12 موضوعًا متداخلاً، بعد تقسيمها إلى وحدات، بحيث يحمل الطلبة كتابًا واحدًا للموضوعات المدمجة كل أسبوعين أو ثلاثة مثلاً، ثم ينجزون دراستها ويتركونها في البيت، ويتناولون القسم الثاني وهكذا، إلى أن ينهوا المناهج كلها، بحمل مقلّص بحوالي 90%.

جرائم

حين يستمع الأطفال والفتية، إلى الخبرين: (مقتل طفلة تبلغ 4 أيام ذبحًا بالسكين على يد والدها في أبراج الندى شمال قطاع غزة بسبب خلافات بين الزوجين)، و(أم تقتل 3 من أطفالها طعنًا وتصيب رابعًا في النقب المحتل)؛ ما الذي سيتخيلونه؟ وما هو الرعب الذي سيزرع في نفوسهم؟ وكيف لنا أن نعالج آثاره النفسية عليهم؟ بكل تأكيد، فإن الأذى النفسي سيكون قابلاً للعلاج في حال كان القاتل: سلاح طيران العدو، أو شبيحة الأنظمة، أو قنابل الاحتلال، أما أن يكون الأب المفترض عليه حماية صغاره هو العدو، فلذلك صورة قاسية أخرى، وعلى وسائل إعلامنا أن تفكر في حل لنشرها مع تدخل لـ(أخلاقيات المهنة).

انتخابات

أفرزت عملية تسجيل قوائم المرشحين للانتخابات المحلية عن خروج 244 هيئة من المنافسة الديمقراطية؛ لوجود قائمة واحدة فازت بالتزكية. يطرح هذا سؤالاً كبيرًا: لماذا لم يتضمن القانون بندًا يُجبر الناس على خيار الديمقراطية؟

أخلاق تربوية!

يُطلق معلم الصف الأول الأساسي عبارة نابية بحق الأطفال. يأتي أحدهم ليخبر والده، ويسأله عن معنى هذا اللفظ الغريب عليه. يتهرب الأب من الإجابة، ويتصل بالمدرسة ومديرها، الذي يرد قائلا: «المعلم مش ملاك، والمعصب بيحكي بدون وعي!».

تعامل «الفيسبوكيين» الفلسطينيين مع الفيلم المسيء

محمود الفطافطة

لا يمكن لردود الفعل العشوائية والمتسرعة أن تناصر المواقف العادلة أو تساند قضايا الحق. استنادًا إلى هذا الوصف الافتراضي، يتولد السؤال التالي: هل يمكن إسقاط هذا التوصيف على طبيعة تعامل «الفيسبوكيين» الفلسطينيين مع أزمة الفيلم المسيء للنبي محمد عليه السلام؟

وارتباطًا بالسؤال أعلاه، نردف سؤالاً آخر من شأن الإجابة عليه إضاءة مشهدية هذه الردود وأبعادها. السؤال هو: ما هي الطريقة المثلى للتعامل مع مثل هذه الأحداث؟ الإجابة عن هذين السؤالين بشكلٍ «مقارب»، نستحضرها من محتوى عديد الصفحات الشخصية لمستخدمي أشهر وأوسع مواقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» في فلسطين.

وهنا نسجل ملاحظة أساسية في هذا الخصوص، وهي أن الفلسطينيين تعاطوا مع هذا الفيلم ومن قبله الرسوم الكاريكاتيرية وفق الاتجاهات الثلاثة الآتية: اتجاه جسد الآية الكريمة «إنا كفيناك المستهزئين»، وكذلك مقولة الخليفة عمر بن الخطاب «أميتوا الباطل بالسكوت عنه، ولا تثرثروا فينتبه الشامتون». استئناسًا بذلك، اكتفى أصحاب هذا الموقف بالغضب الصامت دون الإثارة أو الردود بأساليبها المختلفة.

أما الاتجاه الثاني، فقد عبر أصحابه عن ردودٍ عنيفة وحادة، بدأت بنص أو صورة على تلك المواقع ضد مخرج الفيلم والسياسة الأميركية على وجه الخصوص، وانتهت باقتحام سفارة أميركا في القاهرة وقتل قنصلها في بنغازي الليبية.

ويبقى الاتجاه الأخير الذي نحا باتجاه عدم الاكتراث والتقليل من الحدث، سواء بسبب «علمانية» معتنقيه، أو التيقن باعتبار الأمر فتنة لإشعال الصراع بين المسيحيين والمسلمين في العالمين العربي والإسلامي، أو الاعتقاد بأن مثل هذه الأحداث لا يمكن إيقافها في ظل وجود ردود تسيء إلى الذات دون أن تردع أو تمنع الآخر.

وبالانتقال إلى جواب السؤال الأول، يمكن القول إن الردود لم تكن منطلقة من أسلوب هادئ أو حكمة مطلوبة؛ ذلك أن كثيرًا من النصوص فيها عمومية السب وشمولية الاتهام لمطلق الغرب، فضلاً عن الصور والرسومات التي يتنافى مضمونها وقيم الإسلام وأخلاق أبنائه في الرد على هكذا إساءات من أفراد أو مؤسسات تناصب كافة الأديان عداء وسخرية.

كذلك، فإن معظم هذه الردود ومحتواها لا تتوافر فيها مضامين علمية تؤكد على سماحة الإسلام ونبيه، كما أن المشاركات والتعليقات تفتقر إلى مقالات «تلغرافية» أصيلة، في وقت نجد فيه نصوصًا منشورة هزيلة المحتوى وضعيفة الصياغة وهشة الإقناع.

وبشأن السؤال الثاني، فقد تتفاوت إجابته وفقًا للآراء الثلاثة السابقة الذكر، ولكن في المجمل، نرى أن وجوب الرد الحكيم القائم على الفعل لا الانفعال، فعل ممأسس على قواعد من المبادرة والفاعلية الناجعة المتضمنة ردودًا علمية وصورًا معبرة عن ديننا الحق والسمح، وهي ردود تكون بأساليب مختلفة، تبدأ بمقالات علمية محكمة، مرورًا بأفلام وإنتاجات سينمائية مميزة وموضوعية، وصولاً إلى فتح صفحات متخصصة باللغات الأجنبية، خاصة الإنجليزية والفرنسية والألمانية، وغيرها من طرق ووسائل لا يعجز العقل الفلسطيني عن اجتراحها.

ستظل الإساءة للإسلام متواصلة، ومقابل ذلك، علينا بالحكمة والوعي والرؤية الموضوعية في مواجهة ذلك. ونختم بما قاله فولتير يومًا: «اثنان لا يتم انتقادهما: الميت والمجنون!».

انقطع التيار الكهربائي في اليوم الأول لجلساتها

لأول مرة في التاريخ.. «الأمم المتحدة» تحل ضيفة على غزة!

خليل الشبر

جانب من إحدى جلسات المنظمة الأممية في غزة.

قال رئيس الجلسة: «والآن، مع كلمة مندوب الولايات المتحدة بالجمعية العامة..»، ثم صعد شاب وبدأ كلمته في الجمعية باللغة العربية! بدأ المندوب حديثه بذات أسلوب الخطاب الأميركي تقريبًا: «إن الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء تعليق مفاوضات السلام، ونحن نحث كلا الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن..!».

لم يحدث هذا في المقر الرئيس للأمم المتحدة بمدينة نيويورك، بل في مركز رشاد الشوا الثقافي بمدينة غزة، حيث جرت محاكاة جلسات الأمم المتحدة، لأول مرة، في قطاع غزة.

الطريف في الأمر أنك لن تجد في اجتماعات الأمم المتحدة هذه المرة أية ترجمات للغات الست المعتمدة بالأمم المتحدة. جميع الجلسات تتم باللغة العربية، باستثناء جلسات مجلس الأمن التي تتم بالإنجليزية! والأغرب هو «إسرائيل»، التي اختفت تمامًا، ليس من الجلسات وحدها، بل ومن عضوية الأمم المتحدة أو أي من هيئاتها بالكامل!

.. «وساد الظلام» في الاجتماع!

الحديث عن هذه الفعالية بتفاصيلها الكثيرة قد يستغرق وقتًا طويلاً، فضلاً عن صعوبة تغطية أربع جلسات تدور في آن واحد، إلا أنه يمكننا الحديث عن بعض النقاط باختصار. توجد أربع قاعات تحتضن الحدث، خصصت الأولى منها لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، فيما كانت الثانية لاجتماع برنامج الأمم المتحدة لمساعدة الفلسطينيين، أما الثالثة فللمجلس الاقتصادي الاجتماعي، فيما خصصت الأخيرة لمجلس الأمن.

كان يفترض أن تبدأ الجلسات، طبقًا لجدول فعاليات الحدث الموجودة لدينا، عند الساعة العاشرة، إلا أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي بدأا عملهما عند الساعة العاشرة وأربع وثلاثين دقيقة، فيما بدأ مجلس الأمن الدولي عمله قبل الساعة الحادية عشرة بقليل! وعند إحصاء مندوبي الدول الحاضرين من قبل نائبة مدير الجلسة، كانت تنادي عبر مكبر الصوت: «الجمهورية البرتغالية..!»، ليرفع مندوب الدولة يده معلنًا حضوره. وقد حدثت بسبب ارتباكها، وبأخطاء غير مقصودة، أخطاء في تعريف بعض الدول، فقد سمت بعض البلدان ذات النظام الملكي كالأردن بـ «الجمهوريات».

ستجد مواقف طريفة أيضًا، فمندوبو الدول الأفريقية في الجمعية العامة جميعًا ليسوا من الزنوج، وعلى سبيل المثال، مندوبة أوغندا فتاة بيضاء. ومندوبة اليونان، وهي دولة السواد الأعظم من سكانها مسيحيون ينتمون للمذهب الأرثوذكسي، كانت ترتدي الحجاب!

وأثناء الخطاب الافتتاحي لرئيس الجلسة بالجمعية العامة للأمم المتحدة، قُطِعَ التيار الكهربائي، وهو أمر عادي جدًا في غزة، فساد الظلام الدامس أرجاء القاعة لثوانٍ لتضج بالتصفيق فجأة، ريثما بدأت المولدات الكهربائية بالعمل!

فرصة لعرض «معاناتهم»

كنتُ أنقل ملاحظاتي أولاً بأول لرئيس اللجنة الإعلامية للمؤتمر، محمد أبو شرخ، الذي قال لي: «لا ترفع سقف توقعاتك إلى حد كبير، فرغم كل الأخطاء التي تراها، إلا أن هذا الأمر نتاج جهد جماعي كبير استمر على مدى شهور طويلة لأكثر من 250 شابًا وفتاة، لم تكن لديهم أية خبرة أو معلومات حقيقية عن هذا الموضوع، وقد أرادوا من خلال هذا الحدث أن يلفتوا انتباه العالم إلى معاناة بلدهم فلسطين، وبخاصة قطاع غزة».

سألته: هل بالإمكان الحديث مع صاحب الفكرة للحصول على تصريحات خاصة بـ «الحال»؟

قال لي: «لا بأس. إنه بالمناسبة شاب لا يزيد عمره على الخامسة والعشرين، كُحِّل الموجودين هنا، واسمه حسين مرتجى».

حسين -وهو بالمناسبة ممثل فلسطين في الجمعية العامة- أحد جرحى الانتفاضة الثانية، وقد حصل على منحة دراسية لإكمال دراسته في مجال الهندسة المدنية بتركيا، حيث شارك في فعاليات لمحاكاة جلسات الأمم المتحدة هناك. يقول حسين: «عندما عدتُ من تركيا، فكرتُ مليًا: لم لا نقوم بتنفيذ ذات المشروع هنا في غزة كي تكون فرصة لإظهار معاناة الفلسطينيين وبخاصة في هذه المنطقة المحاصرة منذ ست سنوات متواصلة؟ كما أنها ستكون فرصة لتعريف عشرات الشباب الغزيين على هيكلية عمل الأمم المتحدة، وهذا ما كان».

سألته: لِمَ قمتم بحذف «إسرائيل» من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة؟

أجاب: لقد كانت «إسرائيل» الدولة الوحيدة التي تم قبولها بالأمم المتحدة بناء على شروط محددة، أهمها السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية. وطيلة العقود الماضية، لم تلتزم هذه الدولة بأي قرار من قرارات الأمم المتحدة، وواظبت على انتهاك كافة قوانين وشرائع حقوق الإنسان، وما زالت ترفض حتى الآن حقنا في بناء دولتنا وتقرير مصيرنا، فكيف تريد مني بعد كل هذا السماح بمنحها تمثيلاً في فعاليتنا؟!

أصل الحكاية

تم تنفيذ المشروع من قبل مجموعتين شبابيتين ناشطتين بغزة، هما «مجموعة غزة» و «رسائل»، فيما كان تمويله من برنامج الأمم المتحدة لمساعدة الفلسطينيين U.N.D.P، كما شارك عشرات الفتيات والشباب الغزيين عبر تقديم طلبات مشاركة عن طريق الإنترنت.

قررتُ أخذ جولة سريعة بين مختلف الجلسات، فذهبتُ إلى مكان جلسات برنامج الأمم المتحدة لمساعدة الفلسطينيين، حيث كان هنالك نقاش مستمر حول جدوى العديد من المشاريع. كان لي موعد مع المجلس الاقتصادي الاجتماعي بالأمم المتحدة، إذ كان المندوب الروسي يصيح ساعتها: «سيدي رئيس الجلسة، لا يحق لمندوب منظمة التحرير الفلسطينية بالأمم المتحدة أن يناقش مشروع القرار لأنه «عضو مراقب» فقط بهيئة الأمم المتحدة، وبهذا المجلس الموقر! في حال الإخلال بنظام مجلسنا، فإنني مضطر للانسحاب!».

من فحوى الحديث، علمت عن مناقشة المجلس لبعض المشاريع الاقتصادية الداعمة للشعب الفلسطيني، حيث وضع مندوب منظمة التحرير رأسه على الطاولة وأغمض عينيه لثوان بفعل «إرهاق الجلسة وسخونة المناقشات»! أما في مجلس الأمن، فكانت «الطامة»: لقد كانت رئيسة المجلس تعلن بداية تصويت الأعضاء على طلب فلسطين «العضوية الكاملة» بالأمم المتحدة للمرة الثانية: «.. سيتم التصويت بـ «نعم» أو «لا» أو «الامتناع» (عن التصويت). نبدأ من الولايات المتحدة الأميركية. ما هو رأيك؟».

ردت مندوبة الولايات المتحدة فوزًا وبقوة، ليبدأ الهرج في القاعة قبل أن يهدأ بعد ثوان: «فيتو (حق النقض)..!».

- حسنًا. والآن أذربيجان؟

- نعم.

- الجمهورية الفرنسية؟

- موافقة.. (هو عكس الموقف الفرنسي على أرض الواقع).

- المملكة المتحدة (بريطانيا وايرلندا الشمالية)؟

- الامتناع!

وهكذا خسرنا عضوية الأمم المتحدة مرة أخرى..! تقول المشاركة بالفعالية، إسلام الحصري: «لقد تعلمتُ الكثير من خلال هذه الفعالية، إذ لم يكن مطلوبًا منا فقط تنفيذ الفعالية بشكل «اعتباطي»، بل عبر معرفة «التحالفات» بين الدول داخل المجالس، والاطلاع على خفايا «اللعبة السياسية» بالأمم المتحدة. لقد كانت تجربة رائعة أتمنى أن تتكرر كل عام في فلسطين كي يكون لدينا كل عام عشرات من الشباب الفلسطيني القادر على فهم معطيات اللعبة السياسية بالأمم المتحدة، وبالتالي خلق وعي كبير بهذه المسألة».

في مقابلة أجرتها «الحال» مع رئيس جامعة بيرزيت

د. هندي: نستعد لإطلاق برنامجي التعليم التعاوني والقيادة لتعزيز خريجي بيرزيت في عالم الوظائف

*** رفع ودفع الأقساط يوفر موارد للجامعة لخدمة طلبة الشرائح الفقيرة ولاستكمال التطوير الأكاديمي المخطط له**

*** منظومة التعليم العالي جيدة ولكننا بحاجة كبيرة لمجلس رؤساء الجامعات ليعطي دوره**

أجرى المقابلة:
يافا إستيتي وصالح مشارقة

كشف رئيس جامعة بيرزيت د. خليل هندي عن استعدادات حثيثة في الجامعة لإطلاق برنامجي التعليم التعاوني والقيادة لطلبة الجامعة، حيث يتضمن الأول تشغيل الطلبة أثناء فترة الدراسة ولتخصصات محددة، ويتكفل الثاني بصناعة مهارات طليعية لدى طلبة بيرزيت ليكونوا جاهزين للعمل عقب التخرج.

كما دعا هندي في مقابلة مع «الحال» إلى اعتماد صندوق الإقراض الجامعي كطريقة أساسية لحل أزمة الجامعات المالية، تضمن حماية مسيرة التعليم العالي كمؤسسات جامعية وشرائح طلابية تستطيع إتمام مرحلتها الجامعية بقروض، وتذهب للعمل وتُعفى لفترة زمنية محددة من السداد، وتعود لتسدد عقب الحصول على الوظائف في التخصصات العلمية المختلفة.

وعن دور وزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي، قال إن الوزارة تحاول جادة عبر الوزير د. علي الجرباوي تطوير السياسات التعليمية، فيما انتقد فاعلية مجلس التعليم العالي وطالب بتأسيس مجلس لرؤساء الجامعات يكون ضمن المجلس، يقترح ويقرر السياسات ويقوم مجلس التعليم العالي بتعميمها.

صندوق إقراض دوار ومستدام

وحول صندوق الإقراض، قال د. هندي: التعليم هو في صميم المسؤولية الاجتماعية في كل المجتمعات، والواجب أن نحييه ونلغي من ثقافتنا أن كل شيء بالحياة يجب أن يكون منحة من الآخرين، وهنا تظهر أهمية صندوق الإقراض، على أن يكون على غرار الصناديق الدوارة، وهو حاجة ملحة من وجهتين: تأمين موارد مستدامة للتعليم العالي، وإحياء تقاليد المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد والمؤسسات في المجتمع الفلسطيني.

وشرح رئيس الجامعة الفكرة بالقول: عندما يحصل الشخص على قرض يمكنه من التعليم العالي في إحدى جامعات الوطن تجبى منه الأقساط ويسد الدين بعد تخرجه، وهناك تجارب كثيرة بالعالم يمكن الاقتداء بها، وهي تعطي الشخص فترة سماح لمدة سنتين قبل السداد، وهناك صناديق تعفي من يلتحقون بوظائف ذات قيمة مجتمعية من سداد القرض مثل المعلم والممرض.

ودعا هندي إلى التركيز على عنصر الاستدامة في الصندوق، وقال إن الصندوق الحالي لم يبدأ باتخاذ خطوات جدية إلا مؤخرًا، وتأمل أن تنجح التجربة وأن يتم تقييم المشروع والرقي به ليعمل بطريقة أدق مما هو عليها حاليًا.

وردًا على جدل ظهر مؤخرًا حول رفع الأقساط الجامعية لحماية الجامعات وإمكانية أن يكون ذلك على حساب الطلبة من الشرائح الفقيرة، قال د. هندي: هذا ليس صحيحًا على الإطلاق، ومؤسف أن يتم التعامل مع الموضوع بهذا المستوى من اللاجدية واللامسؤولية، فرفع الأقساط لا يعني بأي حال من الأحوال تفضيل من يستطيع الدفع على من لا يستطيع الدفع، فهذا خطأ بالكامل، لكنه في أحد أهم تجلياته توفير موارد مالية لاستمرار العملية التعليمية، وهو أيضًا في زاوية أخرى مهمة لا يفطن لها المتنطعون في تحليل التعليم الجامعي، أن الجامعة عندما تجبي ممن يستطيعون، تستطيع التصرف لاستقطاب الطلاب الفقراء وحمايتهم ببرامج كثيرة تستطيع الجامعة القيام بها في حال الوفرة والاستدامة المالية.

برنامج التعليم التعاوني وبرنامج القيادة

وحول برنامجي التعليم التعاوني والقيادة لطلبة بيرزيت، قال د. هندي: بيرزيت من ناحية توظيف الخريجين وقدرتهم على الحصول على الوظائف لديها سجل مشرف، ولكننا نريد أن نحسن هذا السجل وأن نرفع وتيرة التدريب والتوظيف في كل الأراضي الفلسطينية، بحيث تشارك فيه الحكومة والجامعات والقطاعات التشغيلية والنقابية المهنية للوصول إلى نظام وطني يضع الخريجين على سلم التخصصات والوظائف بشكل سليم.

وأضاف: في التعليم التعاوني، نعمل على أن يقضي الطالب فصلين وهو يعمل في إحدى المؤسسات براتب، وتشرف على تدريبه المؤسسة التي يعمل فيها والجامعة، ويسعدني أن أقول إن عددًا كبيرًا من الهيئات والشركات والمصالح والقطاع الخاص الفلسطيني التزمت بتقديم أماكن للطلبة في برنامج التعليم التعاوني، ومنها شركات في الخارج، ونحن من جانبنا ربطنا المشروع في مراحله الأولية المرتقبة بكليات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات وكليه الأعمال، ونطمح أن تتوسع الاختصاصات في المستقبل».

وعن برنامج القيادة في درجة البكالوريوس، قال د. هندي إنه برنامج لصقل طلبة مستهدفين بالانتقاء حسب معدلاتهم، لرفدهم بمهارات تقدمهم للتشغيل والوظائف باعتبارهم جاهزين بكل متطلبات الدخول الآمن والمتميز والإضافي لسوق العمل. وأكد رئيس الجامعة أن طلبة الامتياز سيحصلون على هذا البرنامج مجانًا.

أثر الأزمة المالية

وردًا على سؤال حول أثر الأزمة المالية على الخطة التطويرية للجامعة، قال: لا يخفى على أحد أن الجامعات الفلسطينية ككل، وبيرزيت منها، لا تستطيع الاستمرار على النحو الذي كانت عليه ولا تزال عليه، لأنه بشكل عام 80% من مواردنا هي من الأقساط، و80% من إنفاقاتنا هي للأجور (أساتذة وموظفين)، وأنا شخصيًا لا أغبط الأساتذة والموظفين على الزيادة، وهي من حقهم، لكن هذا يعني أن الوضع غير مستدام، فهناك دخل ثابت ومتدنٍ بكافة المعايير، ونفقات تزداد باستمرار، ولا يحتاج الشخص أن يكون عالمًا بالاقتصاد ولا بالتمويل ليعلم أن هذا وضع غير مستدام على الإطلاق.

وتابع د. هندي: من ناحية أخرى، تقسم النفقات إلى قسمين: التشغيلية والتطويرية. التشغيلية هي المشكلة الكبرى في الجامعات الفلسطينية، لأن الإيرادات المباشرة لا تغطي النفقات المباشرة، والأقساط لا تغطي سوى جزء قليل من كلفة التعليم. أما الإنفاق التطويري، فعادة يقسم إلى نوعين: الإنفاق التطويري الأكاديمي، والإنفاق على البنى المطلوبة لتهيئة المكان الملائم لإنتاج عملية تعليمية غير مشغولة بالنواقص. أما الإنفاقات التطويرية، فكانت حتى الآن متركزة على البناء، وليس التطوير الأكاديمي. والتحدي الآن كيف نعيد توجيه الإنفاق بحيث يدعم التطوير الأكاديمي لدعم كراسي أستاذية، ولدعم برامج معينة تعليمية أخرى، وهذا ما سنقوم به بعون الله.

التعامل مع الأزمات

وردًا على سؤال عن طريقة الجامعة في التعامل مع الأزمات، خاصة في ظل التوتير الكبير الذي بدأ يظهر من استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي في الأزمات الطلابية، قال د. هندي: نحن مقصرون حتى الآن في الاستفادة من وسائط التواصل الاجتماعية من ناحيتين: الأولى تفسير مواقف الجامعة والدفاع عنها، والثانية استخدامها في التعليم، لأن هناك الكثير من التطورات في هذا المجال، ونحن نأمل أن نساهم في هذين المجالين بصورة أكبر. وقد بدأنا بالتخطيط لذلك، ووسائل الإعلام الاجتماعي مهمة جدًا في تدريب الطلبة على الحوار وتبادل الأفكار. لكن المؤسف فيها، كما لاحظت، الانحدار إلى لغة غير مسؤولة وشتائم وعدم مسؤولية وتبادل الاتهامات دون الاستناد إلى معلومات. نأمل أن يساعدنا الإعلام الفلسطيني في القيام بدور فاعل لحماية التعليم العالي من أية شوائب أو ارتكاسات.

مكانة الجامعة الريادية

وبشأن المكانة الريادية التي تتمتع بها جامعة بيرزيت محليًا وإقليميًا وسبل حماية وتطوير هذه المكانة، قال د. هندي: أساتذة بيرزيت لهم مكانة علمية كبيرة في المجتمع، ولطلابنا أيضًا حضور وطني كبير في سياقات كثيرة، ولكننا أيضًا نريد حضورًا أقوى عبر ربط اسم الجامعة بكافة الإنتاجات العلمية والتفاعلات الاجتماعية التي يشارك بها طلبتنا وأساتذتنا، وسنعمم مجموعة من الإجراءات المطلوبة من أكاديميينا لتوضيح وتعزيز المكانة الريادية للجامعة، عبر أسمائها الكبيرة والصغيرة التي تشارك كوزراء ومسؤولين في الحكومات، وكخبراء في التعليم والاختصاصات والأعمال الكبيرة.

سياسات التعليم العالي ومجالسه

وحول سياسات التعليم العالي في فلسطين ودور وزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي، قال د. هندي: بتقديري، أولاً، ومن ناحية الهيكلية، فنظام التعليم العالي الفلسطيني على الورق متقدم جدًا عما هو موجود في المنطقة، بمعنى أن لدينا جامعات عامة وليست ربحية، ولكنها تنتمي للمجتمع المدني، بمعنى أنها مستقلة وتشرف عليها مجالس أمناء وتتلقى دعمًا محدودًا من الحكومة، ولا يأتي في معظم الأحوال، ولكن الحكومة تعاملها من على مسافة ذراع، بمعنى أنها لا تتدخل في شؤونها مباشرة، وهذا نموذج يجب الحفاظ عليه ومتقدم جدًا، ولكن عليه هجوم من ناحيتين: الأولى بعض الدوائر الحكومية التي تريد أن تجعل الجامعات حكومية، وفي تقديري هذا رجوع إلى الوراء، حيث تصبح الجامعات محكومة بالاعتبارات السياسية والفصائلية.. إلخ، وهناك هجوم من القطاع الخاص الذي يريد أن يحول الجامعات إلى ربحية، وهذا اتجاه ينبغي مقاومته لكي يبقى التعليم العالي السلعة العامة لكل المجتمع.

وأضاف: من ناحية أخرى، لا بد من المجتمع أن يراقب التعليم العالي والجامعات وليس وزارة التعليم العالي، وكي لا تصبح الجامعات حكومية أو خاصة ربحية، يجب أن يقام مجلس تعليم عالٍ ليس على صورة المجلس الحالي، فيه تمثيل للجامعات والمجتمع والحكومة، يشرف على التعليم العالي وتوزيع الموارد الحكومية بصفة مستقلة، واللافت أن الوضع كان هكذا قبل قيام السلطة الوطنية، ولكن الآن لا يحدث ذلك.

واستطرد هندي بالقول: نحن بحاجة أيضًا لمجلس شبيه بالمجلس الحالي، ولكن يسمى مجلس رؤساء الجامعات، يساند مجلس التعليم العالي ويقرر موقف الجامعات في مجلس التعليم العالي، بالإضافة لإجراءات أخرى، وبهذه الطريقة، نحقق الأمرين: الإشراف من قبل المجتمع، والتنسيق بين الجامعات. ونحن نعرف أن وزير التعليم العالي د. الجرباوي، وهو ابن جامعة بيرزيت، يقوم بدور كبير الآن لإعادة دور الوزارة والمجلس إلى السياق الإستراتيجي المطلوب.

آباء القادة وأمهاتهم

د. وداد البرغوثي

ننسى أحيانًا أسماء قادة وزعماء كثيرين أو نكاد، فنحن اعتدنا أن نسميهم «أبا فلان وأبا علان». وأصبحنا نتحدث عنهم وكأننا لا نتحدث عن رئيس دولة أو قائد لفصيل، بل كأحد أبناء حارتنا أو أحد معارفنا. لكن ماذا نعرف عن آباء القادة وأمهاتهم؟

«أبو يشاي»

قبل بضع سنوات، قرأت مقابلة صحافية في صحيفة إسرائيلية ناطقة باللغة الروسية مع والد إيلي يشاي وزير العمل والرفاه الاجتماعي الإسرائيلي، يتحدث فيه عن ابنه وكيف يعامل هذا الابن العاق أباه. فوزير الرفاه الاجتماعي يترك والده العجوز يعاني الفاقة والعوز ويخجل من استقباله كما جاء على لسان الأب عامل المقهى السابق، وهو نفس المقهى الذي عمل فيه الوزير سابقًا قبل أن يكبر ويصبح وزيرًا.

«أبو حمد»

أما الأب الثاني، فهو أبو حمد بن خليفة الذي كان حاكمًا لقطر وعين ابنه حمد في مناصب وزارية واستشارية، لكن الابن انقلب على أبيه فيما سمي الانقلاب الأبيض. كان أبيض على الابن، وأسود حالكًا على الأب، وأزاحه وجلس على عرش قطر بدلاً منه، وليس هذا فحسب، بل وغادر البلاد لعقد من الزمن مضطرًا أو منفيًا طيلة عقد من الزمن، ولم يدخلها إلا للمشاركة في جنازة زوجته عام 2004.

«أبو نجاد»

الأب الثالث هو والد محمود أحمدي نجاد الرئيس الإيراني، الذي توفي قبل أقل من ثلاثة أعوام. فحين حفروا قبره وأرادوا دفنه، أوقفهم الرئيس الباكي، وقرر أن يجرب القبر بنفسه، فتمدد فيه، فكان إذا وجد حصاة صغيرة أو كبيرة، نبش التراب وأخرجها، ثم عاد ليتمدد في القبر، حتى تأكد أنه لا يوجد في القبر ما يمكن أن يؤلم الجسد، وحينها قال لهم: الآن يمكن أن ندفنه. وكان في مقدمة حاملي النعش كأي مواطن آخر.

«أم مبارك»

فجر المحامي نبيه الوحش مفاجأة من العيار الثقيل، مفادها أن والدة الرئيس السابق حسني مبارك، رفعت دعوى نفقة ضد المخلوع عام 1960 لامتناعه عن مساعدتها في الانفاق على أشقائه.

وفي التفاصيل، تقول جريدة الفجر في عددها الأسبوعي إن السيدة نعيمة محمد مرسي مبارك أقامت القضية في عيد ميلاد مبارك الثاني والثلاثين، لعله يتذكر بعضًا من فضلها عليه.

وأضافت أن الدعوى حملت (رقم 20 لسنة 1960 أحوال شخصية محكمة شبين الكوم الجزئية)، وهي عبارة عن دعوى نفقة. وحسب الصحيفة، فقد توفيت وهو نائب لرئيس الجمهورية. وأقام لها ليلة عزاء واحدة. ولم تكلف سوزان مبارك نفسها أن تقيم لها عزاء للسيدات.

والعهدة على وسائل الإعلام.

ناريمان التميمي.. فلسطينية تقاتل المحتلين مثل الرجال وأكثر

حاتم أبو زيد*

هي امرأة من النبي صالح تظهر على شاشات التلفزة تقف في وجه جنود الاحتلال بكل قوة وعزيمة. إنها ناريمان التميمي (36 عامًا)، وهي زوجة المناضل باسم التميمي الذي سجن إحدى عشرة مرة متتالية كانت فيها ناريمان تقوم بدور الرجل والمرأة في الأسرة.

«الحال» التقت المناضلة الفلسطينية ناريمان التميمي التي سردت ذكريات طفولتها وحياتها النضالية وبدأت بتنهيدة وقالت: «أنا من أسرة فلسطينية مثل كل الأسر. أهلي كانوا نازحين. ما كان يربطنا بفلسطين هو كلام والدي (أنا بدي أروح ع البلد، بدي أموت في فلسطين لو تحت زيتونة)».

ولدت ناريمان عام 1976م في المملكة العربية السعودية. وهي الأخت الكبرى لثلاث أخوات ولها خمسة إخوة. تقول: «تربيت بين إخوتي الشباب، وهذا انعكس على شخصيتي، فاكتسبت هذه القوة والشخصية من هذه البيئة».

وتتابع ناريمان: «أساس القوة التي اكتسبتها هو تربيتي، حيث كان أبي من قيادات حركة فتح، واتهم بمحاولة تفجير السفارة الأميركية في عمان 1970م، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة ليخرج بعد 6 سنوات في عفو ملكي خاص. ولي خال استشهد في حرب بيروت بلبنان. ولي عم أبعد إلى لبنان على خلفية نشاطه الحركي. فأنا من عائلة مناضلة قدمت وضحت كثيرًا».

سجن زوجها باسم

وعادت ناريمان بذاكرتها لسنوات خلت، ثم تنهدت وقالت: «باسم سجن 11 مرة، وبالتالي لم يكن ذلك أمرًا جديدًا علي، حيث كان في كل مرة يعتقل إداريًا. وعشت خلال سجن باسم في ظروف حياتية صعبة، حيث ترك فراغًا كبيرًا، فقد يقوم بدور المحفز والمشجع لي في حياتي الخاصة والنضالية، لأصبح الأب والأم والمربية في آن واحد، وكان عليّ آنذاك أن أرعى أربعة أطفال أكبرهم وعد ابن السادسة عشرة، إضافة إلى حماتي التي كانت مريضة مرضًا عضالاً جعلها طريحة الفراش. ومن جهة أخرى، ترك باسم فراغًا كبيرًا في التنظيم القيادي لمسيرات المقاومة الشعبية في النبي صالح، وبالتالي كان علي أن أحمل جزءًا من أعباء هذا التنظيم».

تجربة مريرة

«أكبر مشكلة واجهتني هي ظروف اعتقالي لأربع مرات، التي كانت أولاها عام 2009م، وكانت بشعة ومؤلمة للغاية، إذ لقيت فيها شتى أنواع الضرب والتعذيب، واستمرت عشرة أيام، ليطلق سراحي بكفالة مالية قدرها عشرة آلاف شيقل»، هكذا تقول أم وعد، وتضيف: «الأسوأ من ذلك كان ردود فعل العائلة التي طلبت مني وقف ما أقوم به من أعمال تنظيمية ومشاركة في المسيرات الأسبوعية التي تنطلق باتجاه عين الماء، التي استولى عليها الجيش عام 2009م، ولكن ذلك لم يثنني عن الاستمرار والمضي قدمًا في هذا الطريق».

وعن اعتقالها للمرة الثانية، تقول أم وعد: «تم فيها اقتيادي من منزلي وأفرج عني بعد 6 ساعات بجهود من الارتباط الفلسطيني. أما الثالثة، فكانت في الرابع من شهر حزيران عام 2011م وكانت صعبة للغاية، حيث احتجزت على مدخل القرية مدة ساعتين مع الضرب المستمر، واستمرت 6 ساعات. والمرة الرابعة كانت على خلفية تصويري لصالح منظمة (بيتسيلم)، حيث اعتقلت ستة أيام، وكانت من أصعب ما مررت به في حياتي».

التميمي.. من قيادات التظاهرات الشعبية في النبي صالح.

المشاركة النسوية

تقول ناريمان: «منذ البدايات الأولى لانطلاق المسيرات ضد الجدار في قرية النبي صالح، كانت السند الأكبر في كثير من الأحيان للرجال، والسباقة أيضًا في الوصول إلى موقع المواجهة، ولم تتغيب. وهذا ناجم عن عدة أسباب أبرزها حملات الاعتقال الدورية التي تنظمها سلطات الاحتلال بحق شباب القرية، وهذا ما زاد من عبء الدور الواقع على عاتق نساء القرية، كما زاد ذلك من دعمهن وصمودهن كشريك أساسي وبارز في كل ما يدور في النبي صالح، ولكن ظروف الاعتقال والإهانة التي كان يمارسها الاحتلال بحق المعتقلات أضعفت إلى حد ما من نسبة المشاركة النسوية، خصوصًا في ظل بيئة العادات والتقاليد التي كان لها دور بارز في تذبذب الدور النسائي، إلا أن ذلك لم يثننا عن القيام بدورنا كشريك للرجل في مقاومة المحتل».

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

هـكـذا كـنـا ...

إعداد: علي بطحة

قضيتنا تحرر وطني وعودة وتقرير مصير

إسماعيل شموط- 1974

منظمة التحرير الفلسطينية- الإعلام الموحد

الحال

رئيسة التحرير: نبال ثوابتة

هيئة التحرير:
عارف حجاوي، وليد الشرفا
وداد البرغوثي، صالح مشارقة
منال عيسى، عبدالرحيم عبدالله
علي الاغا، خالد سليم

الإخراج: عاصم ناصر

رسم كاريكاتوري:
عامر الشوملي ومراد دراغمة

التوزيع: حسام البرغوثي

هيئة التأسيس:
عارف حجاوي، عيسى بشارة
نبيل الخطيب، وليد العمري

تصدر عن مركز تطوير الإعلام

جامعة بيرزيت

هاتف 2982989 ص.ب 14بيرزيت - فلسطين
alhal@birzeit.edu
المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها

السادة القراء، يسر مركز تطوير الإعلام بجامعة بيرزيت إعلامكم بأن جريدة الحال الشهرية الصادرة عنه، متوفرة في الضفة وغزة والقدس في مراكز التوزيع التالية:

بيت لحم
مكتبة عبيد الله - مركز المدينة
ميني ماركت الامل - باب زقاق
سوبر ماركت سوق الشعب - بيت ساحور
مكتبة الجامعة - بيت لحم
القدس
مكتبة البكري - شارع الزهراء
المكتبة العلمية - شارع صلاح الدين
سوبر ماركت الليداوية - البلدة القديمة

مكتبة دعنا - شارع صلاح الدين
نابلس
المكتبه الشعبية - شارع حطين
مكتبة دار العلوم - الدوار الرئيسي
سوبر ماركت مطاوع - المخفية
مكتبة الرسالة - شارع غرناطة
جنين
بقالة الدمج - مجمع الكراجات

سوبر ماركت المأمون - مدخل جنين
كشك ابو سيف
غزة
مكتبة فلسطين - شارع عمر المختار
مكتبة ابن خلدون - شارع الجلاء غزة
مكتبة طبيطي - شارع فهمي بيك غزة
مكتبة الاجيال - شارع تقاطع الوحدة
مكتبة الايام - منطقة الشمال

مكتبة العجرمي - جباليا
مكتبة القدس - رفح
مكتبة القدس - موقف التاكسيات دير البلح
مكتبة ابو معيلق - بجانب بلدية دير البلح
مكتبة عبد الكريم السقا - خان يونس
الخليل
سوبر ماركت الامانة - عين سارة
ميدان القدس - رأس الجورة

مكتبة الجامعة - الحرس
مكتبة عيسى ابو علان - الظاهرية
مكتبة الصحافة العربية - باب الزاوية
قلقيلية
ميني ماركت عناية
مكتبة الشنطي
ميني ماركت ابو الشيخ
المكتبة العلمية

اريحا
مكتب تكسي البترا - تحت البلدية
النبر سوبرماركت - الساحة العامة
مكتبة حتر - مركز المدينة
طولكرم
سوبر ماركت الاشقر
سوبر ماركت الصفا
محلات ابو راشد

رام الله
مكتبة الساريسي - المنارة
سوبرماركت الامين - المصيون
سوبرماركت الاصيل – الارسال
سوبر ماركت السنابل - بيتونيا
سوبر ماركت العين – الشرفة
سوبر ماركت الجاردنز - الطيرة
سوبر ماركت ابو العم - وسط البلد